





حانية العالم العلامة الحبر الفهامة  
الشيخ محمد بن عمر البقرى على شرح  
الرحبية للأمام سبط  
المارد بنى نفع الله  
بهـ لومه  
آمين

(طبع بالمطبعة المنيّة)  
على نفقة أصحابها (مصطفى الباني الحلبي)  
(وأخوه بكرى وعيسى بمصر)

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الواهب المنة ذي الجود والاحسان والكرم الذي هم نواله على جميع خلقه فله الفضل والمن أحمده سبحانه وتعالى على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أورثنا من الحكم وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة تقضي قائلها من الكروب والهن وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله الذي جاهد في سبيل الله حق جهاد فداؤله ولا ثم نزم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصره وورثته فخلوا (ونعد) فيقول العبد الفقير الفاني مجذبا من الشيخ العالم العامل الورع الزاهد عمر البقري بلدا الشافعي مذهباً عاملاً بالله يجزيه الاحسان وأوسع له المواهب والمن قد اطاعت على حاشية السلامة الشيخ عطية القهوفي المالكي الذي وضعها على نسج المقاومة الرجبية المسمي بسبط المارد بنى فوحده قد اتفاد بها من العبارات النفيسة والجواهر الفريدة وقد طال في ذلك فمصر على من ليس له همة تناولها وقد أحببت أن أختصرها ليسهل على أمثالي تناولها وأزيد على ذلك ما أحاط به فهمي القاصر وأنا أسأل الله من فضله أن يجعله صالحاً لوجهه الكريم وأن ينفع به كل من نفع بأصله أنه على ما يشاء وقدر وعباده لطيف خبير (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالكتاب العزيز وعلا خبير كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبلغ رأى ناقص وقيل البركة والمراد بالتمتع الشرع لا الحسي ومعنى ذي بال أي شرف وعظمت أحوال جهته به شرعاً وليس محرم بالأكبر وهو لا ذكر احتضار ولا جعل الشارع له مبدأ بغير التسمية والبقاء بالتسمية للاستعانة بالعلامة وهي أصلية على الأصح وعليه فهي متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله أولف وهو أولى من جعله اسماً ومقدماً وعاملاً لأن الخاص أولى من العام وتقدمه بغير الاهتمام والمحصور كونه فعلاً لأن الأصل في العمل انما هو الانفعال والاسم مشتق من السهو وهو العلو فاصله هو بسكون عينه وقيل من السعة وهي العلامة فاصله وسم والله علم على الذات الواجب الوجود والمتحقق لجميع المأمدين كآله والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بينهما للمباينة من رحم بغير منزلة اللازم أو بجعله لازماً ونقوله الى فعل بالضم والرجعة في الأصل رتبة في القلب وانعاطاف

تقتضى التقضيل والاحسان وهذا المعنى محال في حقه تعالى فهي في حقه تعالى بمعنى الانعام أو أراذله فهي  
صفة فعل على الأول وصفة ذات على الثاني فالطلاقة مجاز وتقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص بالله تعالى ولانه  
أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء يدل على زيادة المعنى فكأن قطع وقطع بالنشيد (قوله يقول) أمه يقول على  
ورن يفعل فقلت حركة أو أوالى ما قبلها بعد حذف سكونها (قوله الشيخ) جمعه ان شياخ وشيوخ وهو اما  
مصدر شاخ أو صفة ومعنى شيخنا المسحور من كثرة المعاني لان معناه في الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو  
صنوا أو أضافي اللغة فمعناه من جاوز الأربيع وقال الراغب أهل من طعن في السن (قوله الامام) معناه لغة  
المقدم على غيره وفي الاصطلاح من يصح الاقتداء به وله معان أخر (قوله العالم) كل من اتصف بالعالم ولو كان  
مبتدئ في الطالب (قوله العلامة) وهي صفة متباعدة فلا توصف بها الا من جاز المعقول والمتقول والمراد بها  
هنا كبر العظم (قوله وحيد دهره الخ) هو الواحد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والراغب هنا  
المنفرد في دهره أي في عصره وأوانه (قوله محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد بن الشيخ بدر الدين العسقي  
الاصل المصري الشافعي رحه الله تعالى والشيخ رابع ذى القعدة سنة ست وعشرين وثمانمائة بالقاهرة ونشأ  
بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها ومنها هذا المؤلف موضح الشذور  
والقمار والتوضيح وغيره فضله مشهور وكتبه منقطع بها لخواص نيتة تقسمه الله برحمته ورضوانه أعاد  
عليه من بركاته آمين (قوله بسط المارديني) أي ابن بنته وقد اشتهر بجمعه أبي أمه المارديني وهو الشيخ جمال  
الدين عبدالله بن خليل بن يوسف بن عبد الله المارديني نسبة لحاج المارديني أوليلدة من بلاد العم (قوله  
الحمد لله رب العالمين) الجدل حادث معناه لعله النشاء بالسان على الجبل الاختياري على جهة التعظيم والتعجيل  
سواء تعلقي بالفضائل وهي التتم القاصرة أم الفواضل وهي النعم المتعدية وانشاء بالوصف الحسن  
واصطلاحا سبيل ينفي أي يشعر ويخبر عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماً على الحامد وأخبره وهذا معنى  
الشكر لغة بآيد الجامد بالناكر ومعنى الشكر اصطلاحاً صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع  
وغیره الى ما خلق لآله والجلد على أربعة أقسام جدودم لقدم وجدودم لحادث وجدودم لقديم وجدودم  
حادث لحادث والأولان قد علمت والأخران حادثة وله أركان خمسة حامد ومحمود ومجود ومجود عليه  
وصيغة فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الواعف بالجميل والمحمود هو الوصف بالجميل ولا بد أن يكون  
المحمود فاعلاً اختاروا الحمد فيه صفة يظهر اتصال شيء به أعلى وجه مخصوص ويجب أن يكون أي المحمود به  
صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم الخالي من موانع ادراك الحقائق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن  
عند العقل السليم والمحمود عليه وما كان الوصف بالجميل يازاؤه مقابله لم يجب أن يكون كذلك وأن يكون  
اختياراً بالوحك والجدود كرام يدل على اتصاف المحمود بالحمود وبالر ب هذا المالك ثلاثة تعالى ماله الجميع  
الاشياء وقيل هو في الأصل بمعنى الترية وهي تبليغ الشيء الى كماله شاقباً وهو امر من أسماءه تعالى ولا  
يطلق على غيره الا بعدد والهاثين اسم جمع لعالم وليس جعله لانه مقول على ما سوى الله تعالى ويجب أن  
يكون الجميع اعم من مفرد وقال بعضهم هو جمع لم يستوفى من الجمع لان عالم يخص بالعقلاء (قوله  
والعاقبة للمتقين) أي بالخلف في الدنيا وبالقرى في الآخرة للمتقين جمع متق وهو التارك للمعصية  
والنقوى كلمة جامعة لتدل الواجبات وتركها تنهيات (قوله والصلاة والسلام) الصلاة اسم مصدر على وهي من  
الفرج مقرونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والسلام هو بمعنى التسليم أو  
السلامة من النقص وعطفه على الصلاة للحرص من كراهة فساد الصلاة عن السلام بخلاف السجدة  
والحدود فان الابتداء بمحل بكل منحا وجعها كمل (قوله على سيدنا محمد) أمه سيدنا وزن فعلنا فاجتمعت  
الباد والواو وسقطت احدهما بالسكون فثبت الواو وأدغمت فيها وطلق السيد على من فاق قومه وعلا  
عليهم وعلى الخاتم الذي لا يستغزاه الضرب على المالك وعلى الكريم وكل ذلك مجموع في سيدنا محمد صلى الله  
عليه وسلم ونافي سيدنا بالعقلاء واذا ثبت سيادته عليهم ثبت سيادته على غيرهم من باب أولى وقد قال صلى الله

يقول الشيخ الامام العالم  
العلامة وحيد دهره  
وفريد عصره محمد بن  
محمد بسط المارديني فضع  
الله في يده الحمد لله رب  
العالمين والعاقبة للمتقين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد

عليه وسلم لاعلاموا شواجر بته أناس يدولهم آدم ولا تفر أعظم من هذا الفخر وهذا الحديث يقتضي بخدم  
ثبوت سيادته على آدم وليس كذلك بل هو صلى الله عليه وسلم أفضل منه لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من  
قوله أناسيد العالمين فيجعل أنه قال ذلك نادياً بقى حق والده آدم لأنه صلى الله عليه وسلم أفضل وأولى العزم وهم  
أفضل من آدم ومحمد علم من قول من أهم معقول المضعف ومضى به صلى الله عليه وسلم لكثرته خصاله الجيدة  
وساوى الكلام عليه عند قول المتن محمد خاتم رسل ربّه (قوله سيد المرسلين) أى والنبيين وهم مائة ألف  
وأربعة وعشرون ألفاً الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر وأربعة عشر وأخسة عشر قال بعضهم وإسوا  
محصرون في هذا العدد دليل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيكون ذكر  
العدد على سبيل التقریب لا التحديد (قوله وعلى آله) وهم ومنو بنى هاشم وبني المطلب عندنا  
والمشور وعندنا لا بنو هاشم لا المطلب وهذا في مقام منع الزكاة عليهم أما في مقام الدعاء فمهم كل مؤمن  
و مؤمنة ولا ينافى لأن له شرف من العقلاء (قوله وصحبه) أى أصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو  
كل من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم في حال حياته بعد البعثة وهو مؤمن وسياى يزيد بيان على ذلك على  
الكلام في خطبة لما أنشأه الله تعالى (قوله أجمعين) نأكد للاحصاء (قوله أما بعد) بالضم  
على نية معنى المضاف اليهودي كقوله في الانتقال من أسلوب الى أسلوب آخر ويستحب الاتيان به في  
الخطب والمكاتبات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي به في خطبه  
ومراسلاته وهي فصل الخطاب القى أوتيه داود عليه السلام وقال المحققون فصل الخطاب القى أوتيه هو  
الفصل بين الحق والباطل وأصلهاهما يكن من فئ بعد البسملة والحمد لله الخ فهذا شرح فهامه مبتدأ  
والاسمية لازمة للمبتدأ ويمكن فعل شرط والغاية لازمة له غالباً فيثبت نعمته أمامه في الابتداء أى المبتدأ  
والشرط وهو يكن زعمها ما لزمتها وهو الفاء والوصف الاسم إقامة للزعم أى الاسم والفاء مقام المزوم معنى  
المبتدأ وفعل الشرط وإيقاعه لأثره أى المزوم في الجلة والآخرها هو الاسمية والفاء لان تار المبتدأ وعلمانه  
كثيرة منها الاسمية وانظر فصول الاسم بمنزلة الخبر في الجلة وكذا علامات الشرط متعددة من جعلها إمام  
والجزء فلزوم فاء الجزاء إيقاعه في الجلة والقصور ولم يحقق مدخول الفاء بعد ما ذكرنا المعنى لزوم  
وجوده بعد ما ذكرنا جوئى ما طلقوا وجوده في ما طلقا بعد ما ذكرنا معلوم ضرورة فكذا الجزاء  
وتقييد المزوم الذي هو الشرط بالعبدية قرينة قائمة على أن اللازم وهو الجزاء بعد ما ذكرنا كذا لا يخفى  
(قوله فهذا شرح) الاشارة لها احتمالات سبعة والاولى منها أن الاشارة راجعة للالفاظ باعتبار دلالتها  
على المعاني أى فهذه اللفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة والفاء الواقعة في اسم الاشارة في جواب  
الشرط المحذوف والمباحث الواجبة في اسم الاشارة كثيرة شهيرة ولا نطيل بذكرها ولا شرح معناه  
الكشف والبيان ومن وظائف الشارح ذكر القواعد المحتاج إليها ذكر قيود المسائل وشرطها  
وضمها زيادات نفيسة يحتاج إليها المقام والاتيان بالصواب بدال عن غيره وتوضيح العبارات وذكر كذا دليل  
والتعليق (قوله لطيف) وهو يطلق على معان متعددة منها انشاف الذي لا يحجب ما وراءه ولا يقبل  
في ثمره الماء جوهر لطيف شفاف لأنه لا يحجب ما وراءه وهو اسم من أسماءه تعالى بالاجماع واللفظ  
الرقيقة والرفق وهو من لغة تعالى التوفيق والعمارة والمراد به هنا كونه يدع الحسن (قوله مختصر)  
أى قابل للتفقد لان المختصر ما قل أفعله سواء كثر معناه أم لا وبقائه الميسر وهو ما كثر لفظه سواء  
ساوى معناه أم لا ويجوز أن يراد باللفظ كونه رفيق الحسن أى صغير الحسن يدع الحسن فيكون  
حينئذ عطف مختصر عليه تأكيداً (قوله على المقدمة) وهي بكسر الدال من قدم اللازم معنى تقدم  
والتعدي لانها مقدمة من فهمه على غيره وبالتعدي من قدم نفسه لان الغالب أن الشخص لا يقسم غيره  
عليه والاولى لانها تقدم غير ما تقدم غيره وأولى مما قدم نفسه لان الغالب أن الشخص لا يقسم غيره  
لأنه كان مقدماً والمراد هنا ما وقف الشرع عليه في مسائل العلم فهي علم على تلك اللفاظ مخصوصاً

سيد المرسلين وعلى آله  
وصحبه أجمعين أما بعد هذا  
شرح لطيف مختصر على  
المقدمة

المستجابة بالرحمة في علمي  
القراض نافع ان شاء الله  
تعالى قال  
(أول ما استفتح المصنف  
بذكر جود شانه على  
فالحمد لله على ما أنعم  
جددا به على القلب  
العمى)  
أقول افتتح هذه الاجزوة  
بسم الله الرحمن الرحيم  
ثم بالحمد لله ناسيا بالكتاب  
العزيز ومراد به الاستفتاح  
الابتداء والمضامير  
قال بقول والالف فيه  
للاطلاق بقال قال بقول  
قولا ومقالاتا وقوله ومقالة  
والرب اسم من أسمائه  
تعالى ولا يقال لغيره الا  
مضافا وتعالى أي ارتفع  
عما يقول الجاحدون  
علاوا كبيرا أي أول  
ما يتدبر في القول في هذه  
الاجزوة بذكر جداته  
تعالى والحمد هو الثناء  
على المحمود بحسب  
صفاته والحمد على النعمة  
واجب مراد للشكر  
باللسان والافق أي نعمنا  
للاطلاق وجددا مصدر  
مؤكد منصوب على  
المصدرية وبحسب ما  
للعامل أي ذهب وفاته  
ضمير مستتر راجع الى  
انه تعالى والعمى فهو له  
مصور يكتب باليد وهو  
فقد البصر أي حذا ذهب  
ثمنه عن القلب العمى  
وعى القلب والضار في  
القلوب التي في الصدور قال

(قوله المصنف بالرحمة) أي التي لا ذمام أي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسن الرضي المعروف بابن موفى الدين نسبة الى بلد يقال له ارحمة ببلاد الشام كقوله بعضهم وفي الصالح الجوهري ومنور حبان من همدان قلعه له منسوب اليها فتأمل وعبارة أيتها مائة وخمسة وسبعون بيتا من الرجز يحرم بحور الشعروزة مستغفلت صمرات (قوله في علم) هو يطلق على ادراك الشيء على ما هو عليه في الواقع ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهذا في العلم الضروري ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق لوجوب دليل وهو المراد هنا سواء وافق الواقع أم لا (قوله القراض) جمع قرض بمعنى مفرضة أي مقدرة قلنا فهذه السهام المقدرة وعلم القراض هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق فحقه من الركة وموضوعه الركة وكان الأثر ثلاثين مورثا وارثا وحق موروثا وأسماءه سابقا الكلام عليها كونه وشرطه ثلاثة تحقق موت المورث وألحاقه بالموتى حكا أو تقديرا في الجنبين المنفصل بجماعة على أنه قوب الغرة فتنتقل الغرة ولو وثقه لا نفعه حتى عرض له الموت بالنسبة الى ارب الغرة عنه وتحقيق حياة لوارث حياته مستقرة بعد موت المورث وألحاقه بالأحياء حكا كالجب والتام وتخص بالنسبة الى الجاهل بالجهة التي بها الأثر وبالدرجة التي اجتمع فيها واحد بعضهم بقوله هو العلم بالاحكام الشرعية العملية التي تخص بالمال بعدموت مالكه تحتقنا أو تقديرا (قوله أول ما استفتح الملح) أي افتتح أي ابتدأ وانما قال يستفتح ولم يقل يتبدى تقاضا لا بالفتح في انهم يتسبها عليه وعلى قارئه والمقالة بالانطلاق أي طلاق الصور والمعنى أول ما يتبدى القول وهو اللفظ الموضوع لعنى (قوله بذكر) بكسر اللام المحجمة لغة كل مذكور وشرعا قول سبق لثناه أو الدعاء وقد يستعمل شرعا لكل قول يثاب قائله عليه (قوله جود بنا) أي شاقنا ومعبودنا وما السكا (قوله فاحمدته) أي الثناء على تعالى بحسب صفاته وأل في الحد للاستعراق كعليه الجهور والجنس كعليه المبحسرى أو لعمد كعليه ابن النحاس والمال في أنه للاختصاص وعلى كل استفاد اختصاصه تعالى بالحمد (قوله على ما أنعم) أي على انعمائه ونعمه والحمد على ادرك ما يمكن لا بوصف قائمه تعالى والثاني أثرنا في من الأول فالحمد على الأول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة ولم يتعرض لذكر المنعم به قال الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى ايم اما القصور الباقية لاطاعة وللايتوهم اختصاصه بشي دون آخر والنعمة بكسر النون وسكون العين الاحسان ونفع على القليل والكثير وباضم المسروق بالفتح للمتعمن العيش المين وأول الانعام على الشخص الإحسان وأعظمها العبادات في ثلثه ونما حمد الله على الانعام يناسب عليه فواجب (قوله هذه لاجزوة) من الرجز وهو بحر من بحر الشعروزة مستغفلت صمرات كقصد من واختار المصنف النظم على الترتيل أسهل في الحفظ وهو كلام موزون متقن مقصود أيضا بذكر كلام النبوة فلا يقال شعر لعدم التصديق وكان وزنا مقفى وقال بعضهم في تعريفه والنظم في اللغة جمع الأثر في السلك وفي الاصطلاح تأنيف الكلامات المرتبة لعماني المتناسقة للدلائل على حسب ما يقتضيه العقل (قوله اسم الله الرحمن الرحيم) مختصر على الشارح بأن المصنف يذكر اسم الله وأوجب بأن المراد بذكر الحمد أي ذكر كان فيفضل بالجملة وأن المصنف أي باسمه لفظا ولفظا بجملة لفظ (قوله ثم بالحمد لله) وأق بالجملة الاسمية لانهما على الفواهم الثبوت فهي أولى من الجملة الفعلية التي تدل على التجدد والحدوث (قوله ناسيا بالكتاب العزيز) أي اقتداء بالكتاب أي القرآن العزيز المعزز المكرم الذي لا يمدح به السجدة والحمد لله (قوله ولا نفي للاطلاق) أي أن القافية أطلقت عن حرف مقبله لأنه أتى به الامتداد الصوت وليس من بنية الكلمة (قوله والحمد على نعمه واجب) أي يجب عليه ثواب الواجب اذا وقع بمقابلته نعمة لفظا وثمة لانه يعاقب على تركه في عاقبة ترك الواجب الذي هو من الاحكام الخمسة (قوله عن القلب العمى) فالطلاق العمى على القلب مجاز لانه شبه للجهل بفقد البصر لان الجاهل لا يكون متغيرا بشي الا على المتغير الذي لا يدري بين وجهه والقلب جسم لحمي الجوهر متغير ويرى

الذين بخلاف في البصر قال تعالى فانهم لا يعي الا بصر وان تعي القلوب التي في الصدور قال

الشكل موضوع بين عظام الظهر والصدر والجنبين معلق بالعروق العلوية أعظمه لفوق وأدقه لأسفل  
ومضى بذلك لتعليقه في الأمور ومنه قول الشاعر

وباسمى الإنسان الانلنسه \* ولا القلب إلا أنه يتقلب

وأتى الآية دليل على دعواه (قوله ثم الصلاة) ثم الترتيب الذي ذكره وأصحح أن الله سبحانه وتعالى تزيده  
على الله عليه وسلم رفعة بصلواتنا وبشبه المصل على ذلك أيضاً خلافاً لما قال أن الشوايب خاص بالصلي في الصلاة  
لأنه صلى الله عليه وسلم مستغن عن ذلك ورد بان الكمال قبل الكمال وعطف السلام على الصلاة والخروج  
من كراهة أفراد أحد هاتين الأخر وهما مختصان بالأنبياء فلا يجوز أن على غيرهم إلا أنبعوا وأما ورد من  
قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى فاجيب عنه بأن من كان يحتج بشيء أن يخص به من شاء  
والترضى خاص بالصحاب والمترحم بغيرهم قال بعضهم وقد اختلف في جواب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
على أقوال الأصح منها عندنا أنها لا تجب إلا في الصلاة في التشهد الأخير منها (قوله على أبي) وهو إنسان حر  
ذكر من بني آدم سلم عن منفرطه عاون ذناه أبا بصير عن حماد بن عيسى عن زرارة القودمي لم يزل يذكرها  
وهو بالهمز من النبأ وهو الخبر لأنه ما يخبر أو يخبر به بتر كمن النبوة وهي الرفعة لأن النبي مرفوع الرتبة  
على الخلق فهو مستحق أن يباينوا داعي وارفعه فيأبى بدل من الواو (قوله بدنه الإسلام) فغنى الدين في  
اللعن ما يذنب به وينقاد إليه وترى موضع الهوى سائق لذوى العقول السنية بقوله سائق الأوضاع الهوى غير الساقطة  
خير لهم بالذات فخرج بالوضع الإلهي الأوضاع السنية بقوله سائق الأوضاع الهوى غير الساقطة  
كأبنا الأرض وقوله لذوى العقول أفعال الحيوانات المختصة بالاختيار وقوله باختيارهم الأوضاع  
الساقطة لا بالاختيار كالوجدها من وقوله الحمد والكفر وقوله بالانتماء سائق بقوله يعني لوضع الإلهي  
بذاته سائق لأنه موضوع الكذل والخير حصول الشيء لما شأه أن يكون حاصله أي بخاصه وبلق به  
والفرق بينه وبين الكمال اعتباري فإن ذلك الحاصل المناسب من حيث أنه خارج من القدرة إلى الفعل كمال  
ومن حيث أنه مؤثر خير فالوضع الإلهي الذي في التعريف هو ما شره الله تعالى لعباده من الأحكام ومضى  
ديننا لا ندين به ومضى شرع الله شرع لنا وله لأنه أملى علينا والإسلام بمعناه في اللغة الإسلام والخضوع  
والانقياد لأوامر الله تعالى ولا يتحقق ذلك إلا مع قبول الأمر والنهي والإيمان والتصدق بما جاء من عند  
الله تعالى والأثر به وهما وإن اختلفا فهو واحد فاصدقهما واحد فكل مؤمن مسلم وبالعكس إنهما  
في المصادق (قوله حاتم) بفتح التاء اسم آل أبي الذي ختموا به والكسر اسم فاعل أي الذي ختمهم والحاتم  
هو لا يخرج عليه الصلاة والسلام أنا العاقب لا بني بعدى (قوله رسل رب) أي أنبياءه قال تعالى ولكن  
رسل الله وخاتم النبيين فيلزم من كونه خاتم النبيين أن يكون خاتم الرسل لأن النبي أعظم الرسل وأخص  
وبلزم من ختم الأمم ختم الآخر والعكس ولعل المستغف اغتاتصر على الرسول لضرورة الشعر أو على  
القول بأن ما يعني واحد (قوله وآله من بعده وصحبه) آل صلى الله عليه وسلم في مقام الدعاء كل مؤمن وفي  
مقام من الزكاة بنوها هم ونو المطلب وصحبه جمع صاحب بمعنى الصالح وهو من اجتمع بنينا صلى الله  
عليه وسلم ومنا به بعد بعته اجتماع متعارف أي ليس على خرق العادة بأن لا يكون في السماء أمان اجتماع  
به في السماء لا يكون صحابا ودخل في من الكبير والصغير ولوا في يوم والذكر والأنثى وكذلك الملائكة  
الذين اجتمعوا في الأرض والجن كذلك خرج بقيد بعد البعثة من اجتماع قبلها لم يجتمع به بعدهما بعد  
إسلامه وعقيدته وشأن الكافر ولو أسمى بعد وفاته فله ليس بصحابي (قوله بنوها هم) وهو المطلب بنا  
عبد معصوم وهما لقب لجدا الذي صلى الله عليه وسلم واسمه عمرو وأقربهم لأن قرشاً أصابهم فحقاً فخر  
بعمرو وجعله نكرة مرة وثريداً فلذلك سمي بهم اسمهم الأشبه العظم والمطلب مقتول واسمه شيعه الحمد على  
الأصح ومضى بذلك لأنه ولدي في رأسه شيعه ظاهرة قد دأبته (قوله ونسأل الله لنا الآخرة) أي الانذار على  
لذي طالب وتيسيره وتبينون العقامة تامن باب الحديث بالنعمة أو أراهم انفسه وغيره من المجتهدين في

(ثم الصلاة بعدو السلام)  
على نبي دينه الإسلام  
محمد خاتم رسل به  
وآله من بعده وصحبه  
أقول ثم بعد حمد الله تعالى  
أتى بالصلاة والسلام لقوله  
تعالى يا أيها الذين آمنوا  
صلىوا عليه وسلموا تسليماً  
وقال عليه الصلاة والسلام  
من صلى على في كتابي لم  
تزل ملائكة تستغفره  
مادام اسمي في ذلك الكتاب  
وقوله يعني في دينه  
الإسلام هو نبي محمد خاتم  
الأنبياء والرسل صلى الله  
عليه وسلم قال تعالى ما كان  
محمد إلا أحسن رسله  
ولكن رسول الله وخاتم  
النبيين ويحور في محمد  
البحر على أنه بدل من نبي  
وارفعه على أنه خير لمبدأ  
محذوف أي هو محمد وقوله  
وآله من بعده وصحبه  
أي ثم الصلاة والسلام  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم وعلى آل وصحبه  
وآله صلى الله عليه وسلم  
بنوها هم ونو المطلب  
على الراعي عند الأدم  
الشافعي وأبوه وروحه  
جمع صاحب مضاف إلى  
ضميره صلى الله عليه وسلم  
ومشروده صاحب بمعنى  
صحبته وهو من في النبي  
صلى الله عليه وسلم وشأنه  
به وامت على ذلك لأمه  
ونسأل الله لنا





وقد قيل العلم خير منه **الحرم** من أن يذكر قال الشافعي وغيره **عَلَيْهِ الْعِلْمُ أَفْضَلُ** من صلاة النافلة وليس بعد العلم أفضل من طلب العلم اه  
والاحاديث في فضل العلم كثيرة مشهورة وفي الصحيحين من رواه ابن مسعود رضي الله عنه لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه على  
هالكته في الخمر ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلم الناس وقال صلى الله عليه وسلم من رددته خيرا فبقه في الدين وقوله وان  
هذا العلم اى علمنا بهذا العلم وهو علم الفرائض نحوه وصيانة أوله بقدر الأرض أشار بهذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره من  
حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض وعلموها للناس فان امرؤ مقبوض وان هذا العلم  
(أ)

شبهه من وتظهر الفتى حتى  
يختلف الرجلان في  
الفريضة فلا يجدان من  
يفصل بينهما ما يحبه  
الحاكم وغيره وحسنه  
التأثيرون وروى ابن  
ماجه بسند حسن عن أبي  
هريرة رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال تعلموا الفرائض  
فنهان دينكم وانها  
نصف العلم وانه أول علم  
ينزع من أمي وقوله لا يكاد  
يوجد أي يقرب من  
عدم الوجدان لأن كاد  
من أفعال المقاربة وظواهر  
الاحاديث شاهدة بأنه بقدر  
حقيقة قول  
(وأن يداخص لاصح له  
بما فيه من الرأيه  
من قوله في قوله منها  
أفرضكم زيدوا هيك لها  
فكان ولي اتباع التابى  
لاسيما وقد نفعه لشافعي  
أقول وان زيدا معروف  
أشاع على قوله بان هذا  
العلم اى وسائله الاعانة  
على مقصدنا من الاظهار

والكشف عن مذهب زيد رضي الله عنه لاجل عدم شاع خبره على اليه  
الانسان ويعلم بان هذا العلم هو العلم بالدين ولا يرد بقدر الأرض والعنايات بان يداخرى الله عنه شخص من بين الصحابة  
رضي الله عنهم بما عهد عليه النبي صلى الله عليه وسلم من فضيلته وعلمه وأنه مثل من غير علم الفرائض من قوله أفرضكم زيدوا هيك  
بهذه الشهادة من سيد البشر وانه لم يزل صلى الله عليه وسلم يروى هيك بحسب حديثه ونأى بها بانها غالية تنهاه عن طلب غير هاته في  
الحاصل فكان نسيد زيد بن ثابت أولى بان يشفعه الله بعرضه ويقلده المقلدون في الفرائض لاسيما وقد نفعه الشافعي اى مال الى قوله  
بموافقة لى الاجتهاد

الشخص ذكرنا كان أو أثنى حوا أو عبدا (قوله) فضل العلم قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء  
أى فهم أكل خشية من غيرهم وقال الله تعالى رفع الله الذين آمنوا وشكر الذين أوتوا العلم درجات (قوله)  
لا حسد الا في اثنتين أى لا غبطة لان الحسد الذى يعنى الغبطة هو غنى مثل ما لا غبطة مع بقائه نعمة لغبر عليه  
ودون وجوده فخرج الحسد للذمة وهو غنى والنعمة الغير ضرة سواء قضاها لنفسه أم لا وهذا هو الذى دللت  
الاحاديث على الزجر عنه وهو قول خطبة ظهرت في السموات وأول معصية حدثت في الارض (قوله) وهو علم  
الفرائض قال بعضهم وهو افضل العلوم اى بعد اصول الدين (قوله) نصف العلم اى باعتبار ان الانسان  
حالتين حاله حياة وحاله موت فالحياة تتعلق بالصلاة والزكاة وغيرهما وحالة الموت تتعلق بقسمة التركة  
ولو صاها وغيرهما وقد قيل غير ذلك (قوله) ينزع من أمي أى يموت أهله لأنه ينزع من أهله لما ورد في الحديث  
ان الله لا يرفع العلم نراعا وانما يرفعه بموت العلماء (قوله) لا يكاد أي يقرب من عدم الوجدان (هذا  
بناء على ما فهمه الشارح وجه الله تعالى من أن لادخله على وجوده لا على كاد وليس كذلك بل هى داخله على  
لا يكاد أى يقرب من الوجدان أى ينفق حقيقة (قوله) وظواهر الاحاديث الخ هذا بناء على فهمه  
السابق وقد علمت نفسه (قوله) وان يداخص لاصح له والخصوص تخصيص العموم ومعنى لاصح له  
لا حيلة اولاد فيكون الله تعالى وان يداخص حقيقة أى يقيد اولاد (قوله) بما فيه من الرأيه  
العلوية والحياء العطاء (قوله) في فضلها منها) التنبه لفساد الانباط يقال نهته بمعنى أيقظته واسطلاحا  
عنوان البحث الا فى بحث يعلم من البحث السابق اجالا (قوله) أفرضكم زيد) وانما صلى الله عليه  
وسلم ذلك لانه كان رضى الله عنه اصحهم حسابا وأسرعهم دوا وبوقيل غير ذلك وقوله من ابن عمر رضى  
الله عنه انه قال يوم مات زيد يوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضى الله عنه بالجالية فكان بالشام فقال من  
يسأل عن الفرائض فليأتني زيد بن ثابت (قوله) وانها هيك لها) فاهيك مبتدأ والخار والخير وخبره  
ويحتمل غيره (قوله) باتباع التابى) وهو من جتمع بالصحابي وأخذ عنه (قوله) لاصح له) هو نصب  
بلالة مضاف ونكرة فلا نافية للعنص ومى اسمها ومأمور مضاف لها ومازائدة أى لا تميل لهذه  
الشهادة فتكون تأكيدا للشهادة والظاهر ان هذا آخر الكلام لان ما قبل مى أولها وهو أفرضكم  
(قوله) وقد نفعه) أى قصد مذهبه بعد النظر كذا كره المصنف (قوله) الشافعي) القرشي الميماني  
الجزى الى كى رضى الله عنه بلقى مع النبي صلى الله عليه وسلم في عهده فانه أوعيد الله محمد الشافعي  
ابن ادريس بن العباس بن عثمان بن شاذان الدائب بن عيسى بن سعد بن زيد بن هاشم بن المطالب  
ابن عبد مناف والنبي صلى الله عليه وسلم هو أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطالب بن هاشم بن عبد  
مناف ومنافبه شهر قضاؤه كبر قوله بغزة سنة خمس مائة فحمل الى مكة وهو ابن ستين وفي عصر  
ليلة الجمعة بعد الغروب آخر يوم من جمعة أربع مائة وثلاثين ودفن بالقرافة بعد عصر الجمعة وعلى قبره  
من الجبل والمياه والاحترام مراد ولا تقي مقام ذلك الامام قدس الله روحه ونور ضريحه ونفعنا ببركاته

(قوله)  
والكشف عن مذهب زيد رضي الله عنه لاجل عدم شاع خبره على اليه  
الانسان ويعلم بان هذا العلم هو العلم بالدين ولا يرد بقدر الأرض والعنايات بان يداخرى الله عنه شخص من بين الصحابة  
رضي الله عنهم بما عهد عليه النبي صلى الله عليه وسلم من فضيلته وعلمه وأنه مثل من غير علم الفرائض من قوله أفرضكم زيدوا هيك  
بهذه الشهادة من سيد البشر وانه لم يزل صلى الله عليه وسلم يروى هيك بحسب حديثه ونأى بها بانها غالية تنهاه عن طلب غير هاته في  
الحاصل فكان نسيد زيد بن ثابت أولى بان يشفعه الله بعرضه ويقلده المقلدون في الفرائض لاسيما وقد نفعه الشافعي اى مال الى قوله  
بموافقة لى الاجتهاد

(قوله ولم يتابعه مقلدا) أي لأنه يمتدو المتمدن لا بقلة يمتددا وكذلك عبارته كيف أخذ بقول من لو  
عاصرهم أو حاجني لبعثته (قوله فذلك فيه) أي فذلك القول في علم الفرائض أو في مذهب الامام الشافعي  
فالصبر ما راجع لعلم الفرائض كما ذكره الشارح وهو أولى ولمذهب الامام الشافعي الموافق لمذهب يد  
لان هذه المناظرة انما وضعت على مذهب الامام الشافعي ومنهم من أرجع الصبر الى مذهب يد ولكن  
ما قدمناه أولى (قوله عن ايجاز) عن معنى الباء فيكون التقدير في هذا القول ملتبسا أو مصاحبا للايجاز  
وانما أتى بن لجة أو وزن أو أصل الايجاز القصير وهو قوله في الاقطار والاختصار كذلك فهما بمعنى واحد وهو  
الاختصار بالمعنى المراد بالقل من عبارة المتعارف وقيل الايجاز حذف لمول الكلام وهو الاختصار والاختصار  
حذف عرض الكلام وهو تكرر الكلام مرة بعد أخرى وقيل غير ذلك (قوله جمع لغز) بالغزبك  
على وزن رطب وهو السلام المعنى يقال الفرس في كلامه على زمن الالفاز نحو قول القائل مفسر في اسم  
على \* عازي عني ترقى فانقلب \* فان عازي ادعى ذهب بعينه فيبقى اسرها ترقى تبت الى امر تبة العشرات  
صارت الالف عشرة والجيم ثلاثين والواو سبعين فاذا قلبتها حبت ثلاثون سم على واعلم انه يتعلق بركة  
البيت خمسة حقوق مرتبة اولها الحق المنعقوب عن الحركة كالزكاة والثاني موت التجيز بالمعروف فان  
كان البيت فقيرا فغيره على من عليه نفقة في حال حياته حتى تزوجه خلا لا لاثة الثلاثة فغيرهم من  
التجيز في ما لها وان كان الزوج غنيا وعلو ذلك بانه ليس من رابع النفقة وهي تبع للاستمتاع وقد ذهب  
بالموت واذا ذهب المتبوع ذهب التابع وما عدا ذلك فله في النفقة الزوجة باقية بعد ايسال الله فله مهرها برها  
والثالث الدون المرسل في النعمة والرابع الوصية بائث فاقول والخامس الارث وهو المقصود بالثالث وله  
شروط وأركان وموانع وأسباب ودفع الموانع في بيان الاسباب والموانع فقال

### (باب أسباب الميراث)

(قوله باب) هو خبر لبدء المحذوف تقديره هذا باب أسباب الميراث ويصح أن يكون منه وبالفعل محذوف  
تقديره اقرأ باب أسباب الميراث وأن يكون مجزورا وأصله رب تحركت لو او ونفق ما قبله فقلت ألفا  
فصار باب ومعناه لغة فرجة في سائر توصيل ما من داخل الى خارج عكسه واصطلاحا اسم لافظ  
مخصوصة دالة على معان مخصوصة وانما ترجم الموقوف كتبهم جعلوا أو اربعة أو لاقتداء الكتاب  
العزيز في كونه مترجمة لاسرورا وانما القارىء في الختم بابا وأخذ في غيره كان أنشط له وبعث على  
الدرس والتحصيل منه بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله كذا السافر اذا قطع ميلا أو فرسخا نفق عنه كربة  
ونشط للسيرة في غيره وانما غلبت نحو الارباب ترجم لانها ترجمت عما بعده لان ما يذكر في الباب تنبي  
عنه الترجمة وتبينه (قوله أسباب الميراث) وهو يطلق بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة  
البقاء وانتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين والانتقال ما حقيقة كانتقال المال ومعنى كائنتقال العلم  
ومنه العلم او نقله الى غيره أو حكما كانتقال المال الى الجمل ويطابق معنى الموروث وشرا عا ق قابل للتحيز  
يبث لسخفه بعد موت من كان له ذلك لقراءة يدها وأحوحو. كاز وجبة والولاء فتولم حق يتناول  
المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص وخرج بقول الفقهاء في الميراث والولاء على السكاح اذ بينة فقلان  
بالموت لمن له حق في العصبية على الترتيب المذكور في ما به ولو كان بعدد أو بقيد بعد موت من كان له ذلك  
الحقوق الثابتة بالشراء ونحوه وبقيد القرابة التي سبقت على لقول بانه اثبات بالموت وذلك الشئ شري في  
شرحه للترتيب وخرج بقوله يثبت لسخفه ما اذا اغتلب شخصاً وتعدوا استحقاقه له منه ولا يكتفى استحقاقه لوارثه  
بل يستغفر الله له كقوله الرافعي وغيره عن الحنابلة (قوله وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده لوجود) أي  
كاز وجبة فانما سبب الارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث ويلزم من عدمها عدم  
الارث فخرج بقوله ما يلزم من وجوده لوجودها لانها لا يلزم من وجوده لعدمه وخرج الشرط اذ لا يلزم  
من وجوده وجوده لعدمه وتولاه انه راجع لهما أي لوجوده لعدمه وذلك كالقرابة فانما سبب من

ولم يتابعه مقلدا لمن غير  
نظر واجتهاد بل بعد التصريح  
والاجتهاد حتى انه يختلف  
قوله حيث اختلف قول  
زيد رضي الله عنه قال  
(فذلك فيه القول عن  
ايجاز

مرا عن وصية الالفاز)  
أقول هذه اسم فعل بمعنى  
خذا المكاف فيه للخطاب  
والايجاز تقييد اللفظ  
والوصية واحد الوصم  
وهو اسم جنس جنى بمعنى  
العب والالفاز جمع لغز  
وهو الامر الخسيس ومعنى  
البيت في هذا القول في علم  
الفرائض قولاً قلاباً وانما  
كسبر المعنى مبرأ عن عيب  
الالفاز وعن عيب الخفاء  
(باب أسباب الميراث)  
أقول الاسباب جمع سبب  
وهو في اللغة ما يتوصل به  
الى غيره وفي الاصطلاح  
ما يلزم من وجوده لوجود  
ومن عدمه لعدمه فانه  
والناظم وجه الله تعالى لم  
يترجم في الارجوة شيئا  
وانما ترجمها الناس  
وبقوله

فيكون يتيقن في بوجها أن

يقول بأب سبب الميراث  
وموانعه قال

(أسباب ميراث الورى ثلاثة

كل يقدر به الوراثه

وهي نكاح وولادة ونسب

ما بعد عن الموارث سبب)

أقول أسباب الأثر الجمع

عليها ثلاثة كل واحد منها

يقدر به أي صاحبه وهو

النسب به الوراثه ما لعنه

ماتسح وهي النكاح وهو

عقد الزوجية الصحيح

ورثه الزوج والزوجة

أو الزوجات والولاء بنسخ

الوأو المسد وهو عصبية

سببها نسمة المقتضى على

عتيقه ورثه المقتضى

ذكرا كان أو أنثى

وعصبه المقتضى المتصون

بأنفسهم والنسب وهو

القربة ورثه الأوان

ومن أدلى بهم مساو الأولاد

ومن أدلى بهم وقوله الورى

المسراة هنا لا كسبون

والورى في الأصل الخلق

وقوله ما بعد عن الموارث

سبب أي ليس بعده هذه

الأسباب الثلاثة سب

واجمع جميع عليه ولا يختلف

فيه هذا لأن ريث المال

وأن كل بيارأ بها على

الاصح في أصل مذهبا

فقد أصح المتأخر ون على

اشترط انتظام بيت المال

ونقلها من سرافة وهو من

المتقدمين عن علماء

الاصمراه وقد سمان

انتظامه إلى أن يتركب على

عليه السلام بذلك فلهذا انتظامه قال

أسباب الأثر فإن قام بها مانع من قسلى أو غير مانع من الأثر فلا نظر في الأثر القربة والماتسح منه للأثر  
القربة وانما هو لا مراً يحول أو قال العلامة لاجوهوى على المختصر وانما يقال بالنظر لأنه لا يترتب  
من وجود السبب وجود السبب لمانع أو عطف شرط وذلك لا يترتب في تحميمه سببا لأنه لا نظر إلى  
فانه مع قطع النظر عن موجب التكليف لكان وجوده مقتضيا لوجود السبب هكذا ذكر جمع منهم  
السوسى رحمه الله تعالى (قوله فكان يتيقن الخ) لاجابة لهذا الاعتراض فانه إذا ترجع لشيء وزاد عليه  
فليس يصح عنددهم وانما العيب العكس ولا فرق بين أن يكون المترجم المؤلف وغيره وان كان الأصل  
مساواة الترجمة لمرجعه وهو حشيد فلا اعتراض على المترجم حيث ترجم لشيء وزاد عليه (قوله  
ميراث الورى) أى الأعمىين أما غير الأعمىين فلا توارث بينهم لعدم تكليفهم كالملائكة  
عليهم الصلاة والسلام كالزوايا وأما الجن فهم كالأعمىين (قوله ثلاثة) باتفاق وعلى الخلاف أربعة  
زادته بيت المال وهو سبب عام لجميع المسلمين والأسباب الثلاثة خاصة (قوله كل يقدر به الوراثه) أى  
الأثر كل واحد من سبب واحد رث من الأثر ما يمنع مانع وكذا الأثر بالقربة في الغالب أما الولاء  
فالتعيق لا رث من المقتضى على ما سبب أن يتركب في كلامه المراد بها الشكل المجموع لا الجيى فتأمل (قوله  
وهي نكاح) وهو عقد يقتضى اباحة وطء بلفظ النكاح أو التزويج أو ترجمته أو يقع به التوارث بينهما  
ما يمنع مانع ككون الزوج رقيقة أو كتابية يقع التوارث بينهما في عدة الطلاق الرجعى باتفاق الأمة  
الأربعة ولو كان الطلاق في الصحة لا الزوج المطلقة باتفاق في مرض الموت عندنا خلافا للأمة الثلاثة فانها  
رث عند الحنفية ما لم تنقض عدتها وعند الحنابلة ما لم تنزوج وعند المالكية ولو انقضت عدتها وانقضت  
بازواج وعنددهم أى المالكية أيضا لو تزوج المريض في مرض موته امرأه فقد باطل فلا ترثه ولو  
تزوجت المريض في مرض الموت جلالا مرثها (قوله وولاء) وهو ولاء القربة يقال بينهما ولاء بالغنى أى  
قربة أو شرعا إذا ذكره الشارع وعرفه بعضهم بقوله وهو وصفة تثبت للمقتضى ولعصبته بمجرد حقه وهو ولاء  
كلمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا ورث وأخره المصنف عن النكاح لأنه ورثه من جانب واحد دون  
النكاح فانه ورثه بينهما ولا يكون الأثر ما عدا خلاف الولاء فلا يكون الأثر به الانعصبا (قوله  
ونسب) وهو القربة والمراد به الرحم وهو لفظ يشمل كل من يملك وبينه قرابة قربى أو بعدت كانت  
من جهة الأب أو من جهة الأم وهى موثقة قاله الجوهرى وهى مشتقة من الرحمة وهى من العبد الحنانية  
والشفقة لأن من بينهم قرابة رحم بعضهم بعضا يشفق عليه لا سيما عند لحوق الضرر والشدة ولذا جاء عنه  
صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لما خلق الرحم قال خلقتك واشتقتك اسمان اسمى فانت الرحم وأنا  
الرحم فمن وصلك وصلنى ومن قطعك قطعنى اه ولكن ليس كل رحم وجب التوارث بين الحلى والميت  
فلا توارث إلا في الجهات الثلاثة أن شاء الله تعالى (قوله وهو عقد الزوجية الصحيح) أما الفساد فلا  
توارث به عندنا وعند الاصحاب ما لا فإن كان العقد فاسدا متفقا على فساد كمنكاح الحامسة فكذلك وإن كان  
مختلفا في فساده بان وقع من غير ولي أو وقع من محرّم بحج أو عجرة أو كان نكاحا شافرا ففسخ بغير طلاق  
وفيه الأثر إذا مات أحداهما قبل الفسخ وراحتل الزوج بهما لم يدخل (قوله ورثه المقتضى) بكسر  
النمى أى من حيث كونه معتقرا حشيد ولا يرثه من بعضه وقد رثا عتيق المقتضى كالأشترى ذى عبدا  
وأعتقه ثم التحق السيد بأهله فارتب فارتب عتيقه وأعتقه فانه ورثه أى بكونه معتقلا بكونه  
عتيقا يكون لكونه واحدا من الولاء على الآخر (قوله الأوان ومن أدلى بها) فالمدلون بهما الأخوة  
والأخوات مطلقا وبنو الأخوة الأشقاء أولاد فقط والاعمام وبنوهم (قوله والأولاد ومن أدلى بهم)  
وهم البنون والبنات وولاد البنات وولاد البنات كورا أو أونا على تفصيل سبباني بيانه (قوله ولا يختلف فيه عندنا)  
على عقد الشرع وهو عدم انتظامه فإن كان منتظما ورث عندنا على الأرجح فيقدم على الرقوة ورث ذوى  
لأرحامه فلم يكن منتظما فترد الباقي على ذوى الفروض غير الزوجين فهو مقدم على ذوى الأرحام

أقول ويمنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سبه ثلاث طل اذا اتصف الوارث بواحدة منها امتنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع الاول الرق بجميع انواعه فلا يرث الرقيق قنا كان أو مدرا أو مكاتباً أو مبعوضاً أو مملوكاً عقبة وصفة أو موصى بشفعة أو أم وللان موجب الارث الحسرية الكاملة ولم يوجد فلا يرث الرقيق ابناً لانه لآماله الا البعض فانه يرث عنه جميع مملكه ببعضه الحر ويكون جميعه لورثته على الاصح وهذا القسم خارج عن عبارة الناطم فان الوارث فيه ليس يرث \* المانع الثاني القتل فلا يرث القاتل مقتوله سواء قتله عدواً أو خطأ حتى أو غيره أو حكم بقتله أو شهد عليه بماوجب القتل أو ترك من شهد عليه والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من تركته المقتول شيء صحه ابن عسداً لم ير وغيره يرث المقتول فانه لا خلاف كما اذا جرح الولد أباه جرحاً يقتله إلى الموت ثم مات الولد الجرح قبل أبيه المجرع فان الاب يرث الولد القاتل قطعاً وهذا خارج عن عبارة الناطم لانه لا يسمى قاتلاً والمانع الثالث

فان لم يكن هناك من يرث عليه ورثا ذوى الارحام ورث مطلقا عند المالكية ولا يرث مطلقا عند الحنفية والحنابلة سواء انتظم أم لا والمراد بانتظامه ان يصرف التركة في مصارفها الشرعية ولو كان فاقها والاصل في ارثته قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث من ارثته ولا يرث من ارثته عاقل عنه وارثه رواه أبو داود وهو موصى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل للمسلمين ولأنهم يعقلون منه فيرون كالعصبة (قائده) الناس في الارث وعدمه على أربعة أقسام قسم يرث ويرث قسم يرث ولا يرث وقسم لا يرث ولا يرث وقسم لا يرث ولا يرث فلا يرث كثير كالشوين والاصل مع فرعه والزوجين ويحذفون الثاني كالنساء عليهم الصلاة والسلام فانهم لا يرثون اقواله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء نرث ولا نرث ما تركناه صدقة والثالث البعض فانه لا يرث عندنا ويرث عنه جميع مملكه ببعضه الحر لانه تمام الملك والاربع كالتريق والمرث فلا يرثان ولا يرثان (قوله ويمنع الشخص الم) الشخص مفعول مقدم واحد فاعل مؤنر وقد شرع المؤلف في بيان الموانع وهي جمع مانع وواقعة الحائل واسمها ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عداً لانه عكس الشرط وموانع الارث ستة اقصر المستغنى المتفق عليه هي ثلاثة والثلاثة الباقية هي اختلاف ذوى الكفر الاصلي بالهنة والحرابة فلا يرث بن حري وذو المعاهد والمستأن كالتى على الراجح والثاني الردة أعادناهم المسلمين منها فثمة لورثته لولا الردة والثالث الهو الحكمى وهو أن يلزم من ثورته عدم ثورته كان يقره كتمان للبث فثبت نسبه ولا يرث الدور وبنا أنه باقراره بالان وثبوته بين عدم ارثه لانه محبوب به فيلزم على ذلك إعلان اقراره لانه يستدل بمكن حائرا فيميل نسب الولد وإذا لم يال فانه لا يرث ولكن اذا كان صادقا في نفس الامر فانه يجب أن يدفع له التركة فيما يتبعه بين الله (قوله من عثل ثلاث) العال جمع علة وهي لغة المرض وتطلق على كل حدث شافل واصطلاحاً ما يرث الشخص الحرمان من الارث بعد تحقق سبه (قوله الاول الرق) وهو لغة العبودية وفي الاصطلاح عجز حكمى يقوم بالانسان سبه الكفر فلا يرث الرقيق ولا يرث ويرثه بتصور أن يرث ومقر ذلك بعضهم فيما اذا كان ذمياً حتى عليه جناية تسرى إلى النفس ثم نقض العهد وارث فافترق ثم مات رقيقاً بسرية تلك الجناية فان يرثه لورثته على الراجح وليس انما رقيق كله يرث الاهدأ (قوله الا البعض) هو سقنى من قوله ولا يرث وارثاً غلام يرث لانه يورث إلى ارث الاجنبي في الجلالة لانه ان كان بينه وبين السيد مهاداة فربما مات قريبه الحر فربوة السيد فحصل له الجميع وان لم تكن مهاداة فحصل له البعض وكلاهما متعم (قوله ويكون جميعه لورثته على الاصح) هذا ما عند المالكية والحنفية كالفن وعند الحنابلة يرث ويرث ويحبب على حسب يد فيه من الحر به فلما نشره من زوج وأخ فثقتى حر وعن ابن مبعوض انهم صغر وانه فرق فنحننا وعند المالكية والحنفية الزوج النصف والارث الباقي ولا شيء لابن لنقصه وعند الحنابلة يرث ويرث على خلاف في كيفية ارثه عندهم ويحبب الزوج الرابع وعن يعقوب الزوج نصف النصف وهو الربع مقابلة نصفه الرقيق ويعقوب نصف الربع وهو النصف مقابلة لنصفه الحر ويرث الولد نصف ما تركه لو كان حراً فله حيزه ربع وعن والارث ما بقي لانه عاصم بالسلة من ثمانية الزوج منها ثلاثة ولان كذا في السهمان الباقيان للارث ثلثا الولد لبعض عن أبيه وعن أنه لها الثلث مملكه بحرته ولا يماضي عندنا كالحنابلة ولا شيء لهما عند المالكية والحنفية والله الشاك بعضه (قوله بحق) أى كتمت ولو كان غير قصد كتمان ويجوز من قبل ولو قصد مصلحته فحرم بالاب وله للتأديب وكبلة الجرح للمعالجة ونحو ذلك ولو حذاق المعنى فيه نعمة الاستجمال في بعض الصور ورد الباقى الباقي ويستثنى من العموم المفتى راوى الحديث لانهم مختران بخلاف القاضي لانه يلزم هذا كله عندنا ما على مذهب الامام مالك فعنده ان كن القتل عدواً فانه لا يرث من مال ولاديه وان كان خطأ فانه يرث من المال دون الهبة وعند الحنفية كل قتل أو جوب الكفار يمنع من الارث ولا لالا لاقتل

الناظم لانه لا يسمى قاتلاً والمانع الثالث



(والأولان من النساء جميع \* لم يعط أنى غيرهن الشرع بنت وبنت ابن وأهمل شقته \* وزوجة جدة ومعتقة والانحن  
أى الجاهل كانت \* فهذه عدهن بانهن) أقول الأولان المجمع على قوريش من (١٢) الثالث سبع لم يمن المكاب

والأخت من أى الجاهل  
ولامن السبعة قوريش  
غيرهن وهى البنوت  
والابن وان ترل أبوها والام  
والزوجة والجدعة على  
تفصيل فيها والمعتقة  
والأخت من أى الجاهل  
سواء كانت شقيقة أو لأب  
أولام ووصفه الام بقره  
شقيقة لا ينفى ما فيه من  
المسبة وقوله لقوله  
ومعتقة لأجل القافية  
وقوله عدهن بانهن  
ظهورت وهذه طريقة  
الاختصار وذهب بطريق  
البسط عشرة البنوت بنت  
الابن والام والجددة من  
قبيلها والجددة من قبل الاب  
والأخت الشقيقة والأخت  
لأب والأخت للام  
والزوجة والمعتقة

(باب الفروض المقدرة)  
فى كتاب الله تعالى  
أقوال الفروض جمع  
فرض وعوفى الألف قطع  
واقتصر والبيان وفى  
الاصطلاح جزء مقدر من  
أثر كقوله  
(واعلم باب الأثر نوعان  
هما \* فرض ونصيب  
على ما قسمنا  
فالفرض نص الكتاب  
سته \* لافرض فى الأثر  
سواها البسه نصف  
وربع ثم نصف الربع \*  
والثالث والسادس بنص

السدس اثنتان والزوج الربع ثلاثة ولا ينبى الباقي وهو سبعة (قوله والأولان الخ) لما انتهى الكلام  
على الأولين من الرجال شرع بذكر الأولان من النساء المجمع على أنهن وهن سبع بطريق الاختصار  
اثنتان من أعلى النسب وهما الام والجددة اثنتان من أسفل النسب وهما البنوت بنت الابن وواحدة من  
الخاصة وهى الأخت مطلقا وسواء كانت شقيقة أو لأب وأولام واثنتان أحدهما الزوجة والمعتقة  
وقوله لم يعط مبنى للعامل والشرع فاعله (قوله شقته) وهى وصف للام وهون أشقق إذا خالف قال  
تعالى أنا كنا قبل فى أهلنا مشفقين أى كنا نعين من عذاب الله تعالى والحكمة فى أن الام أشقق على الوليمن  
أبيه لأن ما دام لا يخرج من ترائبها فربما من القلب وهو يحمل الشققة والرحمة والأب يخرج ماؤه من الصلب  
وهو بعيد عن القلب (قوله وزوجة) بائنا لها وهو أولى فى الفرائض للتميز وإن كان الأنصف  
الأشهر تركها كقوله تعالى وأصلها له وزوجها آدم أمكن أن تزوجك الجنة (قوله والجددة على  
تفصيل فيها) والحمد لله أن الجدة إذا لم يكن بينها وبين الميت ذكر فحتى من قبل الام فترت باتفاق وإن  
كان بينها وبين الميت ذكر فإن كان هو الأب فهى جدته من قبل الاب فترت كذلك بل لا خلاف فإن كان هو  
الجد فبها لا خلاف فعند المالكية لا ترث وترث عند الحنفية ومنهنا ومنهنا مذهب الحنفية أنها ترث وكذا كل  
جدة إذا لم يحدوا (قائده) إذا جتمع كل النساء ورث منهن خمسة ابنت وبنت الابن والام والزوجة  
والأخت الشقيقة وتكون مسلماتهن أو عدة وعشرين ابنت النصف اثنا عشر وابنت الابن السدس  
أو عدة والزوجة الأخت ثلاثة والام السدس أو عدة والبقى واحد لا تحت الشققة تعصيفا فلو جتمع كل  
الذكر كور والآنا ومات أحد الزوجين ورث الأولان والوليدان وأحد الزوجين فإن كان الميت هى الزوجة  
فمسلماتهن اثني عشر وتضع من ستة وثلاثين وإن كان الميت هو الزوج فمسلماتهن أو عدة وعشرين وتضع  
من اثنين وسبعة ولا ينفى عليك التفصيل فلا طائل من ذكره

(باب الفروض المقدرة)  
أعترض بذكر المقدرة بعد الفروض لأن الفرض لغة التقدير وحيد بذكره فى الكلام ركاسة فكأنه  
قال باب المقدرة المقدرة ما التكرار وأجيب بان المراد بالفسر فرض الواجب وهى امة مقدرة أو لا وإنما سميت  
تلك الفروض مقدرة لأنها مساهم لا تزيد ولا تنقص الأسباب العلل أو الورد (قوله وفى الاصطلاح جزء مقدر  
من التركة) أى لو أرت خاص وإسقاطه لقره بعضهم الذى لا يزيد إلا بالرد ولا ينقص إلا بالرد لأنه ليس من  
قبة التركة بغير الأولى إسقاطه لاجتماعه بخلاف المراد (قائده) الفروض التى ذكرت فى القرآن  
العرض منقسمة إلى ثلاثة أقسام الأول بين مقدر ومحدد وهى الستة المعلومة التى ذكرها المؤلف والثاني  
غير محدود وغير مقدور وهى بيان أرت الأولاد الذكور مع الأث كقوله تعالى ويصبيكته فى أولادك لذكر  
مثل حفظ الاثنين وكذا الأناشوق الأخوات والثالث محدود ومبين ولكن لم يسم مقدار وهى ورث الأبيع  
الام كقوله تعالى فإن لم يكن له ولد وورثته أمواه ذلما له الثلث فبين الام ولم ينص على ما يأخذ الاب إلا أنه  
مفهوم من قوله فلا له الثلث فلم أن الباقي لأب (قوله واعلم) أى أى الناصر فى هذا الكتاب وهى حلة  
بوتى بالعدة الاعتدال بما يدها (قوله فرض ونصيب) وقدم الفرض على النصيب لكون الأثر به  
أقوى دليل أن صاحبه لا يسقط وإن استغرقت أصح الفروض التركة بخلاف العاصم فإنه يسقط  
حينئذو بعضهم جعل الأثر بالنصيب أقوى دليل حياز قال إذا انغرد بكونه ذكرا بخلاف أنصحب  
الفروض فإن عليهم أناس يرجع بعضهم هذا القول (قوله نصف الخ) هذه طريقة التدرج والفرصيين  
فى ذلك عبارات منها طريقة الترتيب وهى أن يقل البن وضعفه وضعفه وضعفه والسادس وضعفه وضعفه  
ضعفه ومنها طريقة التدرج وهى الثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما ونصف نصف نصفهما ونصف نصف نصفها

الشرع والثلاثان وهو التمام \* فافهمنا شكل حافظ امام) أقول الأثر المجمع عليه نوعان أرت بالفرض وأرت بالنصيب لأنهما  
فالفرض نص الكتاب العز بترسة





فهرها كل ذلك بالاجماع لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربح عتار كن وقوله تعالى ولهن الربح عتار كن ان لم يكن لكم ولد وقوله  
 انما لهم والربح الى آخر الايات اى وللزوج الربح ان كان مع الزوج ومن ولده (١٥) الزوجة من عتار كن نصف الربح

الربح وهو الولد ذكر  
 كان أو أنثى اذ لم يقسم به  
 مانع من الموانع السابقة  
 حتى لو قام به مانع كان  
 وجوده كعدمه فلا يجب  
 الزوج عن نصفه وقوله  
 وذكر أولاد البنين  
 بعدد الخ عنده حيث اعتدنا  
 وجود الولد في عتار الزوج  
 من النصف الى الربح  
 فاعتدنا ايضا وجود ولد  
 الابن وعدم وجوده لانه  
 كالولد في الارث والعجب  
 والتعصيب اجزاء كما  
 قدمنا وهل الولد للبطل كور  
 في الآية العتلة يشمل  
 ولدا الابن حقيقة أو مجازا  
 خلاف  
**(باب من له الثمن)**  
 (والثمن للزوجة والزواج  
 مع البنين أو مع البنات  
 أو مع أولاد البنين فاعلم  
 ولا تظن ان الجمع شرط فانهم)  
 أقول والثمن فرض فرع  
 واحد من أنواع الوثقة  
 فرض الزوجة أو الزوجات  
 مع وجود الولد أو ولد  
 الابن ذكر أو أنثى  
 اجماعا لقوله تعالى فان  
 كان لكم ولد فلهن الثمن  
 ويكفي في جميعها ويجوز  
 من الربح الى الثمن  
 وجود واحد من البنين  
 أو من البنات أو من بنى

لحقوتها والزوج نصفه بشرط عدم الفرع الوارث **(قوله لانه كالأولاد)** أى غالب الابن  
 ابن الابن ليس كالابن في الميراث والعجب والتعصيب من جميع الوجوه لان ابن الصلب لا يسقط أصلا بخلاف  
 ابن الابن فإنه قد يسقط في مسائل منها أو ان و يتصلب وابن ابن وكذا اذا كان فها زوج أو زوجة  
 يسقط حديثه فلا يكون في الارث والعجب كالابن أيضا لانه أى ابن الصلب يتعصب بنت الابن وابن الابن  
 لا يتعصب ابال بعضا والتعصب لابن الابن لا يتعصب بنت الصلب وابن الابن لا يتعصب فاختاروا وأشار بقوله  
 وجبا الى رد قول مجاهد ان ابن الابن لا يتعصب للزوج والزوج والارث من الخلفي شموله مجازا لا حقيقة  
**(قوله والبنين للزوج والزوجات)** أى الاربع فانما الخلفي حق يتعصب بحسب فيمكن أن يكون أعم من  
 أربع ويقسم الفرض عليهم على عدد رؤس من غير تغيير بعضه عن بعض الا في صورة نادرة كونه  
 أربع زوجات وطلق واحدة منهن مطلقا بانتم تزوج مكانها أخرى ثم بانتم جعلت المطلقة من الاربع  
 وعلت التي تزوجها جديدة فاعلم بدقربع فرضهن والباقي يقسم على الزوجات الاربع **(فائدة)** مما  
 يذكر في المعاني اننا زوجة تأخذ الثمن والباقي بأخذة أخوها مع وجود أخ الميت وليس له وارث سوى  
 من ذكر وجوابه أن أهلها ابن بن زوجها وذلك بان تزوج ابن الرجل أم زوجته أبيه فيأبى منها بولده ثم  
 يموت ابن الرجل في حياة أبيه ويترك له واه ثم يموت الابن عز وجسه وعن أخيه الذي هو ابن  
 زوجها وعن أخيه فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقي ولا شيء لأخيه لانه محجوب ببيان ابنه وبما يذكر  
 أيضا من جملات من أربع نسوة فلو ندرت أخذت الصدق والارث واحدة لم تأخذ صداقا ولا ارثا  
 واحدة أخذت الصدق دون الارث واحدة أخذت الارث دون الصدق فالجواب أن الأولى حر على  
 دين زوجها والثانية رقيقة تزوجها بالشر قبل الحر اثم من سيدها بغير مهر والثالثة كناية قلها  
 الصدق دون الارث والرابعة هي التي تزوجها لسيده قبل عتقه وهي حره قلها الارث دون الصدق **(قوله)**  
**والثلاث البنات الخ)** هما أول القسم الثاني من عبارة التذلي وهو الذي بدأ انهي في قوله تعالى فان كان  
 نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا من ذلك فلهذا هو الدليل من القرآن وظاهر الآية يقتضي عدم الثلثين  
 للبنين وصدا عن ذلك أمره صلى الله عليه وسلم لم يلقى سعد بن الربيع رضى الله عنه من تركه أبهما  
 بذلك ففسد روى الترمذي وأبو داود رضى الله عنه عن امرأة سعد بن الربيع رضى الله عنه قالت  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم معها بنتان فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك  
 يوم أحد ولم يدع معهما مالالا أخذتهما ترى ولا ينكحان ولا مال لهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حتى يقضى الله في ذلك فنزل قوله تعالى فان كان نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا من ذلك ندعا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم المرأة وأعطاه البنين الثلثين والمرأة الثلث ونحو ذلك لباقي وفي رواية يخطب بتي سعد  
 الثلثين وأعطاه الثمن وما بقي فهو لثقال الترمذي صحيح الاستناد فهذا سبب قول آية الوصية الخ  
 فوجب علينا الاخذ بذلك لقضاء على الله عليه وسلم قال أهل العلم وهو أول ميراث قسم في الاسلام ولما  
 بنى السبعة ذلك فيسب كل فحق مقصود كقوله تعالى فان خسرنا فاقولوا لعنتنا ويسب كل فحق على  
 التقديم والتأخير والتقدير اثنتين فانفقوهما أو يسب غير ذلك **(قوله وهو كذلك للبنات اي)** أى  
 المذكور وهو الثلثان وكذا يقال فيما بعده فصحيح هذا افراد **(قوله فلهن صافي الفهم)** أى خاص  
 الفهم من كدورات الشكوك والادغام والمغن الفطنة والمراد هنا العقل بقدر ذهنه بضم ذهانه حفظ  
 قلبه ما أودعه وهو بالذال المحجمة ومن قال بالمسئلة فكل ما همهل والمراد بخلاصها سلاسلها من  
 الكدورات المدنيوية القاطعة عن الامور الدينية والاستعدادات للمواهب الالهية والقيوس الرجانية

الابن أو من بذات الابن كفى الزوج وليس الجمع شرط اجماعا لآية ولصنف جمع البنين والبنات وأولاد ابنتين لاجل النظم ودفع اتمام  
 اشتراط الجمع بقوله ولا تظن ان الجمع شرط وقوله فافهم ثم كمال البيت **(باب من له الثلثان)** (والثلاث لبنات جميعا ما زاد عن واحدة فجميعا  
 وهو كذلك لبنات الابن \* فانهم مقال فهم صافي الفهم وهو لا تخين فيما يزيد \*

وهذا المشاركة من الناطق الى أن الشخص اذا لم ينفرغ العلم عن جميع العلائق وينفرد للاشتغال به عن كل الخلاق بقلبه حاضر لم يفهم دقيق مستقيم لم يحصل له من ذلك **(قوله قضى به الآخر الخ)** الاحرار جع هو وهو خلاف الرقيق وقوله به أي عاذ كمن استعاقق الاختين فاكثر التلثين والعبيد جمع عدد وهو الرقيق والمقصود به التعميم وقوله قضى أي أقر لان الرقيق لا يكون قاضيا **(قوله فان كن نساه فوق اثنتين)** الآية ظاهر هاتين البنتين لا يستحقان التلثين لفهم فوق فوق ووي عباس رضي الله عنهما انه قال للبنتين النصف ذلك وهو مردنا باله بعض فيما سبق ولكن هذا منكر لي بصح عنه والذي صح عنه موافقة الاجماع كقوله ابن عبد البر وحيد زة لئلا يسأل الاجماع فيما زاد على البنتين الآية المذكورة وفي البنتين القياس على الاختين وهو قياس أولوي وهذا يجب عن شعبة ابن عباس ان بعث عنه **(قوله)** والاجماع على أن هذه الآية ترأت الخ قال الرزالي قلت في قصة جابر لما رضى وسأل عن ارث اخوانه السبع منه وما قاله الجلال الحلبي في الشرح على المنهاج من أنهم تزلت امامات جابر قال الرزالي هو غلط لان جابرا عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وحيدت ذلك الآية على أن المراد الاخوان فصاعدا تأمل ويشترط في ارب هذه الاصناف الاربعة الثلثين شروط عشرة موزعة عليهم فالاول وهن البنات له شرط واحد وهو عدم المعص والاثني وهن بنات الابن له شرطان عدم المعص وعدم الفرع الوارث من أولاد الصلب والثالث وهن الشقيقات له ثلاثة شروط عدم المعص من أخ أو جد وعدم الاب وعدم الفرع الوارث وعدم الاخ الشقيق ذكرنا كل أو اثني منفرد أو متعددا **(قوله والتلث فرض الام)** أي بشرطين عيبين عدم الفرع الوارث وعدم العد من الاخوة أو الاخوات ذكرين أو اثنتين ومختلفين في أشقاه أو لأب أو لأم ومختلفين وارثين أو محجوبين بحب شخص كالأول وبعضا خرج بقولنا بحب شخص من محب الوصف المحجوب الوارث من الأولاد والأخوة لا يجمع غيره لان وجوده كعدمه فحجب الشخص نحو ما لو مات عن أم وأخ شقيق وأخ لأب فان الاخ الشقيق يحجب الاخ لأب ومسح ذلك بحب الام من الثلث وكذلك لو مات عن أم وجد وعن أخوة لأم فان الاخوة لأم محجوبون بالجد ومع ذلك يجمعون لأم من الثلث الى السدس وقد جمع العلماء عددا من الاخوة الذين يجمعون لأم من الثلث الى السدس في حصة وأربعين صورة وسورها المتبرية لان وضعها كالنهي ولولا خوف الاطالة ذكرتها والله التوفيق **(قوله)** وان يكن أي يوجد زوج وأب الخ قال في شرح الترتيب وما نأخذ الام فيها بالنفرض خلافها أو رده الصدي في ترجمته انه في شرح المختصر من القول بأن ما نأخذ في هاتين المسألتين بالتعصيب بالأب انتهى والقول بأن لها ثلث الباقي فيها هو الذي قضى به سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ووافقه عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الأئمة الاربعة قبحه وجهو والعلماء ووجهه أن كل ذكر وأثني يأخذ المثل أو ثلثا يجب أن يأخذ الباقي بعد فرض الزوجين كذلك كالأخ والاخت لأم وأب الأصل انه اذا اجتمع ذكر وأثني في درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف المثلثي **(قوله فلاتكن من الهم قاعدا)** أي ما زكوا لها أكسلا أو تكبرا عن تعلم العلم من دونك سنا وأقل منك منزعة في الدنيا فان ذلك من الأمور والقاضعة عن الخبر الموقعة في العلم ان أعادنا أنه من ذلك بل جد واجتهد في الطلبات العلم لا يسأل الابن تعلم فخره عن ساعد الجد والاجتهاد وقوله على قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرشادة فيروى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال متعلم كلان يعني لا يجتهد في طلب العلم أفضل عدته من سبع مائة عابد يجتهد وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم وأدركه كان له كفلان من الآخر وادركه كان له كفل من الآخر وقال عليه الصلوات والسلام من كانت همته في طلب العلم سمى في السماء نيب وكتب الله له بكل شرة في جسده ثواب بني وكانما عتق بكل قدم رمية وبني الله بكل عرق في جسده مدنة في الجنة ويدخل مع النبيين غير حساب وقال بعضهم لا يسود حاد ولا ينال الخبر

هذا اذا كن لام وأب أو لأب فاجعل بهذا تعجب أقول والثلثان فرض أربعة من أصناف الورثة فرض الجميع من البنات والمراد بالجميع ههنا ما زاد عن واحدة فيجمل البنتين فأكثر وفرض بنات الابن ثنتين فأكثر وفرض الاختين الشقيقتين فأكثر وفرض الاختين للأب فأكثر اجماعا لقوله تعالى فان كن نساه فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وقوله تعالى فان كن نساه فوق اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وفيه خلاف شذو الاجماع على ان هذه الآية ترأت في أولاد الابوين وأولاد الابدون أولاد الأم وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم لبنتين سعدا لثنتين من تركه أبيهما جميعا الترمذي والحاك وغيرهما **(باب من له الثلث)** الثلث فرض الام حيث لا ولد ولان النسوة جميع ذو عدد كائنين أو اثنتين أو ثلاث حكم لذكر وقوله كالأب ولان ابن معها أو بنته فرضها الثلث كبنته وان يكن زوج وأب فثالث لباقي لها سرب وهكذا مع زوجة فصاعدا فلاتكن من العلم قاعدا وهوللا ثنتين أو ثنتين \*

من ولد الام بغيرهم وهكذا ان كثروا وازادوا \* فالحال فيهما سواء زاد ونسبوا الى الانثى وانما كثر \* فيه كاقدا وضع المسطور  
 اقولوا الثلث فرض الاثنين من اقسامها الوارثة اقسامها الام حيث لا ولد له حيث كثر او اثني ولا ولد له بن وهو الراد بقوله ولا بن من معها  
 او بنته اي بنت ابن وحيث لا من اخوة الميث جمع ذو عدد اي اثنتان فاكثر يستوي فيه الله كثر ووالا انثى فيجعل الاخوين في اقسامها او  
 الاختين فصاعدا والاخ والاخت فصاعدا القوة تعالى فان لم يكن له ولد ورثه امه فلامه الثلث وقوله تعالى فان كانت له اخوة فلامه  
 السدس والمراد بالاخوة في الآية اثنتان فاكثر ذكرنا او اثنتان او مختلفان \* ثم استطرده فذكر انه يفرض للام ثلث الباقي بعد  
 فرض الزوجية في سورتين لقبان بالفراوين والعمرتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما بذلك احداهما ان يكون له ميث زوج وام وب  
 فان زوج النصف والام ثلث الباقي بعده والاب الفاضل والثانية ان يكون له ميث زوجا كثر وام وب فان زوج النصف والام  
 ثلث الباقي بعده والاب الفاضل وثلث الباقي في الحقيقة قدس في الصورة الاولى (١٧) وربيع في الثانية فهو من الفرض  
 الستة وارجع اليها وانما

واقف ولا يصح للسلوم قاعد ومن يش من رجعة الله فهو جاحد فان الله تعالى هو الوهاب يهب في الساعة  
 الواحد من الخيرات لمن يشاء الله به لغيره في طول زمان فقال الله تعالى ان عن علينا زيادة احسانه  
 ونفضلانه وبقوه وغفرانه ورفقه وحسن جواد كريم (قوله بغيرهم) اي كذب (قوله ان كثروا  
 وازادوا الخ) اي على الاثنين او على الواو وجمع بين الكثرة والزيادة لتأكيد الزيادة والاعطاء في  
 السفر والمراد هنا انهم لا يستقرون زيادة على الثلث قال المنشوري وفي البيت جناس ناقص مطرف  
 بفتح الزاء انتهى اما كونه ناقصا فلنقص احدا للفظين عن الاسترخاء باختلافهما في عدد الحروف واما كونه  
 مطرفا فلوقوع الحرف الزاخر اللفظا كما هو ظاهر هذا فقرير كلامه ونظيره بعض الشراح فقال  
 الجنس ناقص هو ان تختلف الكلمات في عدد حروفها ومنه وقوع الزيادة بحرف واحد في طرف  
 احدى الكلمتين فلذا سمى بالمطرف والمراد بالحرف الواقع به الاختلاف ان يكون من بنية الكلمة والواو  
 هنا من قوله زادوا ليس كذلك لانها ضمير الفاعلين فهي كلمة مستقلة فليس في البيت جناس ناقص والذي  
 يظهره جناس تام كقول الشاعر

أخلاق ليلا حتى دله بحر \* أم نوم عينك أهل الخ قد سحر وا

والجناس بكسر الجيم وهو ما خذ من جناس جناسة والمراد به تشابه اللفظين في النطق (قوله فالزوج  
 النصف الخ) فاسلمها ستة للزوج ثلاثة وللأم ثلث الباقي سهم واحد وللأب الباقي وهو سهمان (قوله  
 فالزوج النصف الخ) فاسلمها أربعة للزوج نصف سهم وللأم ثلث الباقي سهم واحد وللأب الباقي للاب  
 وهو سهمان وقد قال ابن عباس في هاتين المسألتين وقال للام الثلث كما لا يفهموا وافقه ابن سيرين في  
 مسألة الزوجة ووافق الجمهور في مسألة الزوج (قوله وظهر ان شرك التسوية الخ) وهذا مخالف  
 فيه اولاد الام غيرهم فانه يخالفون غيرهم في اشياء لا يفضل كرههم على انفسهم لا جتماعا ولا انفرادا  
 و يرونهم من ادلوا وهي الام ويحبونها نعمان اذ كرههم اذ يابى ويرث ولا يصعب الله كرههم الاثني  
 ولو احدثهم السدس (قوله وهكذا الام بتزويل الصمد) تطرما حسن هذا الترتيب الذي ذكره الناضم فانه  
 ترتيب عيب لانه تعالى بالآيات ثم بالام عقبه مؤخر العدد مما لان الله تعالى جمع بين الاو بن في قوله تعالى  
 ولا يورثه لكل واحد منهما السدس والعماد من اسماء الله تعالى وهو السبيل به بعدد ما في الخواجا في  
 بقصد قول هو الذي لا حوفه (قوله ما زال ينفق) اي يسع الابن في احكامه من اوشربج له كثر  
 كلفه كروا الاثني كلاتي في اصابه (قوله اجاءا قائل خلاف ابن عباس وغيره) وهو معد رضى الله

(٣ - رحيه)

اقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الاب والجد والام والابن والاخت من الاب والسابع ولد الازد كرا كل وانثى كره لناعه هذا لا ثم اردف  
 ذلك بتفصيل كل واحد وسطره فقال (الاب) تخضع لوله \* وهكذا الام بتزويل الصمد \* وهكذا مع ولد الابن الذي \* ازال  
 ينفق ورثه ويحتذى وهو اباضع الاثنين \* من خوة الميث يفسر هذين \* اقول ولا سلو لام كل منهما يسحق السدس مع وجود  
 لولدين الفران وهو قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد او اثار في هذا بقوله بتزويل الصمد والصمد اسم  
 من اسمائه تعالى ولوله الابن كالقوله في هذا اجاءا كانه ما زال ينفق ورثه ويحتذى في هذا المجمة اي ما زال يسع لابن  
 ويقتدى به في احكامه والسدس للام اباضع الاثنين فصاعدا من الاخوة والاخوة اسما على اجاءا قبل خلاف ابن عباس وغيره الماهر قوله

(باب السدس)  
 والسدس فرض سبعة  
 من العدد \*  
 ابوام ثم بنت ابن وجد  
 والاخت بنت الابن الجده  
 والام اباضع العده

تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وقوله فقص هذين آي قصص على الاثنين من الاخوة كالذي ما زاد على اثنين واولى حال (والجمله تل  
 الابعد فقصه \* في حوز زما يصبه وسده الا اذا كان هناك اخوه \* لكونهم في القرب وهو اسوه أو أوتون معهم ما زوج ورث  
 \* فلام فقلت مع الجد ثرت وهكذا ليس شيها بالاب \* في زوجة الميت وأم وأب وحكمه وحكمهم سباني \* مكمل البيان في  
 الحالات) أقول والجند عند قتلا الاب مثل الابن في اخذه السدس مع وجود الولد أو ولد الابن اجاءا لظاهر الآية لان الجد يسمى أبا  
 وقوله في حوز زما يصبه وسده ظاهره انه كالاب في جسم أحكامه فهو زوج جميع المال اذا انفردوا بأخذنا ما بقى القروض ان لم يكن للميت  
 ولولا ولدين ولكنه يخالف (١٨) الابن مسائل فهذا استثنى منها ثلاث مسائل \* الاولى اذا كان مع الجد اخوة

عنه لانه روى عن ابن عباس انه قال لا رد هاهن الثلث الا لثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة  
 وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ انه قال لا رد هاهن الثلث الا لثلاثة من الاخوة كقولهم كور مع الابن أو ما  
 الاخوات الصنف فلا ردونها عنه لان الاخوة جمع ذكور والاثلاث الخلف لا يدخل في ذلك ولكن  
 الجمهور على خلافهما (قوله الميت) هو في كلامه باسكان الباء هو من مات ولو لموت سفارة الروح الجد  
 والاصل موت قلبت الواو باء وأدغمت في الباء يستوي فيه المذكر والمؤنث والتشديد والتخفيف  
 لقنن الان للميت ما تخفيف يقال لمن مات حقيقة والتشديد يطلق على الحي قال تعالى انك ميت أي  
 ستوت وقال الشاعر  
 ومن يك ذاروح فذللمت \* وما الميت الا من الى القبر يحمل  
 وقال غيره  
 ليس من مات فاستراح ميت \* انما الميت ميت الاحياء  
 (قوله مثل الاب) مثل كانه تسوية يقال هذا مثله بكسر الميم وسكون المثناة وتلوه بفتح الميم والثناة يقال  
 شبهه وعند مثل العين والكسر أقصر وهي ظرف زمان ومكان ولم يدخل عليها من حوز الجرس من  
 (قوله في حوز زما يصبه وسده) أي ما يصبه من السدس وسده أي ممدوده أي رزقه الموسع مأخوذه من  
 قولهم مد الله في رزقه أي وسع فيه فيكون تأكيدها قبله ويصح أن يكون المراد بجمعه من قولهم جل  
 مديد القامة طويل الباع (قوله ثلاث مسائل) بل ستذكر المصنف منها ثلاثة وفي ثلاثة \* الاولى  
 منها ان الاخوة ليسير أم وبشهم يحجبون الجد في باب الولاية لاف الاب والثانية ان الاب يحجب أم نفسه  
 ولا يحجبها الجد والثالثة ان الاب في نحو بنت وأب رث السدس فرضا والباقي تعصيا بلا خلاف ولو كان  
 الجد يده فكذلك على الرابع وقيل انه يأخذ جميع تعصيا لاف الجد الابن في حوز ان الخلاف فان قلت هل  
 لهذا الخلاف مرة أم لقلت مرة تظهر في تعصيص المسئلة كما هو في بنت وجدته قال انه رث السدس فرضا  
 والباقي تعصيا فاصله من ستة وس قال انه رث الكل تعصيا بقول الاصل من اثنين وتظهر المرة أيضا  
 فيقال أو صي ثلث الب في بعد اصحاب الفروض فعل جعله كآب تكون الوصية ثلث الثلث الباقي وعند  
 من لم يجعله كآب الوصية بثلث النصف الباقي بعد فرض البنت (قوله وبنت الابن تأخذ السدس الخ)  
 أي بشرط أن لا يكون لها معصب وأن لا يكون لها مسأول وأن لا يكون الفرع الذي هي أم كثر من بنت  
 واحدة أموالا كان أو لده كراحيها أو كثر من بنت سقطت على ما يأتي والاختلاف لا يأخذ السدس  
 الا بشرط خمسة الأول ان لا يكون لها معصب الثاني أن لا يكون لها مسأول الثالث أن يكون معها أخت  
 شقيقة فقط الرابع أن لا يكون معها أصل وارث يعني الاب الخامس أن لا يكون معها فرع وارث (قوله  
 يا أبا الخ) أي ضم المهر من وقع الخاء للجمعة تصغير الخ (قوله اجاءا لظاهر القول ابن سعود الخ) جعل  
 الاجاء هو اقبل مستندا لقول ابن مسعود لم يجعل قول ابن مسعود دليل لانه ليس كلام النبي صلى الله

لا يوين أولاب فليس حكم  
 الجند معهم حكم الاب لان  
 الاب يحجبهم اجاءا لادلائهم  
 به فهو أقرب منهم والجد  
 يقاسمهم لكونهم  
 يساونه في القرب لان  
 الجد والاخوة يذون الى  
 الميت بالاب طذلك  
 يقاسمه على تفصيل  
 وسباني حكمه وحكمهم  
 أي الجد والاخوة مكمل  
 واطفا في الحالات كلها  
 بعد ذكر اعجب المسئلة  
 الثانية احدي الفرواين  
 وهي أوتون وزوج للام  
 فيها ثلث الباقي بعد فرض  
 الزوج فيأخذ الأب ثلثها  
 فلو كان يبدل الأب فيجد  
 كان للام معه ثلث جميع  
 المال \* المسئلة الثالثة  
 زانية الفرواين وهي أوتون  
 وزوجة فأكثر للام فيها  
 أيضا ثلث الباقي بعد  
 ربيع الزوجة ولو كان  
 فيها يبدل الأب جذ كان للام  
 معه ثلث الجميع أيضا فليس  
 الجد شيئا بالاب في هذه  
 المسئلة الثلاث لانه

لا يساوي الابن اقله الى الميت بمسألة (وبنت الابن تأخذ السدس اذا \* كانت مع البنت مثل ابنتي عليه  
 وهكذا الاخت مع الاخت) \* بياو بن ياخي أدلت) أقول الرابع من فرضه السدس بنت الابن فأكثر اذا كانت مع البنت الواحدة  
 فتأخذ بنت الابن أو بنت الابن السدس تكملها الثلثين اجاءا لقول ابن سعود رضي الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال  
 لا قضن فيها بقية لني صلى الله عليه وسلم بنت النصف وبنت الابن سدس تكملها الثلثين وباقي فلا اخت رواه البخاري وغيره وقوله  
 مثلا لا يتعدى بأكثر من النصف المفتوح معنى للجهول أي اجعل هذا لا يقتدي به ونس عليه كل بنت ابن فأكثر كما رأيت مع بنت ابن واحدة  
 أعلى منها أو منهن ومن لبنت الابن النازلة \* وبنت الابن السدس مع وجود العالية تكملها الثلثين

وفهم منه انه لو كانت بنت الابن مسع بنتين فأكثر سقطت الا اذا كان معها ابن ابن معها. وانما من من فرضه السادس الاخت من الاب  
أو الاخوات من الاب مسع الاخت الواحدة من الابن بن ثلث للاخت (١٩) والاختوات من الاب السبع تسعة للثلاثين

اجاءا قيسا على التي قبلها  
فان كان فيها اختان فأكثر  
لا يورث مسعقات الاخت أو  
الاخوات للاب الا اذا كان  
معها أو معه من أخ لاب  
يعصها أو يعصها قال  
(والسبع فرض حذفي  
النسب \*

واحدة كانت لام وأب  
وولد لام بنال السدس  
والشرطي في افرادة لا ينسب  
أقول السادس من يستحق  
السبع الجدة مطلقا سواء  
كان الميت ولدا أو لم يكن  
وسواء كان له اخوة أو لم  
يكن له وسواء كانت من  
قبل الام أو من قبل الاب  
فاما أم الام وأم الاب  
وأمهاتهما فقد ترقى كل  
واحدة منهن السبع اذا  
انفردت ويشتر كافي  
السبع اذا اجتمعنا  
اجاءا واما أمهات الاجداد  
وأمهاتهن فغير من عندنا  
وعند الحنفية والجمهور  
لادلائهم يورث قيسا على  
أم الاب خلا لما لا يرثه  
الله ومن أدلت بغير وارث  
لأرث شيأ كأم أبي الام  
وسنأفي كلامه والسابع  
يمن يستحق السبع ولد  
الاذ كرا كان أو أنثى  
بشره أن يكون منفردا  
اجاءا لقوله تعالى وله أخ  
أو أخت فلكل واحد

عليه وسلم وأصل القصص واه الضاري عن هزل بن شرجيل وهو بالزاي المحجمة أنه قال سئل أبو موسى  
الاشعري عن بنت و بنت ابن وأخت فقال للبنت النصف والاخت النصف ولا توريث بنت الابن وقال لسائل  
أنت ابن مسعود فابسوا قني فقال ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى المتقدم فقال لقد ضللت اذا أي أن  
قضيت بها بذلك وما أن المحدثين لا يرضون بها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف وبنت الابن  
السبع وللأخت ما بقي ففي الحديث ثلاث فائدة الاولى ثور بنت بنت الابن مع البنت الثانية ثور بنت بنت الاخت  
مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبنتين يطر في الاولى لانه اذا كان الثلثان لبنت الابن مسع بنت الصلب  
فالاولى أن يكونا للبنتين فهذا صحة من قال لهما النصف وفي بعض الروايات عاد السائل إلى أبي موسى  
الاشعري وأخبره بما قاله ابن مسعود فقال أبو موسى لا تأوئي عن شيء ما دام هذا الطير فيكم (قوله وفهم  
منه) أي من قول ابن مسعود تسعة الاثني لانه اذا كان هناك بنتان فأكثر فقد استغرقت الثلثين فسدقت  
بنت الابن أو فهم منه أي مما ذكر من قول ابن مسعود وقول الشارح سابقا عند البنت الواحدة فهذا حديث  
محمّد والتقييد (قوله والسبع فرض حذفي الخ) أي أن الجدة مطلقا ترث السبع سواء كانت من قبل  
الام أو من قبل الاب ليلاري أن الجدة أم الام جاءت أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأنته عن ميراثها  
فقال لهما لا تفي كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيأ جاري حتى أنزل  
الآن فقال له القبر بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السبع فقل لها أبو بكر هل  
معل غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقل مثل الميراث فأنفذها أبو بكر السبع ثم جاءت الجدة أم الاب  
إلى عمر بن الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لهما لا تفي كتاب الله شيء وأما أخضاء الذي قضى به أبو بكر فهو  
لغيرك واما أنا برأى الفراض شيأ ولو كان هو ذلك السبع فان اجتمعتم فهو يشكوا وإن شككتم عليه  
فقولها ولا يرث هذا الام مالاً أكثر من جدتين وقال أي الامام ذلك لأعلم جدوا ورث أكثر من جدتين  
منذ كان الاسلام إلى اليوم وكان يومئذ يوم عند قور يزد بدعي وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم  
أم أي الاب أو لم يبلغوه هذا الدليل أخذ الحنفية ثور واثلاثا بالجمع مع القياس أي قياس كل جد قدلى  
وارث أثناء الشافعية والحنفية وقبل أن أم الاب ساحت عمر بن الخطاب فقال لهما ميراث المؤمنين أما الأولى  
بالميراث منه لانه لو مات لم يرثها من بنتها ولو مات فارتفع ابن ابني (قوله وولد الام بنال السبع الخ)  
بنال يفتح المشاة للفتية بنى للفاعل من نال خيرا أي صلب وقوله لا ينسب مني لمعجوه ولو هي جملة خبرية  
أريد بها الامر والمعنى لا ينسب افراده ويجوز ترجمته بالمتعة فوقه بنى للفاعل المخاطب أي لا ينسب أنت أيها  
الناظر في هذا الكتاب وفي بعض النسخ بدل هذا البيت

وولد له اذا انفرد \* سدس جميع المال نصفه وورث  
وهو بمنزلة بل أصرح لان فيه التصريح بأن ذلك قد ورد في القرآن العظيم (قوله وان تساوى نسب  
الجدات الخ) لما انتهى الكلام على من يرث السبع شرع يشكك في شيء من أحوال الجدات استعرا اذا  
فقال وان تساوى الخ هكذا في بعض النسخ باسقاط ترجمة باب يرث الجدات وفي بعضها الترجمة بانه وقد  
يقال ان اسما لها أولى لان ذكر الجدات هنا استعرا دمج ذكرهن باب الجدات والمحب (قوله وكن منهن  
وارثات) وفي بعض النسخ وهن كلهن ووارثات فعلى الاولى كلهن بالرفع تأكيد لا سلكن ووارثات خبر كن  
منصوب بالكسرة تنبيه عن الغشوة على الثانية كهن بالرفع أيضا تأكيد لا سلكن ووارثات خبر كن  
خبر للضمير فهو موزع كسر ضرورة النظم وأن الخبر محذوف تقديره عند العلماء ووارثات حال فتأمل  
وقد احتراز الناظم ووارثات عن الساقطة والمحجوبة أما الساقطة فهي التي تدلى بكروا إلى انت كأم أي

منها السبع قال (وان تساوى نسب الجدات \* وكن كلهن ووارثات) فالسبع بينهم بالسوية \* في القصة العادة الشرعية) أقول  
اذا خلف الميت جدتين أو جدات وتساوى نسبهن في الرجعة وكن كلهن ووارثات أي ذليات يورث كل أم أم أو أم أبي أم أي أي قسم  
السبع بينهم على عدد ورثهن بالسوية ليلاري والحاكم



كلم لبا لام لا دلها ينفوا وش هو ا و لام فهي ا و لي منه علم الارث واذا كانت القرني والبعدي الواو ثنان كتاهما من جهة الام كلم ا لاموام الام او كتاهما من جهة الاب كلم الابوام اسمو كلم الاب (٢١) وام الجدة تسقط البعدي بالقرني

بلا خلاف عندنا في  
الصورتين وان كانتا من  
جهة الاب والقرني من  
جهة ابي الاب والبعدي  
من جهة ام الاب كلم ابي  
الابوام ام ام الاب من  
اصحابنا ممن اجري فيها  
القولين السابقين ومنهم  
من قطع بان القرني  
يحب البعدي وهو  
المذهب الاصح وظاهر  
عبارة النظم حريان  
الخلاف غالبا في الكل  
وليس كذلك فيعمل على  
الصورة الاخيرة فهي ام  
الابوام الجدة قال

(وقد انتهت جهة الفروض  
من غير اشكال ولا  
غوض)  
اقول قد انتهى بيان  
الفروض ويان مستقيما  
واصحا من غير اشكال ولا  
غوض اى لا يبر فيه ولا  
خفاء قال

(باب التعصّب)  
وحق ان تشرع في التعصّب  
بكل قول سوي صيد -  
فكل من احرز كل المال  
من القرابات والموالي  
او كان ما يفضل بعد  
الفرض له فهو اخو  
العصوة المفضل اقول  
لما فرغ من ذكر محاب  
الفروض واحكامهم شرع  
في ذكر العصباء واحكامهم  
واخبرهم عن اصحاب

فما ذكرته فيه كقائه المبشدي ولا يقرع من افاده المنهني (قوله كلم ابي الام الخ) ومثلها ام ابي ام الاب  
في عدم الارث لان شرط ارث الجدة ان تكون مديلة الى البيت فوارث وهذه ليست كذلك لان ابا الام غير  
وارث فمن باب اولي من يدي به (قوله فمن اصحابنا ممن اجري الخ) اى اجري الخلاف المتقدم في قوله وان  
تكن بالعكس فالقولان اى فلا تعصب القرني البعدي بل بشرط ان يظهر كلام السراج البلقيي ترجعه  
والراجح خلافه (قوله ومنهم من قطع الخ) وروح هذا القول الصلاة ان الهام مستند في ذلك لا يقطع به  
الاكثر ونسحق في الحرر والمحتاج ان قرني كل جهة تعصب بعدها (قوله وقد انتهت جهة) اى انتهت  
الى معنى ارتفعت لان انتهت في الاصل بمعنى ارتفعت وعلت مباغلة وهذا ليس مرادها هائل المراد انتهت  
اى تم الكلام عليها (قوله اى لا يبر فيه ولا خفاء) هو من القضا التشرى ان التبريد ان الاشكال هو الالتباس  
والغوض هو الخفاء (باب التعصّب)

سابق في الشرح انه مصدر عصب بالعصا والتشديد والعاصب لغة قرابة الرجل لايه وهو اهل الانهم عصبوا به اى  
أحاطوا به وكل شئ استدار حول شئ فقد عصبه ومنه العاصب وهو العمامة وقيل لتقوى بعضهم بعض  
من العصب يسكنون الصاد الملهمة وهو التمسك والشد يقال عصب الشئ عصباً اي شدته والراس بالعمامة  
ومنه العمامة يسلم بالراس من جوانبه الاربع فلا ياضايب والايضاء جانب الاضواء جانب والاعمام  
جانب واما اصطلاحا فصح ما عرف به بالمدحاق شيخ الاسلام العاصب بنفسه كل ذي ولاؤك ذكر نسب ليس  
بينه وبين الميت اثنى دخل في قوله كل ذي ولاؤك ذكر والاي الذي ياترث العتق ونسحق في قوله وذكر  
الزوج ونسحق بقوله نسب ونسحق بقوله ليس بينه وبين الميت اثنى ولا الام والعاصب بغيره كل اثنى عصبها  
ذكر والعاصب مع غيره كل اثنى نصيب عصبه اجتماعا مع آخرى ومع اعصبته اعترض على التعارض  
الثلاثة ادخال كل فيهما فان التعارض بموضوعه تبيان المهمة من غير تعرض لافرادها والتعريف  
بالاكتفاء منافع ذلك ويحاج عن ذلك ما هم قصدوا به لا ما بطعنا به لافرادها فادخلوا كل المقيدة في لائحة  
والتمويل (قوله وحق ان تشرع الخ) هو يشرع اذ اى يجب واما بالضم فعناه التشرع على الشئ والاشذ  
فيه وقيل ان منعه طلب ما لا يدنيه لانه وعده فيه باسحق بقوله فرض وتعصب على مرقمها وقوله  
في التعصّب اى في احكامه والارث (قوله بكل قول سوي) اى يختصر لان الاميار اذا ما المقصود بالنسب  
من عبارة المتعارفين والاعباد او ما كثر منها ولما كان الاختصار مظنة لوقوع في التخليل بترك شئ من  
المعاني لشدة المحافظة على تقليل المعنى فربما يتوهم وجوده في نظمه دفعه بقوله مصيب اى ليس بخطا

٢ وهو اسم مفعول اى مصاب فيه (قوله فكل من احرز كل المال الخ) والحاصل انه على ثلاثة اقسام كما بينه  
عليه المصنف عاصب بنفسه وعده بقوله كلاب الخ وعاصب بغيره وعده بقوله فيما بيني والابن والاخ اص  
الاثنا الخ وعاصب بغيره وذكره فيما بيني افضا بقوله والاخوان ان تكن نباتا الخ (قوله من القرابات)  
جميع قرابة والمراد بها الاقارب لان القرابة مفعلة لا أشخاص وليست مرادة هذا وانما المراد بها الاشخاص  
فتأمل (قوله فهو اخو العصوة) اى صاحبها والغير في قوله فهو راجع لكل من قوله فكل من احرز  
(قوله المفضل) اى على غيرهما من بقية العصباء والمفضلة على الفرض وقد اختلفت الارث بالفرض  
والعصباء جميعا افضل واقرى على قولين يجوز التخييل ان الهام بانه بالفرض اقوى لتقدمه ولعدم  
سقوطه بضيق الترتيب ووالزبيدي في شرح الجعريه عكسه لانه يستحق كل المال ولان الفرض  
انما فرض له لضعفه فلا يسقطه القوي ولهذا كان ا كثر من فرضه لالاف وان كان ا كثر من رب التعصّب  
الذكر قوة لاصل في الذكور والتعصّب لاصل في النساء الفرض فالتعصّب اقوى من الفرض لانه اصل  
في الاقوى وهذا هو المذهب (قوله فلا ورجل ذكر) انما اثنى به ليبيد ان المراد بالرجل الذكر لان

الفروض لان العاصب مستحق في الاعتبار عن اصحاب الفروض لقوله عليه الصلاة والسلام الحقوا انتم اقرن باهلها فابق فلا ولى رجل  
ذكر والتعصّب بغير عصب تعصّبا ٢ قوله وهو اسم مفعول الظاهر وهو معنى اسم المفعول لان لفظه اسم فاعل اه

فهو عاصب وإذا أطلق العاصب فالمراد به العاصب بنفسه ومضايقة عند الناظم كل من حاز جميع المال من القرابات أو الموالى إذا انفرد وأما  
 الفائت بعد الفروض وهذا فقر به عاصب بحكمه والتعريف بالحكم دورى لكنه عرفه بعد ذلك بماهية فقال (كلاهما جلد جلد  
 الجلد \* والابن عند قربه والجد والابن والابن والابن \* والسيد المعقذى الأنعام وهكذا بنوهم جميعا \* فنكن لما ذكره  
 جميعا) أقول العاصب بنفسه هو الاب والجد أو ابوان أو ابوا وهو المراد بقوله وحدهما والابن وابنه وان سفل وهو المراد بقوله عند قربه  
 والجد والابن والابن والابن والابن أو ابوا بنوهم جميعا أي ابان الم لا بنين أو ابوا بنوهم وهو المراد بقوله والأنعام والمعقذ ذكرنا كأننا  
 وعصبة المعقذ بنفسه وقوله وهكذا بنوهم جميعا أي ابان الم لا بنين أو ابوا بنوهم وهو المراد بقوله والأنعام والمعقذ ذكرنا كأننا  
 المعقذ وسكت عن باقي عصبة (٢٢) التعصبات بالنفس فكل واحد من العصبان المذكورين يجوز جميع المال إذا انفرد

أو بأخذ ما فضل عن الفروض  
 ان يكن في المسئلة صاحب  
 فرض أو أكثر اجزاء قوله  
 تعالى وهو يرثها ان لم يكن  
 لها وارثوا فهو قوله تعالى  
 ورثة أو أولادهم الثالث  
 أي ولابو به الباقي وقوله  
 صلى الله عليه وسلم الحقوا  
 الفرائض بأهلها فما بقي  
 فلا ولد رجل ذكر مستوفى  
 عليه قال  
 (وما لى البعدي مع  
 القريب  
 في الارث من حظ ولا نصيب  
 والابن والعلم وابي \*  
 أولى من المسدلى بشرط  
 النسب)  
 أقول تقدم ان من انفرد  
 من العصبة حاز جميع المال  
 أو ما باقت الفروض  
 وذكر في هذين البيتين  
 حكما إذا اجتمع عاصبان  
 فأكثر من جهة واحدة  
 فانهم ان كان بعضهم أقرب  
 إلى الميت من بعض يجب  
 الاثر بالابعد فليس للأبعد

أو رجل أصالة هو الجد كالباق من بنى آدم وليس مراداً وحيداً قد ذكر أعظم مما قبله وفي رواية فلولي  
 عصبة ذكر وعلى هذه فذكر أنصص مما قبله فقامل والشرح وان ذكره الثاني رواية الثانية فستأني  
 الأولى في كلامه وقال فيه متفق عليه (قوله والتعريف بالحكم دورى) أي كما هو معلوم عند العلماء  
 ووجهه أنه يلزم عليه أن معرفة العاصب متوقفة على معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقفة على معرفته  
 ويجب أن هذا يقال بل يعرف أحد الأمرين دون الآخر (قوله وان سفل) هو بفتح الفاء وضمة  
 وبالكسر أيضا (قوله وفيه نوع قصور) حيث اقتصر على ابن المعقذ (الخ) وليس كذلك بل يقال ان الناظم  
 وجه الله في أولها تكافؤ التمثيل إشارة إلى عدم استيفاء الأخرى فلو ذكر باقي عصبة المعقذ لزم عليه مضايقة  
 كافي التمثيل (قوله فكل واحد من العصبان (الخ) ظاهر كلامه بتعني أن الابن يساوي من ذكر في هذا  
 الحكم وليس كذلك بل ان الابن لا يسطر من المبررات أصلاً بخلاف باقي العصبان فحينئذ يساوي بهم في حكمين  
 من أحكام العاصب فيساوي بهم في كونه إذا انفرد حاز جميع المال أو بأخذ ما باقت الفروض وبما لفهم  
 فيما إذا استغرق الفروض التركية فإنه لا يسقط وبقيت العصبة تسقطون عند ذلك (قوله لقوله تعالى  
 (الخ) أني بالآيتين والحديث على هذا الترتيب نظر المأخذ من حيازة جميع المال إذا انفرد وأخذ  
 ما باقت الفروض ان كان هناك صاحب فرض فلا ية الأولى دالة على أخذ العاصب جميع المال إذا  
 انفرد والثانية دالة على أخذ الباقي ان كان هناك صاحب فرض لكن دلالة الأولى بالمتنوع والثانية  
 بالمفهوم وأما الحديث لانه صريح في أن العاصب يأخذ ما باقت الفروض وأيضاً مفهوم قوله في الحديث  
 فبأن الخ أنه ان لم يسقط متى سقط العاصب ففيه الخلاف على الحاشية الثالثة بالمفهوم (قائده) لو اجتمع  
 بنوان بنو أخوة أو بنو أعمام في درجة واحدة فالأول الباقي بعد أصحاب الفروض بينهم بالسوية  
 على عدد رؤسهم فلو ان شخص وخلفاء أو بنى ابن واحد من بنين وسلاطين ابن آخر فالأول الباقي  
 بينهم على أربعة أو نقل الأول نصفه وللثلاثة النصف الآخر بينهم ثلثوا الميراث عن الميت لأن  
 آياتهم وكذلك القول بنى الأخوة بنى الأعمام (قوله وما لى البعدي سمع القريب (الخ) أي ليس  
 لأصاحب الدرجة البعدي مع صاحب الدرجة القريبة إرث وان كان قويا عليه بالأقرب منه درجة وان  
 كان ضعيفا كان ابن أخ قريب فلامن لثلاث مع الأول اجماعا كونه أبعد من درجة وان كان  
 أقوى من الأول (قائده) ما هذه حيازبة ولقى البعدي خبرها مقدم حيازبة كونه أبعد من درجة وان كان  
 ومن حظ اسمها مؤخر وهو مجرور بمن الزائدة لتبيين العموم وسوغ بإدخالها سبق النفي وكون  
 مجروراً منكرة ومع القريب في محل نصب على الحال (قوله وذكر في هذين البيتين (الخ) أي فان استويا

حظ من المبررات والارث لاقر به لان يحجب ابن الابن وكل ابن ابن يحجب من محته من بنى الابن لقربه والاب يحجب  
 كل جد وكل جد يحجب من فوقه من الأجداد والاب يحجب ابن الابن والعلم وكل ابن ابن يحجب من محته من بنى الابن لقربه والاب يحجب  
 وعطف الحنف المصنف التمسك على الحفظ لتوكيد ان الحظ هو النصيب فان تساوى عاصبان فأكثري القرب بان أخذت حصة من جهة  
 واحدة فانظر ان كان بعضهم بدلى إلى المسد بأم وأبوالآخر بدلى باب فقط فالمسدلى بالابن أو أولى الارث من المسدلى باب اجماعا وهو مراده  
 بالبيت الثاني فلان الشقيق وحده وانما يكون ذلك في الأخوة وبنهم والأعمام وبنهم وفهم منه أنهم استأثروا في الادلاء على الميتان  
 كانوا كلهم اشقاء وكانوا كلهم لأب فليس بعضهم أولى من بعض بل يشركون في الارث بينهم بالسوية وهو كذلك اجماعا كالبنين وكنبنهم  
 ولدي ذكره هنا إذا اختلفت جهة المعصوب وبه يولد كره بعضه في باب الحجب



وجهاً العمومية بنوة ثم الأوت ثم الجدود والاختوة ثم بنو الاختوة ثم الغصومة ثم الولادات  
 بعصائهن في الميراث والاخوانات تكن بنات \* فهن معهن معصيات وليس في النساء طرأ عليه \* (اللاتي منت بعن الرقبه)  
 أقول ما فرغ من ذكر العصبه بنفسه شرع في ذكر العصبه بغيره والعصبه مع غيره فالعصبه بغيره من أربعة البنات وبنت الابن والاخت  
 لابن والاخت لابن فأكثر عصب البنات فأكثر عصب البنات فأكثر (١٢٣) عصب بنت الابن التي في درجته  
 فأكثر والاخ الشقيق  
 فأكثر عصب الاخت  
 الشقيقه فأكثر والاخ  
 اللاب عصب الاخت للاب  
 كذلك وهو المراد بقوله  
 والابن والاخ مع الاناث  
 بعصائهن في الميراث  
 فلا من شمل ابن الصلب  
 وابن الابن حقيقة أو مجازاً  
 على الاصح والاخ شمل  
 الاخ الشقيق والاخ للاب  
 قطعاً والمراد بالابن والاخ  
 الجنس حتى يشمل المنفرد  
 والمعدد وقوله مع الاناث  
 اي مع البنات وبنت الابن  
 والاخوانات المسويات كل  
 منهم اي كل واحد منهم  
 عصب الاناث المساويات  
 له في القرب والاداء معهن  
 انه يكون لذ كرمثل حظ  
 الاثنتين ادعاء قوله تعالى  
 وبسببكم الله في اولادكم  
 لذ كرمثل حظ الاثنتين  
 وقوله تدلني وان كانوا اختوة  
 وبلا ونساء قلذ كرمثل  
 حظ الاثنتين واعلم ان ابن  
 الابن كرمثل عصبه وبنت  
 عمه التي في درجته كذلك  
 بعصب بنت ابن فوقه ان لم  
 يكن لها فرض بان كان  
 فوقها من البنات او من

أواسخو وفي الجهة والفرد حصة والقوة اشتر كلوان اختلاف في شيء من ذلك يجب بعضهم بعضاً وما ذكره  
 الناظم بعض قاعدة ذكرها الجعفي في بيت واحد حيث قال

في الجهة التقديم ثم بقره \* وبهذهما التقديم بالقوة اجعلا

أي التقديم يكون بالجهة أو بالجنس إلا في ذكرها ثم بالقرب إلى الميت ثم بالقوة أي الشقيق مقدم  
 على الذي للاب (قوله وجهاً العمومية) مناعلي أن بيت المال غير منتزاه من عددهم سبعة بناء على  
 انتظامه فلان في بين العارفين وأما عند المالكية فكانت العصبه سبعة البنوة ثم الأوت ثم الجدود  
 والاختوة ثم بنو الاختوة ثم العمومة ثم الولاد ثم بيت المال وأما عند المال والاداء معهن  
 الحنفية فمسة فقط البنوة ثم الأوت ثم الاختوة ثم العمومة ثم الولاد باسقاط بيت المال واختلال الجدود علا  
 في الأوت وبني الاختوة فان اجمع في شخص جهاً تعصيب ورث باقواهما كان هو ابن عم وقد  
 يجتمع في الشخص جهاً فرض ولا يكون ذلك الا في نكاح الجوس وفي وطء المشبهه قربة باقواهما الإجماع  
 على الأرجح والقوة بأحد أمور ثلاثة الأول أن تعصب احدهما الاخرى كبنات هي أخت من أم كان بها  
 أمه الثاني أن تكون احدهما الامتعجب كام أو يشبهه أخت من أب كان بها أمه الثالث أن تكون  
 احدهما أقل حجبا بكلمة أم هي أخت من أب كان بها بنت بنته فتأتي منه بنت فلو كانت الجهة القوية  
 بحجبه بغيره وبنت باضيفة وقديمت مع في الشخص جهاً فرض وتعصب كان عم هو أو لام أو زوج فبرث  
 بهما حيث أمكن (قوله في العمومة) جعل أولاد الاعمام داخلين في الاعمام بخلاف أولاد الاختوة لأن  
 الاختوة لما شاركو الجد وأولادهم لم يشاركوه جعل الاختوة والجد جهة واحدة وأولاد الاختوة جهة واحدة  
 (قوله والاخوانات تكن) أي توجد هي ثمانية ونات اسمها وانما كانت الاخوان مع البنات عصبات  
 لا إذا كان في المسئلة بنت فصاعداً أو بنتان وأخوات وأخت البنات الثلاث فلو فرضنا للاخوان  
 وأعلن المسئلة نقص نصيب البنات فاصبحوا أن يرثهم أولاد الابن والاولاد أو أولاد الابن والاولاد يمكن  
 اسقاط أولاد الابن فكل عصبان يدخل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين وليس مراد الغرضين  
 بهما وهم الاختوات مع البنات عصبان الجع فقط حتى لا تكون الانثى الواحدة مع البنات عصب بل الالف  
 والدم في الجع في الاثنتين فليقدر الحكم بجميع الافراد على جميعها واذ ثبت ذلك في الاثنتين في  
 غيرها وبسبب الالف واللام العنس فليقدر النصف الذي تأخذه الاخت مع البنات عصباً لافضائل  
 (تنبيه) حيث صارت الاخت الشقيقة عصبه مع الغير صارت كالاخ الشقيق فتعصب الاخت للاب ذكورا  
 كالوا أو اناثاً ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت الاخت للاب عصبه مع الغير صارت كالاخ للاب  
 فتحجب بنو الاختوة مطلقاً ومن بعدهم من العصبات (قوله معصيات) بغض الصادف وتشرمب  
 وبكسر هاء جعلت العصب الاول واحداً للبنات والثاني للاخوان لف وتشرمبوش والمعنى واحد (قوله  
 وليس في النساء الخ) أي ايس عصبه بالنفس الامن ياترث العتق بنفسها (قائدة) ذكر بعض  
 العلماء ان العتق اعطى باطله له وقوله

قاضي المسلمين انظر في \* وافتي بالصحيح واسم محلي

بنات الامن او من مامن يستغفر في الثالث وما العصبه مع غيره فهي الاخت فاكثر شقيقة كانت اولاد مع البنات وبنت الابن فاكثر ومعناه  
 ان لا بنت او بنت الابن النصف فرضاً للبنت ولبنات الابن الثلاث واصل للاخت والاخوان المساويات با عصبه بخلاف ابن مسعود  
 السابق وهذا مع قول الغرضين الاختوات مع البنات عصبان وقوله وليس في النساء طرأ عليه يريد العصبه بنفسه فانهم كهم  
 ذكورا لا المعتقة فانهم عصبه بنفسها وباقي الاناث صاحبات فروض وقوله طرأ عليه الطاء وتشديد الراء معناه قطعاً لا بإخلافه وبضم  
 الطاء وتشديد الراء معناه جميعاً وفي بعض النسخ وليس في النساء حقا عصبه

١- بالاولى من النصف الى الربع  
والزوج من الربع الى النصف والام من النصف الى الثلث الى السدس والاب من السدس الى السدس ويجوز ان يحجب الاب عن الابن بالانح وهو مراده هذا قال  
(والجد يحجب عن الميراث)  
٢- بالابن من الثلث  
ونفسها الجدات من كل جهة  
٣- بالام فاقهه وقس ما شبهه  
وهكذا ابن الابن بالاب فلا  
٤- تبغ عن الحكم الصحيح (معدلا)  
اقول الجد محجوب بالاب مطلقا سواء كان برث بالانحبي وحده كمد فقط او بالفرض وحده كمدع ابن او بالفرض والنعيب معا كمدع بنسختان الجد اذا كان معه اب في لانه الثلث ورث الاب وجب الجد بالاب ونسقت الجدات مطلقا بالام سواء كن من جهة الام او من جهة الاب او من جهة الجد وان علا وهذا معنى قوله من كل جهة وقوله فاقهه رخص ما شبهه وحده هكذا يستحق ابن الابن بالاب وكل ابن نازل بالابن اعلى منه وهذا معدود عما سبق في قوله وما ذكره العبد مع القرى ينفى الارث من حقا والنعيب قال

ما تزوجوه حتى فقد بعلى \* كيشفان النساء بعد الزوال  
صبر الله في شيا جنتنا \* لاحرام بل هو روط محلال  
فلى النصفان آتيت باني \* ولي الفتن ان يكن من رجال  
ولي السك ان آتيت بمت \* هذه قصتي ففسر سؤالي  
الجواب ان يقال هذه امرأة اشترت وبقاوا عقته ثم تزوجت به فمقتلته ثم مات وهي حامل فماتت  
وضعت ابني فلها النصف فرضا لانها ميتة المتولدة له الزوجة النصف فرضا والابن النصف فرضا وان كان المولود  
ذكر فله النصف فقط والابن الباقي المولود تصيبا وان يكن الحلي ميتا انقضت جميع المال تصيبا وفرضا لانها  
الربع فرضا بالزوجة والباقي بالاولاد تصيبا حسب الارث لمن النسب

### (باب الحجب)

اعلم ان هذا الباب عظيم الفائدة في الفرائض وهو اقلها فانه لم يتعمقه كإتقني والا فهو عار من هذا العلم ففكر مطالعته ولازم تأمله فلعلك تقدر بفوائده سرور ما احسن ما قال به بعضهم في معنى ذلك  
اقول ذا الباب عظيم الفائدة \* بخذ فيه تحتوي مقاصده  
من لم يفرغ منه بغير غرض \* يحرم ان يفتي في الفرائض  
(قوله وهو لغة المنع) قال في الصحاح حجب أي منعه عن الفحول والاختوة ويجوزون الام عن الثلث ومنه  
حجب المولى لثمة الناس عن الفحول الهم والحجاب المنع والمحبوب والمنعوع قال تعالى كذا منهم عن  
رهبهم ومنذ لمحجوبون أي ممنوعون عن الزوجة (قوله ونسرا المنع من الارث الخ) هذه عبارة مساوية  
لقول بعضهم منع من قام به سبب الارث من الارث بالسكوة او من أفرغ خطبه واجب المنع من الميراث لكن  
المنع قد يكون بصفتي يسمى منعاً وقد تقدمت الموانع في كلام الناطق في قوله ويمنع الشخص من الميراث  
الخ فاذا قام به مانع كالزوجة من الارث وقد يكون بالشخص كوجود وارث أقوى منه أو اقرب وهذا هو  
المراد هنا وينقسم الى قسمين حرمان وهذا الانحسار على ستة وهم الاب والام والابن والبنت والزوجة  
والزوجة وضابطهم كل من أدلى الميت بنفسه غير المقتى ونقصان ويدخل على جميع الورثة كانتقال  
الزوج من النصف الى ربع وهو سبعة انواع الاول الانتقال من فرض الى فرض اقل منه وهذا في حق من له  
فرضان كالزوجة والام وبنت الابن والثاني من فرض الى تعصيب وهذا في حق ذوات النصف والثلثين  
والثلثات كسبه وهو الانتقال من تعصيب الى فرض وهذا في حق الاب والجد والابن والانتقال من تعصيب  
الى مثله وهذا في حق الاخ من الابوين والابن فانها تعصبة بالغير مع أنها معصبة مع الغير مع البنت  
أو بنت الابن والخامس المزاحمة في الفرض في حق الزوجة والجد وذوات الثلثين ونحوهن والسادس  
المزاحمة في التعصيب في حق كل عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره غير الاب والسابع المزاحمة بالعلو  
كاسائر المرأة في الذرية تسعاً ونحو ذلك (قوله ونسقت الجدات من كل جهة بالام) استثنى القاضي  
وغيره صورة وهي ان الجد قد ترفع بنتها ان كانت بنتها جدة أيضا فيكون السدس بينهما نصفين  
ودلاني جد من البنين جهة أبيه وامه وصورة ان يقال في بنين سلبان بنان حفصة وعمرة وحفصة ابن  
ولعمرة بنت فتنك ابن حفصة بنت خاتمة عمرة فانت بولدها لا تسقط حفصة التي هي ام ابني والامها زينة  
لانها ام ابني لولد وانصر من ذلك ان يقال مات زينة فاعطاه ام ابني وعن امها زينة وهي ام امه  
فبشر كان في السدس وقال اخاضي وغيره ليس لاجدة ترث مع بنتها الا هذه فتأمل (قوله فلا تبغ)  
بحدف اليه لانه محجور بلا الناهية عن الحكم الصحيح الذي لا حظ فيه معدلا في حق الميم ام بجائزة (قوله)  
والاب الاذني وهو المباشر للولادة لانهم يدعون به وكل من ادلى بواسطة محبته تلك الواصلة بان قيل الاختوة  
للام يدعون بها لانهم محجوبون ذلك بامر من أحد ههنا الاختوة لاب مثلاً تعصبة يدعون به بمعية فلم يحز  
ثان يدعون عن حقهم مع انهم به لان من أدلى بعصبة ترث مع وجودها والاختوة للام ذور وعرض لا يدعون

سيان هذه الجدم والوحدان **وفضل ابن الام بالاسقاط** \* بالجدة فمعه على احتياط **وبالبنات وبنات الابن** \* بجاء واحد ما  
 فضل لي زمني **أقول ونسقط الاخوة سواء كانوا أعماماً وأولاداً وأولاداً مختلفين بالاب الاقرب** وهو الباشا ركا لادلة الموروث ذكر ان أو  
 أثني ونسقط الاخوة أيضاً بالبنين وبنين البنين وان نزلوا واستلجعة مراد به بل كاتبع الاخوة كذلك بحسب الابن الواحد والاثنا عشر  
 بحسبهم البنون وبنو البنين كذلك بحسبهم الابن الواحد وبنو ابنه وان نزلوا به صرح الناطق بقوله سيان فيه الجبع والوحدان وبفضل اخ من  
 الام على أولاد الاخر من وعلى أولاد الاب كونه نسقاً أيضاً بالجد وان نزلوا بالواحدة فاكثر من البنات وبنات لان خصص ابن الام بستة  
 بالابن وابنه والاب والجد والابن وبنات الابن والاخوان مختلفاً في ذلك كما لا يخفى واجماعا قال (٢٥) **ثم بنات الابن بسقطن حتى** \*

حار البنات الثلثين ياتى  
 لا اذا حصن الذكر \*  
 هو ولد الابن على ما ذكرنا  
 ومنه اخوات الابن \*  
 يدلن بانقر من الجوات  
 اذا أخذت فرضهن ووافه \*  
 أسقطى أولاد الابن الواك  
 وان يكن أخ لهن حاضراً \*  
 حصن ما نزلوا وطهره  
 قول اذا اجتمع البنات  
 وبنات الابن وحار البنات  
 الثلثين بان كن ثنتين  
 فأكثر سقطت البنات  
 كيف كن واحدة فاكثر  
 فربهن درجتهن أو بعدت  
 اتحدت درجتهن أو  
 اختلعت اجسما اذا اذا  
 وجد كثر من ولد الابن  
 فانه يصعب اذا كانت  
 درجتهن وتزل منهن على  
 ما قطع به الجواهر ولا  
 يصعب من تحته من بنات  
 الابن بل بحسب القرربة  
 وبس البنات والاخوان  
 الذي يدلن بالاب والام  
 جميعاً وهو المراد بقوله يدلن  
 بالقرربة من الجوات أى  
 من جهتي الاب والام اذا

الام عن فرضها فان نزل معها لثي أن الاخوة للام لا تأخذ الام فرضهم اذا عدوا فليدفعهم عنه اذا  
 وجدوا والاخوان للاب بحقهم اذا عدوا فليدفعهم عنه اذا وجدوا وسقطوا الاخوة بالاب انما هو  
 لا خلاصه به وأما سقوطهم بالاب وابنه فهو ان الابن يسقط عصبه الابو برده للفرض فلا ينسقط  
 عصبه الاخر من باب أولى واذا سقطت عصبته فليس له عصبه ففرضه من باب سقط بالكلية وتجب  
 الاخوة هذه الثلاثة اجاماً **(قوله سيان الخ)** هو بان المصلحة واحدة متى أبى الجبع والافتراد في هذا  
 الحكم سواء مضابط ذلك بان يقال انما يجب للاخوة والاخوان مطلقاً لاسل ذلك كذا في باب والقرع  
 الذي كثر قرب أو بعد واصل ما ذكره اساطم ان يقال انما يجب بالاب في الاحوال الثلاثة وبالجدات  
 بحسب واحدة وهي الام وأولاد الابن بحسب من واحد وهو الابن والاخ الشقيق بحسب ثلاثة وهم الاب  
 والابن وابن الابن والاخ للاب بحسب خمسة هؤلاء لثلاثة والاخ الشقيق والابن الشقيقة فاذا صار  
 عصب مع الغير وابن الاخ الشقيق بحسب سبعة وهم الاب والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ  
 للاب والابن شقيقة وأولادها صار مع سبع الغير وابن الاخ للاب بحسب ثمانية هؤلاء السبعة وابن  
 الاخ الشقيق والاخوة للام بحسب ستة وأولادهم الاب والابن وابن الابن والابن وبنات الابن والام  
 الشقيق بحسب سبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب والابن شقيقة كانت  
 أولادها صار ثمانية مع الغير وابن الاخ الشقيق أولادهم الاب والابن بحسب سبعة كروا بالام الشقيق  
 وابن الام الشقيق بحسب سبعة كروا بالام للاب والابن الم للاب بحسب سبعة كروا بالام الشقيق **(قوله)**  
**يأتي** وهو في الاصل اشاب أو لسخي والمراد به طاب العلم وفيه إشارة إلى أن من طاب العلم يفتي بأن  
 يكون قبل زنى الشبهة لا ينحل القوم وإن طاب علمه فإنه يفتي بأن العلم أن يفتي بأن العلم أن يفتي بأن العلم  
 بنفسه ووافه في طلبه لم يحصل المقصود **(قوله ما طابوا ظاهر)** فيه إشارة إلى أن ذلك حكماً لا حق لغيره  
 طاهر وما طابوا هذا يسمى الاخ لم يركه وهو ما ولا سقطت رما لاخ لمشوم هو الذي مولود لورثته  
 صومرنه زوج وأب وام وبنات وبنات الزوج الى سبع والام السدس والاب السدس والبنات النصف  
 وبنات الابن السدس تسكلمه للثلاثين فعول المسئلة ثلثه عشر فلا كان معهم ابن ينسقط وسقطت معه  
 بنت الابن لاستغراق الفروض أنكرت وتكون اذا عاينة لثلاثة عشر فلو لم تزلت كذا في نفسه وأخ  
 مشوم علم ومنه زوج ونسبة شقيقة وأخت لزوج النصف وللأخت الشقيقة النصف وللأخت للاب  
 السدس وحيداً تقول السبعة فلا كان معها أخ سبعة وسقطت معه نصيباً ما يهاول العاص بسقطا  
 استقرت أصعب الفروض التركة ففوخ مشوم علم لولا لورثت **(تنبيه)** فغالب النظم في  
 بنات الابن الا اذا حصن الذي كثر من بنات الابن أو كان جها أو ابن عمها وكذا  
 يعصمان هو وتزل نهادر جنة من احتاجت اليه بخلاف الأخت للاب فاكثر فلا يصعب الاخ للاب فقط

(١ - رحيه)  
 كن اذا كان معهن أخ لا يرافعه نصيبه وقوله ووافه أى فرضهن الكامل وهو الثلث واحد ترز به ما اذا كان الاخوات الابن من واحدة  
 وأخذت النصف فانما لا تخسب الاخوات للاب لانهم معهما السدس بحسب قوله الجوا كما شارة إلى انهم يرثن البكادفة وقوله باطنا  
 وظاهراً أو كل به البيت قال **(وابن ابن الاخ)** نصيبه \* من مثله أو فوقه في النسب **قوله** من لاخون ترث لا نصيب بنت الاخ التي في  
 درجته والى فوقه من بنت الاخ اجاماً لانهم من ذوي الارحام بخلاف ابن الابن فانها نصيب بنات الابن التي في درجته والى فوقه لانهم  
 من أصحاب السهام وكذا لا يصعب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهم مستغنيان بفروضهن



وينتدى الان بمنازلنا في الجدة والاخوة اذ وعدنا فأتى نحو ما أنزل الله \* واجمع حواشي السكندر (قوله) أنزل شرع في بيان حكم الجد والاخوة لانه وعد به فيما سبق بقوله وحكمهم وحكمه سيأتي (٢٧) مكمل البيان في الحالات والاشارة الى ما في الاخوة الخمس

لشمل الاخ الواحد والاكتر  
ذكر ان كان أو أنسى من  
الاوين أو من الابن  
الاخوة ومن الأم لأخيه  
يستعملون بالجد كما تقدم في  
الحب وأشار بقوله  
فأتى نحو ما أنزل الله  
الح إلى التمسك بمجسدة  
تفصيل أدواهم وأحكامهم  
لأنهم المولى قال  
واعلم بأن الجد ذوا أحوال  
\* انك تعلم على التوالي  
يقسم الاخوة فحين إذا \*  
لم يعد القسم عليه بالأذى  
فتارة بأخذ ثلثا كمالا \*  
ان كان بالقسمه عنه نازلا  
ان لم يكن هناك ذوسهام \*  
فانقسم بأياضي عن استقمام  
وتارة بأخذ ثلث الباقي  
بعد ذوى الفروض والارزاق  
هذا اذا كانت المقاسمة  
\* تنقسم عن ذلك بالترجيح  
وتارة بأخذ ثلث المال  
\* وليس عنه نازل لاجل  
أنزل للمصالح الاخوة  
أو بعدة أحوال لاجل يقاسم  
فيه الاخوة وجوباً وادباً  
يفرضه فيها ثلث المال  
ومل يفرضه فيها ثلث  
الباقي بعد الفرض وحال  
يفرضه فيها سدس المال  
فيقسم الاخوة كالمخيم  
بشرط أن تنقسم المقاسمة  
عن الفرض وهو ثلث  
المال ان لم يكن معهم

ضبط الحكم واستقر عند الفرضين لا زاد فيه ولا ينقص عنه (قوله وينتدى) أي بالهجرة لأجل لزوم  
والجني حيث فرغنا من بيان الميراث وأسبابه وما هو الفرض والتعصيب ومن يرتب ومن يجب فلتشرح  
الآن فيما وعدنا به سابقاً لا وعده فيما سبقه وحكمهم سيأتي الخ والوعد لا ينفك أن يحلف  
(قوله الجد والاخوة) أي الاقرباء وأولاد الاخوة لانه فهم يحجبون به كقوله وهذا كقوله  
كلامه أيضاً (قوله فأتى الخ) أي قوله أم أربابهم من قبلي في حذف الياء أي بها الطالب نحو أي جهة  
والسمع مفعول ولغة لا لا في أي صغلا أقول لثمن الأحكام لا تيقه وانما أمر بالاستماع والاستغناء لانه  
أمرهم صعب المرام فقد كان السلف الصالح يرضى الله عنهم ويتوفون الكلام فيه جداً فمن رضى الله  
عنه من سره أن يقسم حوائجهم فليخمس بين الجد والاخوة والجراثيم يجب حرمة وهي الجارة المحمة  
وعن ابن مسعود رضى الله عنه سألنا عن رجل ترك ثوبان للجد لحياته الله ولا بد من عمر من الطعاب  
رضي الله عنه هلما طعنه أو ثوباً أو حضرة الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة شاة أقول في الجد ذوا أحوال  
في الكلا شاة وأولى ذلك أحداً (قوله واجمع حواشي الخ) أي أحضري فذلك أطراف الكلمات  
المفرقة واجمع أول الكلام وآخره وقصده واجعله ويتم بذلك اهتماماً بقاها على إقرار بعض المراد  
(قوله واعلم بأن الخ) أي كذا يوتي بها الشدة لاحتساب ما بعد هذا الياء في أن زاة أو وزن (قوله ذوا أحوال)  
أي باعتبار اختلاف حائلها ان يقال ما لان يكون مع الجد والاخوة صاحب فرض أم لا بعد ذلك حال  
وان نظرت لسالة من المقاسمة والثلث وغيره مستجد هاتجة لحواله ان كان معه صاحب فرض فله خبر  
أمر وثلاث وان لم يكن صاحب فرض لآخر يراعى من نفسه خمسة أحواله ان ذنرت سابقاً بقول في هذه  
الأحوال التجد مشروط بيباشان يقول ذلك كان معه صاحب فرض يئز وقها سبعة أحوال ما تين المقاسمة  
وأما تين ثلث الباقي وانما تين سدس جميع المال أو تستوي المقاسمة وسدس جميع المال أو المقاسمة  
وثلث الباقي أو سدس جميع المال وثلث الباقي أو ثلاثة وان لم يكن معه صاحب فرض ففيه ثلاثة أحوال  
تدين المقاسمة تعين ثلث جميع المال استوفى منها ما في هذه ثلاثة تنضم لبقية ثلثها تسعة عشر وإذا نظرت  
لوجود الاخوة الأشقاء فقط أو لأولادهم ما عازادت الأقسام (قوله اذ لم يعد الخ) هو يضم العين وفتح الياء  
وكسر الدال وأما له هو قد دخل عليه الجازم فـ كنت لـد لـو ما سكت التي كانت قد حذفت الواو  
وحركت الدال بالكسرة لثلاثة أسا كثير والأذى هو الضرر أي وان كانت القسمة تنقسم عن الأذى  
(قوله ان لم يكن هذا ذوسهم) أي أحباب نروض والذى يمكن اجتماعهم معهم من أحباب الفروض  
سنة وهم الزوج والزوجة والبنات وبنات الابن وأولاد الجد (قوله فتنع الخ) هو يفيض النون من القسمة  
وسبأ الكلام عليها وقوله ان استقمام أي طلب الفهم في بلب زيادة الايضاح في قدأ وضعت الانشاح  
الحتاج اليه الذي يغفل عن السؤل (قوله والارزاق) جمع رزق وهو ما يتقربه بالفعل ولوجهم عند  
أهل السنة وأراد هنا رزق مخصوص وهو الارزاق بالفرض أيضاً وبعث تفسيره على ذوى الفروض  
ويمكن أن يراد بالارزاق ما إذا كان على الميت دين أو وصية فهما مقددان على الارث فيكون أعم مما له  
(قوله بشرط أن لا تنقسم المقاسمة عن الفرض) هو مردق بان زادت المقاسمة عن ثلث المال أو أسا وكذا  
مع سدس المال أو ثلث الباقي وصريح به مقتضى كلام الشارح انه اذا استوى لثالث المال والمقاسمة  
ان يقال بأخذ المقاسمة وهو أحد أقوال الثلاثة فانما يتغير المقياس فالفرض والريجين الاقول الثلاثة  
التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف في تأصيل المسئلة بحر وأربع أخوات على الرابع ملها من ثلاثة  
وعلى المقاسمة من ستة وعلى التغيير يختلف باختلاف تغيير انتهى لاحدهم او نظروا فيه مرة الخلاف في  
الوصية بثلث الباقي بعد ذوى الفروض كـ زوجة وجد وأخوين أو وصي بثلث ما بقي بعد أحباب

صاحب فرض فان كان معهم صاحب فرض قاسم الاخوة لم تنقسم المقاسمة عن ثلث الباقي بعد الفروض أو سدس الجميع وهذا هو المراد  
بقوله اذ لم يعد القسم عليه بالأذى بان جملة المقاسمة لا يمكن له بالفرض أو أكثر من الفرض



بأنقرضوا، وهكذا فهو وجوه وأمو وجداً، وأخت الأم فيها الثلث كاملاً ولا زوج، قال ربع والباقي بين الجدوة الاخت على ثلاثة سهُمات، وإله اسم قال (و) أحسب بنى الأب مع الأعداء \* وأرض بنى الأم مع الأحداد، واحكم على الأخوة بعد العدة \* حكمكم فيهم عند فقد الجد) أقول جميع ما تقدم فيما إذا كان مع الجد وله ابوابين أو ولدان، وبذلك كفى هذين البيتين حكماً، فإذا كان مع الجد ولدان وبني أو أولاد، لا باب جميعاً، سواء كان معهم صاحب فرض أو لم يكن معهم صاحب فرض، فاحسب على الجد بنى الأب مع بنى لاوين وعده على الجد كأنهم كلهم نصف واحسبوا المراد بقوله بنى الأب مطلقاً، أولاد الأب ذكوراً كانوا أو إناثاً، وكذلك بنى الأم إذا أخذ الجد حصة، فانكم على الأخوة بعد ذلك حكمكم فيهم عند فقد الجد، فحسب بنو الأب بالشفقة أو بالاشقة ثلاثي، وأولاد الأب إذا كان من ولد لاوين شفقة واحداً، وفرض عن نصفه بنين فهو أولاد الأب، مشايخ وأخ شقيق وأخ أب يستوي الجد فيهم المقامه، وأخت ظله الثالث والبنى (٢٩) الشقيق ونسبة الأخ للأب بعده

لأم ثلاثة والعذارى ثلاثة ثلاث اثنتان وهذا مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو ذهب الثلاثة  
 رضي الله عنهم وأما ذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه فلا أم ثلاث والباقي الجد والابن الاثنتان  
 محبوبة بالجد منه وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وفيها أقوال كثيرة **(قوله بالفرقة)** أقيمت  
 بذلك الفرق أقوال الصحابة فيها أول الأقوال خربت أكنة ما هو به الغلة المحبة والاعانة له والفرقة  
 والمودة سبأ أضاع اثنتان لانه زوى الله عنه جعلهم ثلاثة وتسمى أيضا بالمرقة لان ابنه وسد  
 رضي الله عنه جعلهم أربعة واحدة وهي إحدى مرتبة من أكنة **(قوله واحد)** الخ أي أعدد هو بضم  
 السين والهمزة على مقاسمة الأخوة والجد استوى وهم معدة في الدار بالفرقة بمنزلة الجد في  
 بانفرادهم كان دفعهم اجتماعهم من غير أقوى منهم أنجز فذلك استوى الفرقة في مقاصدهم ثم  
 كان الأخوة لاشقة أقوى سيادة الأخوة لأب دفعهم بمحاضراتهم حتى ضعفوا دفعهم بل ذلك علوا  
 عليهم راد ذلهم وليس بقدر أن تعقب الابن وتضعف عنه بعد ذلك ما محبوه على غيرهم الا ترى ان الأخ لأب  
 بمحبة الامم الشقيقة ثم بعد ذلك على الشقيق وحدهم وكذلك الأخوان بمحبة الامم وجود الابن ثم  
 تعود فائدة العجب عليه دونهم واكد الأخوان فاما محبة ابنتها بالسد من موه وذلته تعود فائدة العجب  
 عليه لانها محبة بانه مكسكها **(قوله الا اذا كان له ولد)** والاب شقيقة واحدة الخ في الصور التي  
 بقي فيها ولد الابن في الزيديات الاربع وهي العشرة وهي جد وشقيقة وأخ والاب والعشرة بنته وهي جد  
 وشقيقة وأختان والاب وبختمه زيد بن موه وجد وشقيقة وأخ وأخت والاب وتسعة زيد بن موه وجد  
 وشقيقة وأخوان وأخت والاب **(قوله فاما ابن ثمانية عشر)** لان فيها مساوئ ثمانية في زيد بن موه  
 من ثمانية عشر ونضع من مساقاة ثلاثين للأدمنة واحدة من ولشقيقة ثمانية عشر ولكن أخ للاب واحد  
 فرضا على الصور وهو المحدث **(قوله وهذا وارد على قول الجهماني)** وأجيب عن ذلك بأن قال لا ليعال  
 للاخت مع الجد الا في لا كدربة واحدة لا لافرض ثلاث وبه ليداع الجد الا في لا كدربة **(قوله)**  
 فيما عدا ذلك كالجهماني وسنذكره في مقابلة ما عدا ذلك شأنه ذلك وعن جماعة جواز جد وقال  
 ابن هشام وهو شذوذ في هذه المسألة نص في لا نقول كلها في لزوم جواز جد وعند أهل المعروض أن  
 لا يستعمل أخوال البيت بالعم حتى ينفق في البهائم التي فقدت كلامها وزعموا وثبت جد **(قوله)**  
 فاعترف بمرأته عليها أي أكمل أمته أي جماعة عداها ثم سد ذلك أم أي عملها لان مرأته ابنة العملة  
 متفانة فكل من كانت بنته أعلى كان أكمل من غيره وفي المصنف بصيغة المباعدة لزيد لا هتلم

فلانقوسبط الأخ لأب (مسئلة) أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب الأم الدوس وثالث الباقي خير الجيد فيفرض له فاصلا عما به  
تأشير للأم ثلاثا وللجدات الباقي خمسة بفضل عشرة الشقيقة بها النصف تسعة فزهاو بفضل الأخوين لأب سهم بينهما نصفين فتسبع  
من ستة وثلاثين والنصف الذي تأخذة الشقيقة في هذه الصور وتأخذة فرض لهما بها نفر دلم تأخذاً أكثر من النصف وحيث كان ثلث  
المال أو ثلث الباقي خير الجداو بفضل نصف المال أو أكثر فالنصف الذي تأخذة الشقيقة تأخذة فرض على الصواب بقوله لا نقي والنووي  
عن نصو بيب ابن البنا وأقرأه بقوله جماعة عن يروى عن اللهف وحذا وأعطى قولها لاجتماعه لا يفرض للأخت مع الجد إلا في الكدوية  
وقوله وأرض بني الأم مع الأجداد أي أسقط أولاد الأم بالجذر أب أو بيد فلا تدخل لهم معق إلا رث وهذا تقدم قوله  
وبفضل ابن الأم الأسقاط \* بالجدة فانهم على احتياط (باب الكدوية) قال (والاخت لا فرض مع الجد لها \*  
فمعاد مسئلة كلها زوج وأم وهما تمامها \* فاعلى فغرامة تمامها

تعرف بإصباح بالكسرية \* وهي بأن تعرف بحويه في فرض النصف أو الساسله \* حتى تقول بالفروض الجملة ثم تعودان إلى القسمه \* كما مضى فاستفهم واشكرنا طمحه (٣٠) أقول مذهب الشافعي والشافعيون أن الاخت لا يفرض لهما

الجد في غير مسائل العادة  
 إلا في المسئلة الاكسرية  
 وصورتها زوج وم وجد  
 وأخت وهي المراد بقوله  
 فبما عد مسئلة كلهما زوج  
 وأم وهما تهما أي والجد  
 والاخت تمام المسئلة  
 فيكون الصغير وهو هما  
 راجعا للجد والاخت  
 ويختل وجوع الزوج  
 والأم فلا زوج النصف  
 ولأم الثلث بفضل سدس  
 كان القياس أن يفرض  
 للجد وتسقط الاخت وبه  
 قال أبو حنيفة وأحد وعند  
 الشافعي ومالك والجبور  
 يفرض للجد السدس  
 الباقي يفرض للاخت  
 النصف لأنها أصوات  
 عمرو بن الجعد ولا يجب  
 يحجبها ففعل المسئلة  
 بنفسها وهو ثلاثة أسهم من  
 ستعالي تسعة ثم يعود الجد  
 والاخت إلى المقدسة  
 فينقلبان إلى التصعيب  
 ويقسمان فرضهما  
 بينهما أثلاثا كما مضى  
 وهما هما أربعة لا تقسم  
 أثلاثا فتضرب ثلاثة في  
 تسعة مبلغ المسئلة يعولها  
 فتع من تسعة وعشرين  
 أزواج تسعة ولأم ستة  
 وللأخت أربعة والجد  
 ثمانية وبها يماثل  
 هلته ذلك وخلافه أربعة  
 من الورثة فخص أحدهم  
 ثالث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي وعده  
 المسئلة لا كسرية برطليه مسائل نهت عليها كشف اغواء من وضرحه وغيرهما فراجع

(باب

ثالث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي وعده المسئلة لا كسرية برطليه مسائل نهت عليها كشف اغواء من وضرحه وغيرهما فراجع



**(باب الحساب)** أي حساب مسائل الفرائض وهو تأصيلها وتفصيلها لأعمال الحساب المعروف مع بدعي من سر - ن -  
علم الفرائض قال (وان تر معرفة الحساب \* تنتهي في السواب \* وأمر في القسمة والتقسيم \* وتعلم التصحيح والتأصيل  
فاستخرج الأصول في المسائل \* ولا تكن عن حفظها جاهل \* فانه سبعة أصول \* ثلاثة منها قد تعول وبها تأخذ بقية تعلم \*  
لأصول يعرفها ولا تأخذ \* أقول هذه الالاب الثلاثة الأولى كلها مشروطة بالفرض بيان أصول المسائل أولاً وأصل كل مسألة هو أدل  
عدي يصح منه فرضها وأوفرها وأصول مسائل الفرائض المتعارف عليها سبعة (٣١) اثنتان وثلاثة وأربعة وستة وخمسة وأثنا

عشر وأربعة وعشرون  
وهي قسمان قسم منها قد  
يعول وهو ثلاثة أصول  
وقسم منها لا يعول وهو  
الأربعة الباقية وقوله ولا  
اتكلم كل به البيت لاجل  
الثابتة قال

(قال السدس من ستة أسهم  
ربى \*  
والسدس والربع من  
اثنى عشر  
والثمن ان ضم اليه  
السدس \*  
فأمله الصادق فيه الحدس  
أربعة بقية عاشرنا \*  
يعرفها حساباً جمعونا  
فهذه الثلاثة الأصول \*  
ان كثرت فروعها تعول)  
أقول كل مسألة فيها سدس  
وما بين أصلها من ستة تكلم  
وابن وكاوين وابن فاضلها  
من ستة وكذلك اذا كان  
مع السدس نصفاً وثلاث  
أو ثلثان كهم وبنت وهم  
وكهم وولدها وهم وكهم  
وبنتين وهم وكذلك اذا  
كان فيها نصف وثلاث  
كزوج وأم وهم وكل  
مسألة فيها ربع وسدس

### (باب الحساب)

لما تكلم على شيء من المسائل الفقهاء شرعوا بتكليم على شيء من نيجات المسائل الحسابية وهي تأصيل  
للمسائل وتصحيحها (قوله لأعمال الحساب المعروف) أي الشامل لحساب الفرائض وغيره والحساب لغة  
مصدر حسب الشيء يقض السنين بحسبه بضمها إذا عدده وبأنه مصدر على فعلال كحسبان والعداد الحساب  
والعدود والحسوبة وأما حسب الكسوف فمن أخوان ظنوا اصطلاحاً لم يصول بتوصلها إلى استخراج  
الجهولان العديدة وقال بعضهم مزاولة الأعداد بنوع التفريق والجمع لأن جميع أنواع العدد لا يخرج  
عن هذين النوعين ووضع العدد من حيث تحليله وتركيبه (قوله وتعلم التصحيح) أي تصحيح المسئلة  
وهو أقل عدد يتألف منه نصيب كل واحد من الورثة حصصاً (قوله لأعمال يعرفها) أي يعرفها بمعنى يشاها  
ويؤثر بها ولا يتكلم أي كسر وتخط يقال لم الشيء لما يعني كسره ولو لم يكن العول ردة إلى النقص كل  
ذي فرض من فرضه جعل كالحل الذي في الآباء بسبب الكسرة لانه يخل ويدخل على المسائل ويعتبر بها  
(قوله المتعارف عليها) خرج المختلف فيها وهما الثمانية عشر والسبعة وثلاثون وليكونا في باب الحدس  
والآخر والراجح أنهما تأصيل لا تصحيح وهما مبنيان على قاعدة وهي كل مسألة فم سدس وثلاثين وما بقي  
تكون من ثمانية عشر وكل مسألة فيها ربع وسدس وثلاثين وما بقي تكون من ستة وثلاثين (قوله  
ثلاثة أصول) وهي الستة وضعها ثمانية عشر وضعها أربعة وعشرون (قوله وهو الأربعة الباقية)  
وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية (قوله فأمله الصادق فيه الحدس) أي الظن والتخمين والمراد  
به هنا اليقين وأعلم أن الفرض يشتمل بعد معرفة الفرضي أن ثلاثة أعمال من الأعمال الحسابية لتأصيل  
والتصحيح وقسمها إلى كذا وكذا من المقصود الأعظم منها الثالث والأولان وسيلتان لهداهما سداً وهما  
التأصيل والتصحيح والتأصيل مصدر أصالت العدد إذا جعلته أصلاً وهو ما بين علمه وغيره وأما أصل أقل عدد  
يخرج منه كسور المسائل فقدم على من دم بعد فرض المذكورين إذ قد مضى وأصبحت وأخذوا جهة  
وفروا بقوة والتصحيح تفصيل من الصفة ضد القسمة وهو كالمراعاة من غائب الزالة لكسر أي وقع بين  
الفريق وسهمه من أصل المسئلة وكان كسر عينة القسمة والفرض بعينه العليبي علاج السهام  
المنكسرة ضرب مخصوص ليزول سهم لانكسار وتصحيح السهام أي فعل ذلك تصحيحاً (قوله أربعة بقية عاشرنا  
عشرنا) أي بقية التي انطق بها لأنه لا خلاف وكذا أجعلنا (قوله وكذلك) أي كمن مع السدس نصف  
أو ثلث فيه إشارة إلى أن الستة قد تكون من فرض واحد ومن فرضين كما ذكرنا أو ثلثاً وعشر والأربعة  
والعشرون فلا يكونان إلا من فرضين فذكر (قوله إذا كان فيها نصف وثلاث) أي تكون من ستة وثلاثين  
المخرجين بينهما فبان فيضاً أحدهما في الآخر يحصل ستة فلا يتقد بكون الستة من مخرج السدس  
فقط بل تكون من غيره (قوله كزوج وأم وابن الخ) أي لأن مخرج الربع من أربعة ومخرج السدس  
من ستة عدداً متوافقاً بل انصاف فيضاً نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل ما ذكره النصف

فأصلها من اثنى عشر كزوج وأم وابن وكذلك إذا كان مع الربع ثلث أو ثلثان كزوج وأم وهم وكزوج وبنتين وهم فأصلها من اثنى  
عشر وفي كثير من النسخ \* والثالث والربع من اثنى عشر أي صحته كأم وزوجة وعم وكل مسألة فيها ثمن وسدس فأصلها من  
أربعة وعشرين وهو معنى قوله أربعة بقية عاشرنا كزوج وأم وكذلك إذا كان مع الثمن ثلثان كزوج وبنتين ومعتق وقوله  
الصادق فيه الحدس حشواً لاجل الثابتة والحدس في اللغة الظن والتخمين فهذه الأصول الثلاثة تعول إذا كثرت فروعها فزاد مجموعها على  
المال كزوج وأختين وأم وأختين لآب فان فيها نصفاً وثلاثين فخصاص أصحاب الفروض في المال على نسبة فروعهم فتجمع سهامهم  
من أصل المسئلة ويقسم المال على مجموع السهام يخرج حصص كل سهم وهذا هو العول



والرابع من اربع مستنوت والتمن ان كان في ثمانية \* فهذه هي الاصول الثلثية لا يدخل العول عليه فاعلم \* صاحب المسحح به  
 (سلم) اقول لما فرغ من بيان القسم الاول من اصول المسائل وهي الاصول الثلاثة التي تؤول شرع الان في بيان القسم الثاني وهي الاربعة  
 التي لا تعول فكل مسألة فيها نصف وما بقى كزوج وعم وانصف وصف كزوج واخت شقيقة ولاب فاصلها اثنان والصورتان الاخريتان  
 تلقبان بالنصفين لان كل واحد منهما نصف ونصف بالتعين لان كلاهما لغيرهما وكل مسألة فيها ثلث وما بقى كزوج وعم أو ثلثان وما  
 بقى كبنين وعم او ثلثان واثنين لأم واثنين لآب فاصلها ثلاثة وكل مسألة فيها ربع وما بقى كزوج وابن او ربع ونصف وما بقى  
 كزوج وبنت وعم فاصلها اربعة وكل مسألة فيها ثمان وما بقى كزوج وبنت وعم فاصلها ثمانية وقوله  
 من اربعة مستنوت السنن هي الطريقة فهذه الاصول الاربعة لا يدخلها العول كما تقدم فاذا عرفت اصل المسئلة فالتاثير في التصحيح بعد  
 ذلك تسلم من الخطا في القسمة فقد نصح المسئلة من اصلها وقد تحتاج الى ضرب ما بقى بانه قال (٢٢) (وان تكن من اصلها انصح \* )

فقل لطلوب الحساب ربع  
 فأعط كل واحد منهم من أصلها  
 ستمكلاً وعائلان وعولها  
 أقول إذا كانت المسئلة  
 نصف من أصلها بأن انقسم  
 نصيب كل فريق على عدد  
 رؤسهم وهم أربعون وكون  
 وثلاثة نصيب وكون ثلاث  
 زوجان وواحدة أعلم  
 وكم الأراسل فيقتصر في  
 القسمة على تأصيلها ولا  
 يحتاج إلى تفصيل فلا ندر  
 بعض الرؤس في بعض  
 والحاصل في أصل المسئلة  
 ولا ينتظر بين الرؤس  
 والسهام لأن هذا كله  
 تطويل في الحساب من غير  
 فائدة فتركه ورجع إلى الراحة  
 فأعط كل وارث سهمه من  
 أصلها ستمكلاً وان لم تكن  
 المسئلة عائلة وعائلان  
 فكانت عائلة في ثلاث  
 زوجان وواحدة أعلم

والله المأبى والى جى . فسلم حينئذ فقال سار عن المرأة تساعوا بهذا فذمت الأصول الثلاثة العاتلة لان  
المسائل تارة تكون عاتلة وتارة تكون نافعة وتارة تكون عاتلة فإذا لم يدخلها العاصم بل قدمت على  
أصحاب الفروض فهي عاتلة وإن احتاجت للعاصم لا فو ضل شيء بعد أصحاب الفروض فهي نافعة  
وإن تزاحمت الفروض وزادت فهي عاتلة **(قوله من أر بعقسنون)** السنن بضع السنن والنون الأولى  
الطريق أى كون الربع من أربعة طريقه مذكورة عند الحساب فى المخارج وهو ان يخرج الكسر  
المفرد سميه الانصاف فمخرجه اثنتان فالربع سميه الاربع فهي مخرجهو السطرس سميه الستة فهي  
مخرجه وهكذا **(قوله انما التصحيح فيها سلم)** وفى بعض النسخ \* ثم اسئلة التصحيح فيها واقدسم \*  
وهى صحيحة أيضا أى اقسام صحها بين الورثة على ما سياتى وقد تم الكلام على الأصول الثلاثة التى  
لا تغول وهى الاثنان وضمها وضعت ض عفواو الثلاثة فكمل ذلك الأصول السبعة لمتفق عليها وفى  
أقسامان مختلف فبها ودهما ثمانية وعشرو الستة والثلاثون ودهما اعلان على الاربعة ان وقد  
تقدم الكلام عليهما **(قوله وان تكن من أصلها تصح الخ)** أى اذا كانت المسئلة تنقسم على من  
فيها من غير كسر فلا ضرب الروس فى بعضها لان ذلك خطا فى الصناعة وترك ذلك يرجع لراحة **(قوله)**  
**وتكسالات زواج الخ)** أى تنهى من تقسمه عليهم من أصلها وهى تناهت رل زواج ربع ثلاثة لكل  
واحدة منهم سهم واحد وللأم الثلث أو خمسة متقومة عليها والبقية خمسة أسهم للاخوة لكل  
واحد منهم سهم **(قوله وكام لارامل)** وتقدم أنها جديتان ولتلاز زواج ولو ربع اخوات لأم وثمان  
اخوات لابن أو لأب وتقدم انهما اثني عشر وتعمل الى سبعة عشر للجدتين اثنتان لكل واحدة منهم  
سهم ولزواج ثلاثة لكل واحد منهم وللأخوات لأم أربعة لكل واحدة منهم سهم وللشقيقات  
ثمانية لكل واحدة سهم ولا يحتاج الى ضرب الروس بعضها فى بعض لانها قد انقسمت من أصلها على  
من فيها غير كسر **(قوله وان ترى السهام)** أى خلفا وانصيب **(قوله لوفيق)** أى بالنظر لوفيق لعلة  
تجدد الروس وسهاما وفاقه وقوله والفر أى لوفيق على الوجه الاثنى فهو أخضر من ضرب السهام  
بالكلام وان كان حصصا أيضا لك . فيه طول ومسقة بغرفة فذكره كقولى **(قوله فانت الحدنق)** أى

( ٥ - رحيبه )  
 أصلها اثنا عشر ومنا تفرع ربعا ثلاثة أشهر على ثلاث زواج متقسمة عليهم  
 لكل زوج قسم وثلاث أرباع للام والباقي خمسة منقسمة على الأقسام لكل عم سهم وفي المباهلة وهو زوج وأم وأخت لغيرها أصلها ستة  
 وتقول في الثمانية لأم ثلث عائل وهو سهمان من ثمانية نفوق الحقنقر ربع ولكل من الزوج والاخت نصف عائل وهو ثلاثة أثمان وفي  
 أم الارامل وهي جدتان وثلاث زوجات أربع أخوات لآل من أولاب أصلها اثنا عشر وتقول في السبعة عشر الميراثين  
 السلس عائل وهو سهمان من سبعة عشر لكل جد سهم والزوجات الأربع عائل وهو ثلاثة أشهر من سبعة عشر لكل زوج وسهم  
 والأخوات للام الثلث عائل وهو أربع لكل اخت سهم والأخوات الباقيات الثلاث عائلان وهما ثمانية لكل منهن سهم فتقول في السبعة  
 عشر وعدة الورثة سبعة عشر وكانت الزكاة فيها سبعة عشر ديناراً والثلث ثلث السبعة عشرية قال (وان ترى السهام ليست بتقسيم \*  
 على ذوي الميراث فبيع مازمهم وأطلب طريق الاختصار في العمل \* بالوفى والضرب بحاجب الزلل واردد إلى الوفاة الذي يوافق \*  
 واضربه في الأصل فانت الحافق ان كل حنسا واحدا أو أكثر

فاحفظا ودم عنك الجدا والرا) أقول إذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤس فريقه من الورثة فبقية السهم من غير كسر بأن الكسر نصيب فريق أو أكثر عليه فاجتمع ما رسم أي اتبع الآخر فهو سهمه. العلماء والمطهر في الاختصاص في العمل بالوقف وهو مطلب الموافقة بين سهام كل فريق وعدد رؤس بعضهما مع بعض واضرب في أصل المسئلة وأعمل بالوقف والضرب لأن كل مسئلة إذا مضرب رؤس فريقها بعضها في بعض والاصل في أصلها مع قسمها من الحاصل سواء كان قبل الكسر أو على كل الفرق أو على بعضها على جهة التباين أو التوافق أو لم يكن فيها الكسر فإن لم يكن فيها الكسر انقص من أصلها ولا يحتاج إلى ضرب كما عرفت وان كان فيها الكسر انقص لا يحتاج إلى ضرب الرؤس كما إذا خلف خمس جدا وخمس أخوة لا موجهة تعلم أصلها ستة لجدات السدس سهم بين عددهن (٢١) والآخره الثلث سهمان بين عددهن والباقي ثلاثة لأعمام بابين عددهم والرؤس

متألفا فاضرب عدد رؤس أحد الفرق وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة فضع من ثلاثين ولو ضربت الرؤس بعضها ببعض والحاصل في أصلها نصف من سبعة مائة وخمسين وإذا كانت المسئلة تصعب عدد قليل فتصعبها من عددا أكثر من خطأ في الصناعة الحسابة فإذا سلطنا الحاسب طريق الاختصار بالوقف والضرب جانبها انخطأ وذلك بان تنظر ان وقع الكسر على فريق واحد وكانت السهام بين رؤس الفريق المكسر عليه كما وخمس أعمام فاضرب عدد رؤس في أصل المسئلة ان لم تكن عائلة أو في مبلغها بالعدل ان عالت يحصل المألوف في المال اضرب بعدد الأعمام وهو خمسة في أصلها ثلاثة نصيب من

العارف المتقن الحكمه قال حذفته بالكسر أي عرفت وأتقنته ويقال حذف العمل بالغض والكسر حذفاً وحذفاً وحذفاً حكمه (قوله) ودم عنك الجدا والرا) عطف المراء على الجدا عطف تفسير الجدا والجدال مقابلها لظاهرة والمجادلة المناظرة والمجعة المذمومة الجد إلى الجدل الغالبة وأما الجدا لظاهره لآخر فهو محمودان كان يستباهيه وجه الله تعالى والمراء تقدم أنه تفسير للمراء قال الفرطاني يخبر عن الصحاح ما ربه أمار به ساء جادته اه فعلم من هذا أن الجدا والمراء مترادفات تعطف أحدهما على الآخر من عطف المترادفين في الحديث وأورد عن ربو الله على الله عليه وسلم قال من قرأ المراء وهو مبطل بنى له بيت في الجنة ومن تركه وهو محق بنى له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بنى له بيت في علها وهواه أو داود والقرضي رحمه الله عن أبي مائة رضى الله عنه ورعى الجنة قال المذني رحمه الله فغض الزاموا الباء الموحدة والضاد المحجمة ماحولها اه وفي الجامع الكبير بالله لال السيل على رحمه الله تعالى من رواية أبيه عن ابن عمر رضى الله عنه ما قال قال رسول الله على الله عليه وسلم من طلب العلم عليه يحيى العلماء أو ليمارسه السوء أو ليعرف به وجود الناس إليه فهو في النار (قوله) وهو مطلب الموافقة قاله والحاصل أن العلماء نظير النظر الأول بين الرؤس والسهم وهو لا يكون إلا بالتوافق والتباين فقط ولا يتأني فيه التداخل ولا التباين لأن المالة إذا وجدت بين الرؤس والسهم كانت متعة وأما التداخل فإن كانت الرؤس داخلية في السهام فهي منقسمة أي تبايناً كان السهم داخلية في الرؤس فظهر بالموافقة أولى من التداخل فلذلك كان النظر بين الرؤس والسهم بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كالم النظام فيه هنا وما نظار في أنه لا يكون بين الرؤس بعضها مع بعض وسيأتي كلام النظام أنه يكون بالنسب الأربع وسيأتي بيانها في كلام النظام في قوله وان ترمي الكسر على أجداس الخ (قوله) ولو ضرب الرؤس بعضها في بعض الخ) وبين ذلك انك تضرب رؤس الجدا الخمس في رؤس الأخوات الخمس يحصل من ذلك خمسة وعشرون ثم تضرب ما خرج من الضرب المذكور وهو خمسة وعشرون في رؤس الأعمام الخمسة فيحصل من ذلك ثمانية وخمسة وعشرون وهذا يعني خذ السهم فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل سبعة مائة وخمسون وهو ما ذكره المؤلف هذا تطول بل لا فائدة فيه (قوله) تصعب من خمسة عشر) هذا مثال لما لا أول فيه (قوله) تصعب من خمسة ولاثنين) هذا مثال لما به العول للزوج نصف عائله وهو الثلاثة من سبعة مضروبة في جرم سهمها خمسة عشر منقسمة عليه وللأخوات العشر من الثلاثة عائلات وهما أربع أسهم من سبعة مضروبة في جرم سهمها ستة عشر من سبعة مضروبة في أصل المسئلة (قوله) فانهم إلى الحكم

متألفا فاضرب عدد رؤس أحد الفرق وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة فضع من ثلاثين ولو ضربت الرؤس بعضها ببعض والحاصل في أصلها نصف من سبعة مائة وخمسين وإذا كانت المسئلة تصعب عدد قليل فتصعبها من عددا أكثر من خطأ في الصناعة الحسابة فإذا سلطنا الحاسب طريق الاختصار بالوقف والضرب جانبها انخطأ وذلك بان تنظر ان وقع الكسر على فريق واحد وكانت السهام بين رؤس الفريق المكسر عليه كما وخمس أعمام فاضرب عدد رؤس في أصل المسئلة ان لم تكن عائلة أو في مبلغها بالعدل ان عالت يحصل المألوف في المال اضرب بعدد الأعمام وهو خمسة في أصلها ثلاثة نصيب من

خمس عشر وفي زوج وثلاث أخوات لا يوزن أصلها ستة وتقول إلى سبعة ثلاثة للزوج منقسمة عليه وأربعة للأخوات تبين عدد من قام رب عددهن وهو ثلاثة في بلغ أصلها بالعدل وهو سبعة تصعب من أحد وعشرين للزوج تسعة لكل أخت أربعة وان كانت السهام توافر رؤس الفرق فردا فريق الوافق إلى وقفه وأخر به في أصل المسئلة ان كان المكسر عليه فربقا واحدا يحصل المألوف كام وستة أعمام أصلها ثلاثة للزوجهم جميع بقية علمها وبفضل سهمان على ستة أعمام لا ينقسم عليهم ولو افان عددهم بالنصف فرد عدد رؤسهم إلى نصفه ثلاثة فراض ربها في أصلها تصعب من تسعة وفي زوج وعشرين مختلفاً أصلاً مائة وتقول إلى سبعة ثلاثة للزوج جميع بقية تقسم عليهم وأربعة لأخوات لا تنقسم عليهم وتوافق عددهن بالربع فرد عددهن إلى ربعه خمسة واضرب في خمسة مبالغ منها بالعدل وهو سبعة تصعب من خمسة ولاثنين وتوله أو أكثر باني حكمه عقبه قال وان ترمي الكسر على أجداس

فانهم إلى الحكم



والتوافقان كلهم وخمسة عشر أخلام وعشرة أعجام أو ثلاثين عمالوكم وثلاثين أخلام وعشرة أعجام أو ثلاثين عمالوكم توافق فيها كلها بين المحفوظين بالنس وخمسة عشر كلهم في صورة ثلثون ونصف من مائة وعشرين والمباينان كلهم وثلاثة أخلام وعشرين أو ستة أعجام وكم وستة أخلام وعشرين أو ستة أعجام جزء سهم كل منها ستة ونصف من ستة وثلاثين فاقسم في كل صورة ما سمعت منه المسئلة على الورقة بأن ضرب جزئهم المسئلة في تصيب كل فريق من أصل المسئلة ونقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل تصيب كل رأس منهن حصة التصحيح ووقع الانكسار على ثلاثين أو على أربع فرق فانقسم ما بين كل فريق وسهامه واحدا عدد رؤس الفريق المباين ووقع رؤس الفريق الموافق ثم انظر المحفوظات فان كانت كلها متماثلة فأحدها جزء السهم وان كانت متداخلة فأكثرها جزء السهم وان كانت متباينة فاضرب (٢٦) بعضها في بعض فالحاصل جزء السهم وان كانت كلها متوافقة أو مختلفة فانظر

في المحفوظين معا ونحذف السهام في الفريقين مع تداخل الرؤس فهما (قوله) والتوافقان كلهم وخمسة عشر أخلام (الخ) أي اضرب وفق أحدهما في كامل الآخر والواقفة بينهما بالنس لان خمس النسخة عشر ثلاثة وخمس العشرة أعجام اثنا عشر فاذا ضربت الثلاثة في العشرة أو الاثنين في النسخة عشر فالحاصل ثلاثون وهو جزء السهم كما ذكره الشارح وقوله أو ثلاثين عما لان بينهما واقفة بثلاث النسخ لان ثلث خمس النسخة عشر واحد فاضرب في الثلاثين وثلث خمس الثلاثين اثنا عشر يضربان في النسخة عشر فيحصل ما ذكر (قوله) وكم وثلاثين أخلام وعشرة أعجام) مثال لتوافق فريق سهامه وتباين الآخر والتوافق بين المحفوظين لان وفق الفريق الاول خمسة عشر وفي هذا المحفوظ مع عشرة أعجام توافق بالنس فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر وقوله أو ثلاثين عمالوكم لتوافق رؤسهم سهامهم لان سهامهم ثلاثة فكلها واحد وثلاثين عشرة ولا يفي الواقفة بين هذا المحفوظ والفريق الاول (قوله) ونصف من ستة وثلاثين) لكن الاولى مثال لتباين بين الرؤس والسهم وكذلك بين الرؤس وتسمى سهامها لتباينها والتباين وكذا كل مسئلة معها التباين والثانية مثال لتباين فريق سهامه وموافقة الآخر والثالثة كذلك والاربع متماثل لتوافق بين الرؤس والسهام في الفريقين (قوله) للتداخل) أي بين الرؤس وسهامهم بعض وأما بين الرؤس والسهام فتبين في الجميع (قوله) فجزئهم سهامها متوخسون) وجه ذلك انك تأخذ خمس العشرة الجذات وهو اثنا عشر تضربها في النسخة عشر أخلام يكون الخارج ثلاثين فخذ خمسها وتضع في النسخة والعشرين عما يكون الخارج مائة وخمسة عشر وهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فالحذاف السدس سهم من ستة في مائة وخمسين عاقله وخمسين لكل واحدة منهن خمسة عشر وللأخوة الاربعة سهام من ستة في مائة وخمسين ثلاثمائة لكل واحد منهم عشر وثلاثون للأعجام الباقية وهو ثلاثة في مائة وخمسين باربع مائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فاذا أحصيت ما ذكره تجد كاملا (قوله) ويصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين) وجه ذلك انك تأخذ وفق الستة الجذات ثلاثة وتضرب في كامل العشرة الاخوة للام يحصل ثلاثون لان بين الجذات الستة العشرة الاخوة للام توافق بالنصف ثم تضرب بالثلاثين في السبعة الاعجام يحصل مائتان وعشرون وهو جزء السهم كما ذكره المصنف فاضرب في أصل المسئلة وهو اثنا عشر يحصل ما ذكره المؤلف فاربعة زوجتين اربع ثلاثة أسهم ضروبة في مائتين وعشرة بثمانية وثلاثين لكل واحد منهما ثلثمائة وخمسة عشرة والجذات الست السدس سهمان في مائتين وعشرة باربع مائة وعشرين لكل واحدة منهن سبعون وللعشرة الاخوة للام الثلث أربعة أسهم في مائتين وعشرة بثمانمائة وأربعين لكل واحد

خمس جذات واحدة أخوة لأم وخمسة أعجام فجزئهم سهامها ستة للثلاثين وتضع من ثلاثين أو خلف خمسة أخوة لأم منهم وعشر جذات وعشرين عما فجزئهم سهامها عشرون للتداخل وتضع من مائة وعشرين أو خلف عشر جذات وخمسة عشر أخلام وخمسة وعشرين عما فجزئهم سهامها عشرون لتوافق بين الرؤس بالنس وتضع من تسعمائة أو خلف جذتين وثلاث أخوة لأم وخمسة أعجام أو جذتين وستة أخوة لأم وخمسة عشر عمالوكم فجزئهم سهامهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات وتضع من مائة وعشرين أو خلف اربع زوجات وعشرين جذات وستة عشر أخلام وأربعة أعجام فاصلها اثنا عشر ووقع الكسر فاعلى اربع فرق وجزئهم اربعة لتماثل المحفوظات وتضع من تسعمائة وعشرين ولواخف وزجج وتجد جذات وعشرة أخوة لأم وسبعة أعجام لكان جزء سهامها مائتين وعشرة لتباين المحفوظات ويصحت من ألفين وخمسة مائة وعشرين وان خلف اربع زوجات وخمس جذات وسبع جذات فاصلها اربعة وعشرون وتعمل الى السبعة وعشرين من جزئهم سهامها وتاريخون

وتعني من ثلاثة آلاف وسبعمئة وثمانين (تدبره) الجزء بضم الجيم مهموز الاستزوعور في الزاي السكون والضم والحذف بالحاء  
 الهمزة والذال المجمة الاحترار والزايع بالزاي واخره عين مججمة هو الجبل والاحصاء الضبط والضم هنا الجمع والتقسيم بفتح القاف مصدر  
 قسم وبكسر القاف التوزيع وكلامه يحمله ما ولا يظهر الفتح والاعجم الذي لا يفتح عن (٣٧) مقصوده ولا يبينه والقصع ضده  
 وغالب ذلك حشو قال

(فقد من الحساب جمل \*  
 يأتي على مثالهن العمل  
 من غير تعطيل ولا اعتساف  
 \* فاقنع عما بين فهو كافي)  
 أقول ابل بفتح الميم جمع  
 جله يسكنها أي فهدئه  
 جعل من الحساب مجردة  
 عن المثال يأتي بها العمل  
 على الصفة العاطلية من غير  
 تعطيل بل العبارة ولا  
 ارتكاب غير طريق العمل  
 والمثال الصفة التي تصف  
 المراد والتطويل هناخذ  
 الاختصار والاعتساف  
 بكسر الهمزة هو الانخذ  
 على قسمة الطريق واقنع  
 من القناعة وهي الرضا  
 بالقسم الماضي فتح وزن  
 فرخ فهو وقع وقام وتوقع  
 وتنبه وسين مقصور  
 الاول بكسر الهمزة الثاني مشدد  
 مبني على الميم فاعله أي  
 وضع والكافي المفتي عن  
 غيره والبيان كلاهما  
 حشو وتطويل لا يحتاج  
 اليهما

(باب التامعات)  
 أقول هذا باب نوع من  
 تعميم المسائل لكن الذي  
 قبله تعميم بالنسبة الى بيت  
 واحد وهذا تعميم بالنسبة  
 الى بيتين فصاعدا فلهذا

منهم أربعة وثمانون والباقي ثلاثة أسهم للاصنام السبعة مضر وبقي مائتين وعشرة وسبعمائة وثلاثين  
 لكل واحد منهم تسعون فاذا جعلت ماض كزوجته كمالا (قوله) واقنع من ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين  
 وبيان ذلك أنك تأخذ من رؤس الزوجان الأربع وتضربها في عدد الجذات الخمس يحصل عشرون تضربها  
 في البنات السبع لتساوي رؤس ما تحصل مائة وأربعون فهي جزء السهم كذا كره المؤلف فلز وبنات الثمن  
 ثلاثة أسهم من اصل المسئلة بوجاهة وهو بضع وعشرون مضر وبقي مائة وأربعين باربع مائة وعشرين  
 لكل واحد منهم مائة وخمسة والجدات الخمس السدس عائلا من الاصل المذكور وهو أربعة أسهم مضر وبقي  
 في مائة وأربعين بخصم مائة وستين لكل واحد منهم مائة واثنا عشر والبنات السبع الثلثان من الاصل  
 المذكور ستة عشر سهما مضر وبقي مائة وأربعين بالفرن ومائتين وأربعين لكل واحد منهم ثلث مائة  
 وعشرون فاذا جعلت ماض كره وجدة ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانين كذا كره المؤلف (قوله) من غير  
 تعطيل أي في العمل بل بقصا ولا اعتساف بكسر الهمزة أي تركب بخلاف الطريق بل هي على  
 الطريق الجادة بين الفريطين والحساب (قوله) فاقنع الخ أي ارض لانه من القناعة وهي الرضا باليسر  
 من العطاء من قولهم قنع بالكسر فهو قناعة اذ ارضى والاحاديث في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها  
 ما رواه البيهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز لا يفنى  
 وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله تعالى حديث عزم من قنع وقيل من طمع اه وأما قنع بالفتح فعند مال وما  
 أحسن ما قال بعضهم

العبد حران قنع \* والحر عبدان قنع  
 فاقنع ولا تقنع فما \* في بيتين - وي الطمع

قوله العبد حران قنع بكسر النون وزن فرخ أي رضى وقوله والحر عبدان قنع بفتح النون وزن  
 ضرب أي سأل وقوله فاقنع فعل أمر هو بفتح النون وزن فرخ وقوله ولا تقنع فعل مضارع مجزوم  
 بلا لام هية وهو بكسر النون وزن ضرب أي لا تسأل غير خالقك وسيدك لانه القادر على الاعطاء  
 والمنع هذا أعطاك لم يقدر أحد على المنع واذا منع لم يقدر أحد على الاعطاء فهو المعطى المانع فتنال  
 منه تعالى أن يتجسس عداة الجار من من فضله وكرمه وقوله فاقنع في بيتين - وي العامع الشين هو الشيء  
 المستكره المستحق أي لم يمكن هناك أقنع من العامع فهو يدل صاحبه أعادنا الله منه (فاودة)  
 في معرفة قسمة القيراط وهي أن تضرب مائة بكل وارثن التسع فيخرج القيراط وهو أربعة  
 وعشرون وتقسيم الحاصل على التسع يخرج مائة الف وارث ومثال ذلك لتوزيع القاسدة زوج وأم  
 وأخت شقيقة وأبوي تسمى هذه الصور بالمخالطة كتحديد فاصل المسئلة ستة وتعمل لثمانية فأن أدت  
 قسمة على مخرج القيراط فاضرب الزوج ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط يحصل اثنتان وسبعون  
 فاقسم على الثمانية يخرج تسعة فلز وج تسعة قرار بط والاخت كذلك لان لها ثلاثة كالزوج واضرب  
 للام اثنتين في أربعة وعشرين يحصل ثمانية وأربعون فاقسم على الثمانية يخرج لها ستة قرار بط فاذا  
 جعلت ذلك وجدة أربعة وعشرين وعلى هذا انقضى (قوله) باب التامعات) ولما انتهى الكلام على  
 تعميم المسائل بالنسبة لبيت واحد شرع في تعميمها بالنسبة لبيتين فأكثروا سميت منامعة لانهما التمسح وهو  
 لنة الأزال والنقل يقال نسخت الشمس القل أي أزالته ونسخت الكتاب أي نقلته وشرع في حكم شرعي

ذكره عقبه والمسامعة في الاصطلاح أن عوت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر سميت منامعة لان المسئلة الاولى  
 انسخت بالثمانية أو لأن المال ينقل فيها من وارث الى وارث والنسخ في لغة الأزد أزاله وأزال منه نسخت الكتاب اذا نقلت ماضيه قال  
 (وان عت آخر قيل القسمة \* فصيح الحساب واعرف سهمه واجعل له مسئلة أخرى كما \* قد بين التفصيل فيما قدما  
 وان تكن ليست عليها تقسيم \* فالرجع الى الوقف في هذا قدحكم

واقتران واقفت السهاما \* فخذ هبت وفقها تماما واضربه أو جميعها في السابقة \* إن لم يكن بينهما واقفة وكل سهم في جميع الثانية \* يضرب أو وفقه لثلاثة وأسهم الأخرى في السهم \* تضرب أو وفقها تمام بريق المناصفة \* فاذ بها رتبة فضل شايخه \* أقول أذا مات إنسان ثم مات آخر من ورثة الأول قبل قسمة تركته فصنع مسئلة الأول وأقرق سهام الميت الثاني منه أو عمل للمسئلة أخرى بأن تصحح مسئلته وتقسيمها كأن تقدم ثم أقسم سهام هذا الميت الثاني من الأول على مسئلته هو فإن انقسمت فواضع لأم الاحتياج إلى عمل مسئلة مات أمرا فممن زوج وأم ومم مائة الزوج عن ثلاثة بنين وبن مسئلة الميت الأول نصف من أسهماته الزوج ثلاثة ولأم سهمان والعم سهم ومسئلة الثاني وهو الزوج في الصورتين تصح من أسهما من الأولى ثلاثة منقسمة على مسئلته فصنع المناصفة كاهل من ستموهذا أمرا دونه وكذا بنين القبول فيهما كما وان لم سهم الثاني على مسئلته فأرجع إلى الوقتين فنظروا بين سهم الثاني وسئلته وواقفة أو ما بين قاتن واقفت سهام مسئلته فخذ مسئلته واضربه في المسئلة (٣٨) السابقة وهي مسئلة الميت الأول وإن لم يكن بين سهم الميت الثاني وبين مسئلته واقفة

[illegible]



كيفية تقسيم الثروة كانت وعلى الشريعة المصنوعة الثلاث فحينئذ كرهوا ذلك لأن الثروة إذا كانت من الأمور المحدودة القسامة بحدودها كالأراضي والديارات فبعضها طرق منها أن تضرب بسهم كل وارث من المسئلة في الثروة وتقسيم الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه من الثروة كقوله ما بينكم وأموالهم وحقهم وترك ما بينكم يشارك المسئلة من اثني عشر ثلثا والمسئلة من أربعة وألحم خمسة تضرب الزوجة ثلاثا في المائة وأقسم الحاصل على المسئلة يخرج له اثناسعة وعشرون يناروا وضرب الألام أربعها (٣٩) في المائة وأقسمها الحاصل على

المسئلة يخرج له اثلاثة

وتلاؤن وثلاث واضرب

للمخسة في الماء واقدم

الحاصل على المسئلة يخرج

١٠٠٠

منها أن تقوم الشركة

عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من أحب الله أحب الله وأهله وأرضه وأهل أرضه».

على المسئلة واضرب  
الذات في كل واحد

الخارج في سهام كل وارث

بموجب نصيبه في المثال

قسم المائة على المائة

في اثناء مخرج ثمانية

ورثت اضرجه<sup>١</sup> في ثلاثة

لزوجته وأربعة الام

خمسة العمر عمل لكل

احمدیہ کفریہ و منہا ان

نسب وادش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للمسألة الهامة جداً من  
التي تكفي تلك النسبة

الأخوة: حمزة، قاسم،

الأخوة جسته فنيهم  
٢٠١١ ١١ ١١

الآنسة الزوجة الى المسئلة

بجهازة - اهاربع المائة

وخمسة وعشرون ونسبة

رابعة ادم الى المسئلة ثلث

المهاثلث المائة وهو ثلاثة

ثلاثون وثلاث وتسعة

أخيه العزيم وسيد

لقد تم بيع خمسة

منه ومنه ومنه

عشرون وحدها سنة  
ثلاث: من الدج

خروج ثلثان وهذا الوجه

[illegible]

القيمة أو يحلها (باب مبرأت الخفي المشكل) أقول كان ينبغي أن يضع الرخاء أن يقول بامبرأت الخفي المشكل والمفقود والحل فان الناظم ذكرهما أيضاً بقوله قد مسئلتهم المسائل الثلاث باب الخفي المشكل فيمن قسمه آله إلى رجل وآلة النساء جواز قسمه تبع يخرج منه البول لا شبه آله من لا تكتن وهذا الثاني مشكل لانضم مادام مبيتاً فإذا لم يمكن انضاحه والاول قد تنضم وان كان صليوا لا يشكوا انضاحه علامات من البول والشهوة وغيرهما ومحل ذكر ذلك في سطة كتب الفقه والغرض هنا

مكتفية بآثار المشكل واربعين معهم في الوجود حال اشكاله ولا يتصور ان يكون المشكل زوا ولا زوج لعدم معصنا كنهنا ولا با ولا جدا  
ولا ما ولا جادة لانه لو كان واحدا لمما ذكر لكان واضحا والفرق انه مشكل واما الواضح فمكتفه واضح مما سبق قال (وان يكن في  
مستحق المال \* فنتج صحيح بين الاشكال فاقسم على الاقل واليقين \* تحط بالقسمة والتبيين) اقول اذا مات انسان وتلف وورثة  
فيهم نعتي مشكل بين الاشكال (١٠) أي يظهر الاشكال فيعامل هو ومن معهم الورثة بالاضرم في ذكره الحنفى والورثة

في فعل كل واحد الاقل  
المتيقن علما باليقين  
ووقف الباقي الى ان اخرج  
حال المشكل فيعمل بحسبه  
أولى أن يصلوا فلو مات  
عن ابن وولدت نعتي مشكل  
فيستدرد كورة الحنفى  
يكون المدل ينسب بين  
الابن بالسوية لكل واحد  
منهما نصف المال بقدر  
اثرته يكون لغير الثلث  
والابن الثلثان فيقسم  
الحنفى اثني في حق نفسه  
فيأخذ الثلث فقط وبقدر  
ذكر في حق الابنة يأخذ  
الابن النصف لانه متيقن  
به ووقف السدس الباقي  
بينهم احدي يتضع حال  
المشكل او يصلوا وعلم  
من مفهوم كلامه انه لو لم  
يختلف نصيب الحنفى اولم  
يختلف نصيب غيره من معه  
من الورثة يعلى نصيبه  
كاملا لانه الاقل فلا يخالف  
اخا نسبية او وادام نعتي  
مشكلا كان له السدس  
فرضه لانه لا يختلف في كورته  
وأثرته ولشقيق الباقي  
ولو تخلف نساو وادام نعتي  
او ولد اب ح في مشكلا  
فيلبث النصف فرضا  
والحنفى الباقي تصيب لانه

امامه بنفسه او عصمة مع غيره ولو اخاف زوجه او ما ولد الحنفى مشكلا وبنساو زوجه البن والام السدس  
لان فرضه لا يختلف في كورة الحنفى ولا بأثرته والحنفى ثلث الباقي والابن نصف الباقي ووقف سدس الباقي بينهم انفسه في كورته  
تضمن ثمانية واربعين مسئلة وان نعتي صحيح من اثنين وسبعين والجامعة لهم امامة واربعون اعوان (الح) لان ثلثة من الثمانية والاربعين  
ثلاثة من الاثنين وسبعين ثلاثة فاذا ضربت احدى هاتين كامل الاخر حصل ما ذكره المؤلف فاذا قسمنا  
هذه الجامعة على مسئلة المذكورة حصل لكل واحد من الثمانية والاربعين ثلثة فمضى حصة السهم في  
مسئلة المذكورة وان قسمنا على مسئلة الاثره حصل لكل واحد من الاثنين والسبعين اثنا عشر فمضى حصة  
السهم في مسئلة الاثره (قوله الزوجه ثمانية عشر) اعني ثلثة اقلان لها من مسئلة المذكورة ستة عشر وربة  
في ثلاثة فلها ما ذكرها من امامة مسئلة الاثره تسعة عشر وربة في اثنين فلها ما ذكرها في ثلثة فمضى حصة السهم في كورة  
ولا بأثرته (قوله والام اربعة وعشرون) أي على التقدير من لان لها من مسئلة المذكورة ثمانية في ثلاثة

واما  
لان فرضه لا يختلف في كورة الحنفى ولا بأثرته والحنفى ثلث الباقي والابن نصف الباقي ووقف سدس الباقي بينهم انفسه في كورته  
تضمن ثمانية واربعين مسئلة وان نعتي صحيح من اثنين وسبعين والجامعة لهم امامة واربعون اعوان (الح) لان ثلثة من الثمانية والاربعين  
ثلاثة من الاثنين وسبعين ثلاثة فاذا ضربت احدى هاتين كامل الاخر حصل ما ذكره المؤلف فاذا قسمنا  
هذه الجامعة على مسئلة المذكورة حصل لكل واحد من الثمانية والاربعين ثلثة فمضى حصة السهم في  
مسئلة المذكورة وان قسمنا على مسئلة الاثره حصل لكل واحد من الاثنين والسبعين اثنا عشر فمضى حصة  
السهم في مسئلة الاثره (قوله الزوجه ثمانية عشر) اعني ثلثة اقلان لها من مسئلة المذكورة ستة عشر وربة  
في ثلاثة فلها ما ذكرها من امامة مسئلة الاثره تسعة عشر وربة في اثنين فلها ما ذكرها في ثلثة فمضى حصة السهم في كورة  
ولا بأثرته (قوله والام اربعة وعشرون) أي على التقدير من لان لها من مسئلة المذكورة ثمانية في ثلاثة

والخشي يتقدر انوته او بقو ثلاثون والاربعون احد وجسود يتقدر بذكره وان في الموتوف بينهم مائة عشر ومنهم من كلام النظم  
ايضا انه لو كان الخشي اقله من الورثة ثلث يتقدر ولا يرث يتقدر آخر لم يبعسا لسان الاقل هولاء شي ولا يرث ولا يخشى مشكلا وسما  
يتقدر بذكره له السك والاشي الم يتقدر انوته في النصف فرضا والباقي للم يتقدر ذكر حق الم وان في حق نفسه فعلى الخشي  
النصف بوقف النصف الا شريته وبين الم ولو خلفت زواج ولو خلفت خشي مشكلا (١١) وبما فلزوج النصف والباقي

للخشي يتقدر بذكره  
ولا يخشى به يتقدر انوته  
لان بنت الابن ساقطة فيكون  
الباقي للم فلا يعطى الخشي  
ولا الم شي بوقف النصف  
الباقي بينهما ان ظهر  
الشي ذكر اخذوا اني  
اخذ الم قال  
واحكم على المفقود حكم  
الخطي \*

ان ذكرنا كان او هو  
أشئ (٢)

أقول اذا ماتنا نسبت بعض  
ورثته مققوبان غايه  
وطنه أو أسروا طغيته  
وجعل حاله يدري أح  
هو أم مستحق على هذا  
المفقود بالحكم القى  
حكمته على الخشي  
وهو ان تقسم المال بين  
الحاضرين على الاقل  
المتيقن وذلك بان تقدر  
حياته وتظر فيها وتقدر  
موته وتظر فيه فن  
اختلف نصيبه بموت  
المفقود أو حياته أعطه  
أقل النصيبين ومن  
لا يختلف نصيبه بطاقي  
الحال كاملا ومن يرث  
يتقدر بذكره ولا يعطى  
شيأ ولا يعطى لورثة المفقود

ولهافي مسألة الاثنية اثنتان في اثنين باربعة وعشرين فيه فافترقنا فيه بهافي التقديرين (قوله)  
والخشي يتقدر انوته اربعة وثلاثون لان الاخر في حقه انوته فلهما ذكر لان من الواحد والستين  
الباقية بعد الفروض من مسألة الاثنية سبعة عشر ضرورية في اثنين بذكر (قوله) والاربعون احد وجسود  
يتقدر بذكره كورة الخشي اي لانه من مسألة المذكورة سبعة عشر ضرورية في ثلاثة بذكر (قوله)  
والموقوف بينهم مائة وعشر اي فان انفع بالاكورة ونهى له وان انفع بالاثنية في الواضع  
فان لم يحصل انشراح فيعطى كما تقدم فلهذا ذهبوا ما عند الامام لا في دفع له نصف الحصتين كما تقدم  
وبما ذلك ان نصيب المائة والاربعون والاربعون في حالي الخشي يحصل مائتان وعشرون وعشرون ومن  
لهن من يعطى السنتين اخذه ضروري في اثنين فاذ وجبة ثمة شري في اثنين بستة وثلاثين والاربعون  
أربعة وعشرون في اثنين ثمانية واربعين والخشي يتقدر بذكره احد وجسود ضروري في اثنين  
بمائة واثنين وله يتقدر انوته اربعة وثلاثون ضروري في اثنين ثمة ثمة وستين في مجموع الحصتين مائة  
وسبعون فعلى نصفها خمسة وعشرون والواضع في مسألة المذكورة احد وجسود وله في مسألة الاثنية  
ثمانية وستون في ضرب كل منهما بحالي اثنين يحصل مائتان وثمانية وثلاثون فعلى نصفها مائة وتسعة  
عشر فاذا جعلنا حاصل الخشي وهو خمسة وعشرون ومائة ومائة وتسعة عشر وجسود  
مائتين واربعين فلهذا هو الباقي بعد انصاف الفروض من أصل مائتين وثمانية وعشرين فلا يوقف شيء  
وأما على مذهب الامام في حقه والامام احد فقد علمته بمائة قدم فلا يعطى بذكره (قوله) واحكم على  
المفقود الخ أي حكمه في العاملة بالاضر من تقدر رجائه أو ماله في أن يظهر حاله من وثا رجائه  
والارادة من غايه وطنه غيبه وشي قد مر ولا يفرح حياته ولا ينفق في تلك الغيبة (قوله) في اختلف  
نصيبه بموت المفقود الخ مثال جلع من يختلف نصيبه ومن لا يختلف من يرث باسالة زير من مات رجل  
عن زوجة وام وأخ لابن بغير ورثه شقيق ومفقود فزوجته ربع المال بين والام والسدس لاه  
أقل الخالين ولاشي لا لالخ لا لالان الاخر في الام والاربعون لاه السدس شقيق فترد الام الى السدس  
ويجيب الاخ لابن ما نال بوقف الباقي حتى يظهر المفقود في على التقديرين من اني عشر لزوج  
ثلاثة لان نصيبه لا يختلف والام مهمان لا لاه لحيات الشقيق ووقف الباقي فان ظهر الشقيق حيا اخذه  
ومع الام حقه وان ظهر ميتا كل الام ثلثه فاعطى على مهمين من الموقوف والباقي خمسة لالخ لا لغير  
لا يختلف نصيبه في الزوجة ومن يختلف في الام ومن يرث باسالة التقديرين ولا يرث بذكره الخ لا لغير  
(قوله) أو يحكم قاض بموته الخ واذا وقع زوال حكم فيزول حكمه فلهذا وجبة غير من كان موجودا  
وقت الحكم دون غيره من ماله من ورثته قبل الحكم ولو لم يخلط لم يرث شيأ أو حدث بعد الحكم زوال مانع  
عنه بعق أو اسلام ولو لم يخلط لم يرث شيأ ايضا قاله السك وهو انما له اذا اطلق القاضي الحكم أما اذا مضى  
مدفرا لثمة على ما يغلب على الظن انه لا يعيش فوقه فلهذا حكم القاضي بموته من مضى تلك المدقة السابقة على  
حكمه بمن يعلم فينبغي أن يصح وبما ان كان وارثه في ذلك الوقت وان كان سابقا على الحكم ولو لم يكن هذا

شي لا احتمال حياته مالا يبق في السك ووقف الباقي أن يظهر له أو يحكم قاض بموته  
احتماله ما مات وخلف اثنين أحداهما فقود لابن الحاضر لا لغيره لحيات المفقود ووقف النصف الآخر ولو خلفت زواج أو ما  
وأخون لا يرث أولاد أو لام أحداهما مققود فلزوج النصف كاملا والاربعون الحاضر السدس وان كان شقيقا وأولاد لم يعدم اختلاف  
نصيب الزوج ونصيب الاخ والام السدس لا لغيره لحيات المفقود ووقف السدس الباقي فان ظهر المفقود حيا بموته أو ميتا فهو الام قال  
كان لا يستقيم الوزن بالاذ ضبط بغير الواوون هو وسكون الهاء كقائه العلامة الخصري

وهكذا حكم ذوات الجلى \* فابن على البين واللاق (١٢) أقول وهكذا حكم صاحبنا الجلى وهن النساء الخواص فان حملن حمدا حم

نمقدود قبوقف نصيب الجلى حتى يظهر حاله بانفصاله عما أوتيت أو عدم انفصاله وبما يلزم بالى الورثة بالأثر من تقادير  
 مراد الأصحاب وان لم يصرحوا به ومرارهم بوقت الحكم الوقت الذى حكم الحاكم أن المفقود حيث فيه اه  
 (تنبيه) ما تقدم فيه إذا كان المفقود وان كان موزنا حكمه أن توقف ما يرجع الى ثبوت موته  
 بيئته أو يحكم القاضى بموته اجتهدا عند مضي مدة لا يعيش مثله الباقى غالب العادة والمشهور عندنا لا تقدر  
 ثلثا المقلب المتعرجة الظن باجتهاد القاضى وهذا هو المشهور عند مالك وأبى حنيفة وجمعا والله وقيل  
 بتقدير سبعين وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وقيل بخمس وسبعين وبه أفتى ابن عتاب من المالكية  
 قالوا به القضاة وقيل بثمانين ونقل عن مالك أيضا وفي رواية عن أبى حنيفة أنها تقتدر بتسعين وفى  
 رواية عنه أيضا تقدر بمائة وعشرين ومهما قيل به من الملقن ولادته لأن فقدوه وفرن الإمام أحمد رحمه الله  
 بين من يرى جوعه بان كان الغالب على سفره السلامة كما إذا فرأى اختاره أو تزوجه قيوفا ماله وينظر به  
 تخام تسعين وان كان لا يرى جوعه بان كان الغالب على سفره الهلاك كما إذا كان فى سفينة فانتكسرت  
 أوقا تلواعدا ولم يعلم من هلاك من هلاك أو خرج من بين أهله ففقد فامضى أربع سنين قسم ماله بين ورثته  
 من حيث ذواتنا أعلم (قوله وهكذا حكم ذوات الجلى الخ) اعلم ان الورثة من صرف الميراث فى الحال أسبابا  
 منها الثلث الحاصل فى سبب الجلى أنه شك فى الوجود والركورة والعديد جميعا بخلاف الملقن والمفقود فإنه  
 فى الملقن الشك فى ذلك فقط وفى المفقود الشك فى الوجود فقط فلذلك قدم ما على الجلى والمراد الجلى  
 الذى يرث من جلى لو كان متصلا عند موت القريب ولو رث نسبه اما ملقا كالجلى من الميت أو على تقدير  
 دون تقدير كان يحوز ميراثا بقرعة كما هو وجه لا بد له من أخيه الميت قبل موته فان ذلك الجلى يرث بمقدور  
 ذكوره لأنه ابن أخ فيصحب المولى ولا يرث بتقدير لا الورثة لأنه ابن من ذوى الارحام (قوله حتى يظهر حاله بانفصاله  
 حيا) أى حياة مستقرة وقيل الحياة المستقرة بصياحه أو حركة بعد الانفصال أو عايش أو امتصاص ندى  
 أو نحو ذلك حتى علت حياته بعد تمام الانفصال أى طريق فانه يرث ويرث لان الحياة حياة الميراث والحكم  
 يدوم على وجوده (قوله لم يرث شيئا جيع هذه الصور) أى لم يرث أىضا ما يكن انفصاله  
 بحياة على أمه فوجب النسبة فان كان انفصاله بحياة ورث الفرقة عنه فقط دون الوقوف لاجله فيعود  
 لبقية الورثة فكانه كالعدم بالنسبة لذلك (تنبيه) لاضابط لعدد الجلى عندنا على الأصح لما حكى عن  
 الإمام الشافعى نفعنا الله به أنه قال بالست شخص لا تستبينه فإذا غشمت كهول قبلوا وأرأسه ودخلوا الخلاء  
 ثم غشمت شبان فدأوا كذلك ثم خمسة متحطين ثم خمسة أحداث فساتم عنهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة  
 منهم فى بطن وأمه واحدة فيعيشون كل يوم يملون على و تزورهم أو خمسة أخرى فى المهد ويقال ان  
 امرأه ولدت اثني عشر فى بطن واحدة ففرغ أمرها لسلطان فظلمها وأولادها ثم دهم عليها الواحدة ولم تعلم  
 به حتى خرجت من القصر فلما علمت به صاحت صيحة أهتر تحيطان القصر فقيل لها اليس لك فى هؤلاء الاحد  
 عشر تكلمة فقالت سمعت أباؤا غامسا حتى ألقى روافضها وقال الماوردى رحمه الله أحسب فى رجل  
 ورد على من البن وكن من أهل الفضل والدين أن امرأة أبى بن وضعت حلالا كالكرش فظن أن ولادته  
 فأتى فى الطريق فظلمت عليه الشمس حتى تعمر لوانش فخرج منه سبعة ولاد ذكور عاشوا جميعا وكانوا  
 خلقا سوا بالآباء قال كان فى أعضائهم قصر وصار حتى رجل منهم قصر حتى فكتت أعين البن بانه صرعك  
 سبع رجل حتى القاضى حسين ان واحدا من سلاطين بغداد كانت له امرأة تلد الانا فاعلمت مرة فقال  
 لها ان ولدت اثني لثلاثك ففرغت وتضرعت الى الله تعالى فوالتا برعين ذكرا كل منهم قدرا أصبته  
 فكبروا وركبوا فرسانهم أبىهم فى سوق بغداد فدخل من هذا الما ضبط لعدد الجلى وقيل يقدر بأربعة  
 ويعامل بية الورثة بالأثر بتقديرهم ذكورا أو أنثى أو هو قول أبى حنيفة وأشهب وجمعا والله وجه

لحم الجلى ووجوده وموته  
 جاته وذكوره وأورثته  
 أفرادها وتعدد قبعل  
 كل واحد من الورثة البين  
 ونوعه الباقى الى ظهور  
 حال الجلى مثله خلف  
 زوجة حالها بتقدير  
 عدم الجلى وانفصاله عنها  
 الوارث ولها بتقدير انفصاله  
 حيا كيف كان الثمن  
 قضاة وموقف الباقى فمن  
 ظهر الجلى ذكرا أو ذكورا  
 أو ذكورا أو أنثى أو ذكورا  
 كله أو لم يكن على عدد  
 رؤسهم ان تعضوا  
 ذكورا أو أنثى كرمثل  
 حيا لا يشين وان ظهر  
 أنثى واحدة فالحال نصف  
 أو تشين فأكثر فلها  
 أو لهن الثلثان والباقي  
 لميت المال المنتظم أو رد  
 هلمن وهذا كله بشرط  
 أن ينفصل الجلى كله وبه  
 حكمة مستقرة فلو ظهر  
 أن لأجل أو ظهر ميتا أو  
 انفصل بعضه وهوى  
 فالت قبل تمام انفصاله  
 أو انفصل كله فاحياة  
 غير مستقرة لم يرث شيئا  
 جميع هذه الصور  
 ووجوده كعدمه فيكمل  
 للزوجة الربع ويكون  
 الباقي فى هذه المسئلة  
 لميت المال المنتظم أو  
 لثوى رجه ولو خلف

ذو جهة ملازم من فلا يرضى بحكم كون الجلى عددا من الاناث حتى يدخل عليهم العول فتقص فروضهم بسببه لان بعض  
 مسئلتهم نول من أربعة وعشرين من السبعة وعشرين فتعطل الزوجة والاولاد فروضهم عالة

**ووصف النكاح وهو سنة عشر سمياً ووصف من (باب ميراث عرق)**  
 ذكر حكم الفراق والهدى والمهر وقبحه قال (وان بحث قوم بهم أو غرق \* أولادهم جميع كالخرف ولم يكن يعلم حال السابق  
 فلا تورث زاهقاً من زاهق وعدمهم كأنهم آبائهم \* فهكذا القول السيد صاحب) أقول إذا مات متوارثان فأكثرهم أو يفرق  
 أو يعرف أولى معرفة قتال أو في بلاغ بغيره ولم يعلم من السابق منهم ما أو أحدهما أو أحدهم سبق الاستبراء بعينه أو لم يعلم  
 سبق ولا معينة أو علت المعية ونسب فلا تورث وأحدانهم من الاستبراء (٤٣) بل جعلهم كأنهم آبائهم فيرث  
 كل واحد منهم باقى ورثته

لان شرط الارث تحقق حياة  
 الوارث بعد موت المورث  
 ولم يوجد الشرط فلورث  
 اثخوان شقة فان اولاب  
 يفرق أو تمتعت بهم ولم يعلم  
 السابق منهم ترك  
 أحدهما زوجة وبنتا  
 وترك الآخر بنتين وترك  
 عمافلاتر أحد الآخر  
 من الآخر شيئاً بل تقسم  
 تركه الاول زوجته الغن  
 ولبنته النصف ولصحة  
 الباقي وتقسم تركه الثاني  
 لبنتيه الثلث وأصهره  
 الباقي (مسئلة)  
 زوج وزوجة وثلاثة  
 بنين لهم افرق النصف جميعاً

بعض المالكية ومن العلماء من يقدره باثنين ويعامل بقية الوارثة بالاضرة بقدر الزكوة فيها أو في  
 أحدهما أو الاخرته وهو مذهب الحنابلة ومن وافقه ومن العلماء من يقدره واحداً الا انه الغالب ويعامل  
 الورثة بالاضرة من تقدير ذلك ورثة أو ثلثه وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه الفتوى عند  
 الحنفية ويؤخذ كقولهم من الورثة ما تقدم من القسمة قبل الوضع والمعتد عندنا وكذا عند الحنفية  
 والحنابلة وعند المالكية توقف القسمة على الوضع مطلقاً سواء كان يرث على كل تقدير أو يرث على تقدير  
 دون تقدير فلا مانع من جعله من وجهه حالاً أو خقيق فلا يعطى الاخر شيئاً مادامت حاملات الاجماع لانه اى  
 الحل يتقدر بعد ذكر الارث الاثني أو بعده ظهور الحل لا يخفى الحكم فلو خلف ابن أو زوجة حاملات القسمة  
 عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الالة الثلاثة ولا يعطى الابن شيئاً عندنا حتى تقع لعدم  
 ضبط الحل وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي وتوقف الثلثان لانهم يقدرونه باثنين والاضر كونهم  
 ذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم يقدرونه واحداً والاضر كونه ذكر أو يؤخذ منه  
 كقول الاحتمالات تضع أو أكثر من واحد فلا خلاف أباً أو أملاً فلا تصرف في الام كون حملها بعد انفاها  
 السدس وفي حق الاب عدم تعدده فتعطى سدس الوالدين وتوقف السدس بين الام والاب فلا شيء للعمل  
 منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها الثلث والاب باقى ويؤخذ منها كقول الاحتمالات ثلثاً أكثر  
 من واحد وعند المالكية لاقسمة الى الوضع (قوله) توقف الباقي وهو ستة عشر هذا عندنا وهو عند  
 الحنابلة كذلك وعند الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثين أو أربعة وعشرين والام أو أربعة منها  
 والاب كذلك ويؤخذ منه كقولنا توقف ثلاثة عشر وعند المالكية لاقسمة الى الوضع

**(باب ميراث العرق)**

الفريق هو الهلاك بالماء (قوله) وان عت والموت تعاريف كثيرة وأحسنها أن يقال عدم الحياة عسان  
 شأنه الحياة ليدخل السقط ويخرج الجناد (قوله) (أواحداً) أى نازل يقال حدث الشيء وحدوثاً نازل وهو في  
 كلام الناطم صفة الموصوف وذو ف أى أمر (قوله) وعدمهم كأنهم آبائهم أى لا نسب بينهم يقتضى الارث  
 (قوله) لان شرط الارث الخ اعلم أن شروط الارث ثلاثة أحدها هو يختص بالقضاء العلم بالجملة  
 للمقتضية للارث وبالدرجة الى اجتمع فيها المورث والوارث تفصيلاً لاختلاف العلم باقى الورثة فربما من  
 الشاهد من ليس بوارث وارثا الشرط الثاني تحقيق موت المورث كذا اذا هو ميتاً أو حياً بالموت يتقدر  
 وذلك في الجنين الذي انفصل بجناحه على أمه فترجى اغرة اذا تورث عنه غيره كما تقدم في بيان الحل  
 الشرط الثالث تحقيق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة والحافة بالاجهاد تقدر كحمل انفصل  
 حياته مستقرة لو نت نهر وجوده عند الموت ولو مضى أو علقه والشرط باسكان الزايفة لتعلق أمر  
 بامر كل منهما في المستقبل ويعبر عنه بالزام الشيء والتزامه اصطلاحاً بالزمن عدمه لعدم ولا يلزم من  
 وجوده وجوداً لعدمه (قوله) أى لم يعلم من السابق أى بان علم السابق ولم يعلم من السابق أو علمت

الثلثة سدس لانه لاه وهو ولد الزوجة الغريبة من غير أبهم الفريق وباقي ماله لان نسب من أبه وقوله ولم يكن يعلم حال السابق أى لم يعلم  
 عن السابق وكذا لو جدي بعض النسخ خروج ما زاد على حصته واستبرأه أو نسي فانه يرث من مات بعد في الصورتين فيعطى لورثته من  
 مات بعده نصيبهم ونصيبهم من السابق في الصورة الاولى وتوقف المال كله في الصورة الثانية الى ذكر عن السابق لانه غير أموس من  
 تذكره وقوله قوم يشمل ال حال والنساء وهما اسم جوع لا واحد له من لفظه والقوم في الاصل الى جال دون النساقه جامعة لقوله تعالى  
 لا يفرق قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولانسابهم نساقه وقولنا خير وما أدري لست أشال أخرى \* أقوم آل حصن أم نساء

وقالوا بما دخل التسامية على سبيل التبعية لان قوم كل نبي رجال ونساء وقالوا جاعل من اهل اللغة القوم يشعل الرجال والنساء وهو ما اراده  
التعظيم والهدم بالاداء المهمة الساكنة الفعل و يفتح الدال اسم البناء المهودوم والحرق بكسر الحاء المهمة ورفع الراء النثر والرائق  
الغائب بقال فحضر وحده (٤٤)

(فالحمد لله على التمام \*  
جدا كثيرا ثم في الدوام  
نسائه العفو عن التقدير  
\* وخبر ما نأمل في العاصم  
وغفر ما كان من الذنوب  
\* وبتر ما شئت من العيوب)  
اقول ما شئت ارجوزته  
جدا لله سبحانه وتعالى على  
انعامها كما انتقمها بالحد  
وقوله فهو بالنساء العوقبة  
من التمام أي كل وفي معنى  
التفريفة والدوام البقاء  
أي جدا كثيرا تاما دائما  
مستمر اثم سأل الله الكريم  
سبحانه وتعالى العفو عن  
التقصير في الامور وان  
يستتر في الاخرة وان  
يعفوه ما يوجد من الذنوب  
وان يستمر ما يقع من العيوب  
والعفو هو ترك المؤاخذة  
معتذرا كرماء التقصير هو  
التواني في الامور والستر  
التغطية والامل الربا  
والصبر المرجع والمراد  
به هنا يوم القيامة يوم  
يرجع الخلق فيه الى الله  
والعفو الستر والذنوب  
جمع ذنوب وهو الجرم بضم  
الجيم وقوله شئت من الشين  
وهو القبح والعيوب جمع  
عيوب فانه يستقبل ذلك  
منه بغيره وكبره قال  
(وافضل الصلاة التسليم

على النبي المصطفى الكريم \*  
اقول ختم كتابي بالصلاة والتسليم  
الصفوة الاماثل الاخيار)  
الصفوة وهي الخالص

العبية فلا توارث كافي كلام المؤلف (فرع) سئل بعض الفضلاء عن اخوت ما تامة عند الزوال مثلا  
لكن اجمعها بالشرق والآخر بالغرب فهل يتوارثان بالاشوة او لا لعدم تبين تقدم موت احدى على  
الآخر او يترى احدى - ما الا تخمن غير عكس فاجاب بان المغربي يرث المشرق لان الشمس تزول ابدأ  
بالشرق قبل المغرب وكذا غروبها وجب جميع حركاتها في المشرق في مات قبل المغربي في زمانها عند الزوال وورث احدى  
الزوال في المشرق والمغرب فغيره المغربي جزما وعليه يقال اخوان ما تامة عند الزوال وورث احدى  
الاخر اه ذكره شيخ الاسلام في شرح الفصول الكبير (قوله وقالوا بما حال) أي بصيغة التبري ليرى  
من عهده لاجل قوله وقال جاعل من اهل اللغة القوم يشعل الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر  
الصالح والقوم الرجال دون النساء ووجدنا في التسامية على وجه التبعية اه لا يمكنه نقضه على علم  
دخول النساء المخلص مع ان المراد في كلام الشافعي ما هو الا لعم فتمامل (قوله) يفتح الدال اسم البناء  
المهودوم قال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بغير ياء منه من جوانب البيت يسقط فيها والهدم  
بالكسرة أي كسر الهاء الثوب البالي (قوله والحرق بكسر الحاء المهمة الخ) هذا ما مضىه الشارح وقال  
غيره يفتح الحاء الواو ويدل هذا ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه علمه سوداه  
حرقانية قال الزنجشيري في معنى التي على لون ماحرقته النار منسوبه بزيادة الالف والنون الى الحرق يفتح الحاء  
والراء (تنبيه) سكت الشارح وحده الله عن معنى الحرق والراء الفوق في الماء يقال غرق بكسر الراء في  
الماء والغرق والشرقة فافهها فهو غرق وغرق بمعنى الغرق والراء الفوق في الماء غرقه فهو مغرق  
وغريق (قوله السيد) بالسين المهمة اي الصواب يقال سدده اذا اذا كان صوابا واولا الرجل به  
بالصواب في قوله وقوله ورجل سددهم وفق الصواب وحينئذ فوله بعده الصائب اي العيب بغير الحذف  
عطف تفسير فقول الشارح حذوليت في محله كالمعلوم للمتأمل (قوله فالحمد لله الخ) وبوجد في بعض  
النسخ زيادة يبين رحمه الله

وقد أتى القول على ما شئتنا \* من قسمة الميراث اذ بينا  
على طريق الرمز والاشارة \* مختصا باوجز العبار  
أي ان المؤلف رحمه الله بجاز موجزة قليلة اللفاظ كثيرة المعاني متضمنة لاحكام الوارث وقسمتها  
وما يتعلق بها في تلك الايات باحسن تركيب واين توضيح فجزاء الله تعالى عنا كل خير واخاض عليه  
سحاب رحمة واسكنه أعلى الجنات (قوله جدا) هو صدمو كد العمد السابق والحد على النعمة واجب  
أي يشاء عليه ثواب الواجب لان من تركه يأثم بل المراد من أي في مقابل النعمة فيجب عليه ثواب الواجب  
ومن أي في لاق مقابله شيء فيجب عليه ثواب المندوب والحد اصطلاح هو الشكر لغة فهو - ما مر اذا قال وقيل  
مساويان وهذا اذ لم تقيد النعمة بالوصول الى الشاكر فان قيلت بذلك فالنسبة بينهما العموم المطلق  
لصدق الحد العرفي على كل ما صدق عليه الشكر القوي من غير عكس وشكر الممتن واجب أي يشاء عليه  
ثواب الواجب ما شكره بمعنى امتثل أمره واجتنب نهي - فهو واجب شرعا على كل مكاف واثم تركه  
اجبا (قوله والغفر الستر) أما العفو فهو ترك المؤاخذة بالذنوب والضرر عنه صغارا وكما يكون العفو  
أفضل من الغفران لان الغفران - ترك الذنب على الناس يوم القيامة حتى لا يشتم صاحبها ولكن فصل  
العافية بين العبد وبين ربه كما ورد ان الله سبحانه وتعالى يقول لا يعبدك كركذا وكذا فان اعترف قال سترتها

على النبي المصطفى الكريم \*  
اقول ختم كتابي بالصلاة والتسليم  
الصفوة الاماثل الاخيار)  
الصفوة وهي الخالص

عليك في الدنيا وأما استرها عليك اليوم بخلافه فهو لا عتاب فيه (قوله والكريم: بفتح الكاف المخ)  
وهو الجواد أو الجامع لأنواع الخير والشرف والفضل أو الموفق وقد سكت المؤلف عن تفسيره للناقب  
وهي جمع مقبلة وهي ضد المثلية وجمعها ثالب وهي العيوب والائتبار جمع خبر بشدد وتخفف مأخوذ  
من الخير ضد الشر لأن الاختيار بخلاف الإشراف والخير الفاضل من كل شيء والأمرار جمع خبر يقال يرت فلانا  
بالكسر أو بفتح الباء وضم الراء فلانا بار هو بارر وقال ابن الأثير في النهاية يقلر بر فهو بار وجمع  
بررة وجمع البرار وهو كثير ما يختص بالولياء والزهاد والعباد أه فتسأل الله تعالى أن يحشرنا  
في زمرة من وهذا آخر ما يسر جمعه ونسأل الله تعالى أن يتختم لنا بخاتمة السعادة وأن يعفو عنا وأن  
يعاملنا بحسب إحسانه وأن يدخلنا الجنة بفضلهم وأمانته من غير سابقة عذاب ولا حساب بحمد سيدنا محمد  
صلى الله عليه وسلم والآن لوصحاب والحمد لله الكريم الوهاب وكان هذا الجمع يوم الثلاثاء ثاني عشر ذي  
القعدة الحرام من شهر سنة ألف ومائة وستة وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة  
والسلام قاله ولفها وقد جعت ذلك لنفسى لا تنفعه مدحى وأنا أسأل الله أن ينفع بها بعد وفاته  
والرجوع من الظلم على هذه أو لة أن يصلحها أن يملكها الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع  
السنة بالتي هي أحسن وأن يدعو لنا بالتجاوز والتغفر غفر الله لنا ولن دعائنا بغفرة والمسلمين أجمعين  
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

(يقول راجي غفران المساوي \* معصية محمد الزهري الغمراوي)

الحمد لله الباق وكل من عليها فان الذي يرت لأرض ومن عليها هو الحاكم العليان والصلاة والسلام على  
المُرشد إلى طريق الصواب وأفضل من أوفا الحكمة وفصل الخطاب سيدنا محمد المخصوص بالأمراء  
القائل العلماء ورتى ورتة الأنبياء وعلى آله الأتقياء وصحبه السادة النجباء (أما بعد) فقد تم بهونه  
تعالى طبع حاشية العلامة الفاضل والودعي الكليل الأستاذ الشيخ محمد البقري بن عمر على شرح  
سبأ المارديني المنظومة الحسية في الموارث وهو كتاب جليل رفيع الفهر جليل  
جزى الله ولفه النعم الحسان وأكسبه فراديس الجنان وذلك بالطبعة  
المنجنية بمصر المحروسة المحمية بحوار سيدى أحمد الدردير  
قريباً من الجامع الأزهر المنير وذلك في شهر

شعبان سنة ١٣٢١ هجرية على

صاحبها أفضل الصلاة

وآتم القبية

آمين



والكريم بفتح الكاف  
على الأضمح ويجوز  
كسرهما وهو نقض اللين  
والأنام الخلق والعاقب  
الذي لا نبي بعده قال عليه  
السلام والسلام أنا  
العاقب فلا نبي بعدى وآله  
بنو هاشم وبنو المطلب كما  
قد مضى أول الكتاب والغز  
بضم الغين للجمعة والراء  
المهملة هم الأنراف  
والأما جديا لجمع جمع  
ما جدد وهو الكمال في  
الشرف والبر هو  
ذو الصفات الممدودة وقد  
أمل هذا الشرح المبارك  
وله أعلم بالصواب واليه  
الرجوع والمآب

(فهرست حاشية العلامة الشيخ محمد البقرى على شرح الرجبيه)

صفحة

خطبة الكتاب	
باب أسباب الميراث	٩
باب الوارثين	١٢
باب الفروض المقدرة	١٣
باب التعصيب	٢١
باب الحجب	٢٤
باب الحساب	٣١
باب المناهضات	٣٧
باب ميراث الغرقى	٤٣

(تمت)



